الإثنين 11 كانون الثاني 2021
العدد 4242 السنة الخامسة عشرة
Lundi 11 Janvier 2021 no 4242 15ème année

32 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
لبنان يحتاج مصارف لا «صندوقجية»

• **محمد وهبة**
أي دور لمرفأ بيروت ولأي اقتصاد؟

• **ماهر سلامة**
الأسر تصارع الفقر

إنه الجحيم

[7 ـ 6]

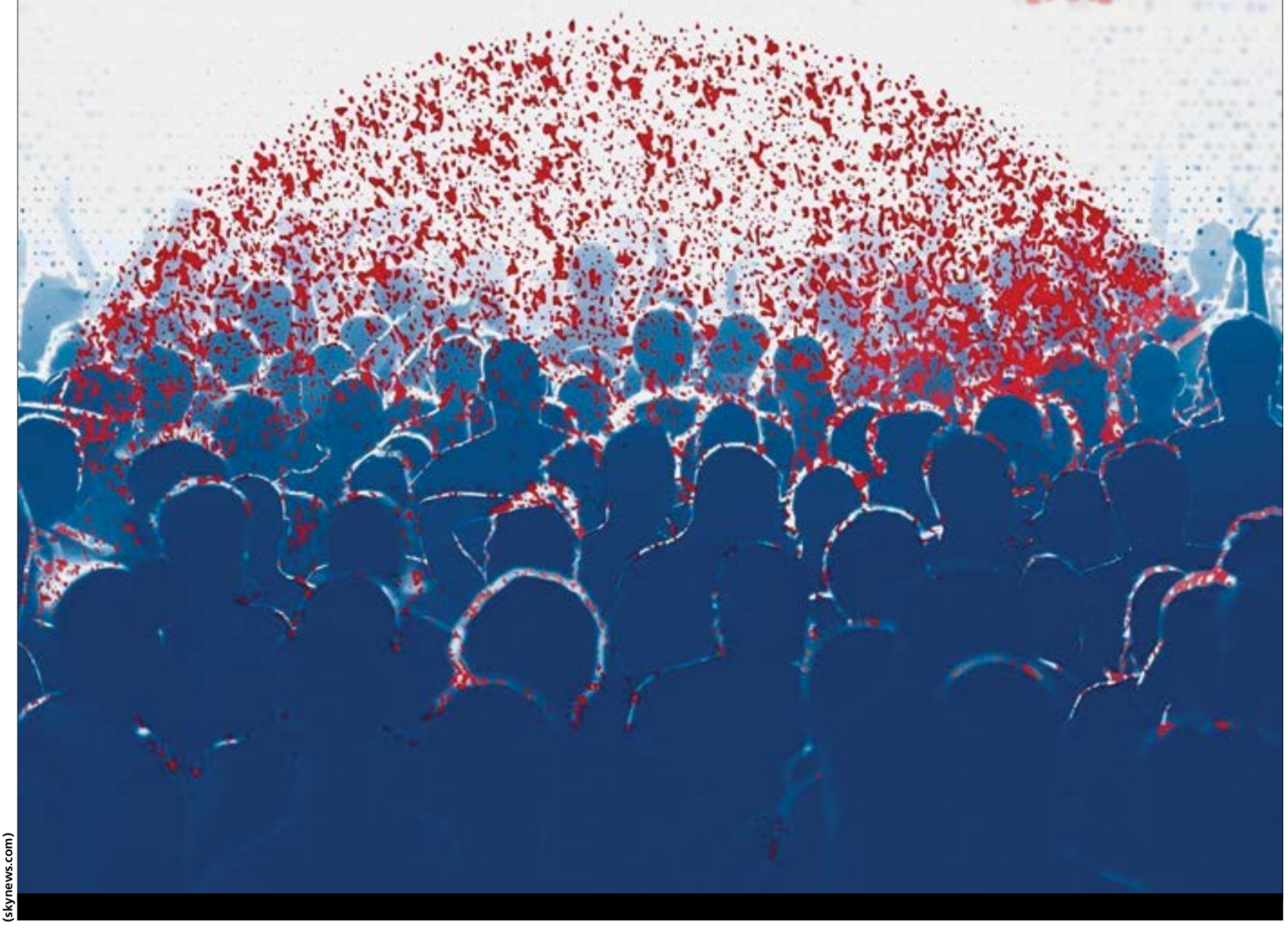

(skynews.com)

المشهد السياسي

باسيل يشكّك في أهلية الحريري لرئاسة الحكومة
حزب الله يجدّد مساعيه للوساطة؟

تحت عنوان «سكتنا كثيراً»، أعاد النائب جبران باسيل تثبيت موقف التيار من التشكيلة الحكومية، والداعي إلى وحدة المعايير. لكنه من هذا العنوان ذهب إلى التشكيك في أهلية سعد الحريري لقيادة الإصلاح، وهو تشكيك يقود إلى التساؤل عن مدى واقعية إسقاط التيار ومن خلفه رئيس الجمهورية للحريري من حساباته الحكومية

(هيثم الموسوي)

من قلب الإقفال العام الذي فرضه تفشي فيروس كورونا، خرج الوزير جبران باسيل بمؤتمر صحافي خصّصه للهجوم على رئيس الحكومة المكلّف سعد الحريري. المؤتمر الذي أعاد التذكير بأن الطبقة السياسية لا تزال عاجزة عن تأليف حكومة، جاء ليؤكد أن هذا العجز سيستمر لفترة طويلة.
ولأن الثقة مفقودة، فإن خلافاً على حقيبتين قادر على إطاحة البلد. «العدلية» و«الداخلية» لا يمكن أن تكونا لفريق واحد، ليس لشيء سوى لأن الطرف الآخر لا يضمن أن لا تستعمل الوزارتان في تصفية الحسابات. وهنا الصراع محصور طبعاً بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل. وقد زادت الأزمة إثر الادعاء

> «المستقبل»: رئيس التيار يبحث عن تسوية رئاسية جديدة

على موظفين في وزارة المهجرين، ومن ثم ادعاء المحقق العدلي على رئيس حكومة تصريف الأعمال، أمام هذه المعضلة التي لا رابط بينها وبين تاريخ العشرين من كانون الثاني، موعد خروج دونالد ترامب من الحكم، فإن كل المؤشرات تؤكد أنه من دون إيجاد حل لأزمة الثقة التي تطرق إليها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، لن يكون بالإمكان مجرد التفكير بتقدّم في الملف الحكومي. ومن هذا المنطلق، علمت «الأخبار» أن الحزب سيُحاول مجدداً الدخول على خط العلاقة بين الطرفين؛ فالمسعى الذي بدأه منذ أسابيع لم يُستكمل، لأن الحزب فضّل حينها إعطاء المبادرة التي قام بها البطريرك بشارة الراعي فرصة لعلّها تصل بالملف الحكومي إلى برّ الأمان. لكن بعد أن تبيّن أن الطرفين لا يزالان غير مستعدين للجلوس معاً، قبل الحديث عن أي تقدّم محتمل في الملف الحكومي، فإن حزب الله قرّر

> يحاصرون التسيير بالتطبيع»

أفرد النائب جبران باسيل حيّزاً مهماً من مؤتمره للحديث عن الملفات السياسة الخارجية. وقال إن «الحصار المفروض علينا هو نتيجة خيارات سياسية ووطنية أخذها لبنان في مواجهة إسرائيل، وفي مواجهة التكفيريين الملتقين مع إسرائيل على تفتيت المنطقة إلى كيانات مذهبية متناحرة، تضعف بعضها ليصير سهلاً الفتك بها. وإن من يعتقد أنه بتقسيم المنطقة يسلم لبنان هو واهم. ومن يعتقد أنه بتقسيم لبنان هو يسلم ويقوى، هو خاو». وسأل: «كيف يمكن أن يكون هناك لبناني لا يفهم منذ 73 سنة إلى اليوم الأثمان التي دفعها لبنان بسبب إسرائيل والقضية الفلسطينية، وهذا لا دخل لحزب الله به، وهو لم يكن موجوداً أصلاً. كيف يمكن أن يكون هناك لبناني واحد واع يفكر بالخضوع لشروط إسرائيل تحت عنوان تعبنا وما بقى بدنا حرب، بدنا سلام. هل نحن لا نريد سلاما؟ المطروح علينا استسلام وليس سلاماً. المطروح علينا وصفة لحرب داخلية وتفكك وانحلال يسمح لإسرائيل بأن تصفّينا وتصفّي القضية الفلسطينية وتحقق مشروعها الاحتلالي الاستيطاني الكبير بتفتيت الدول المحيطة بها، وعلى رأسها لبنان، الخطر الأكبر على نموذجها، بفضل التعايش الإسلامي - المسيحي الذي هو عكس ونقيض الأصولية والعنصرية الإسرائيلية. نحن مع السلام الحقيقي المبني على العدالة واستعادة الحقوق، لأن السلام من دون عدالة هو تكريس للظلم، ولا يدوم». وأضاف: «الحصار المفروض علينا ورقة ضغط، نحن أيضاً ساهمنا داخلياً بزيادة ثقلها علينا بفعل الأداء السيّئ والفساد ونقص الوعي عند البعض وزيادة العمالة عند البعض الآخر. هي ورقة ضغط لنسلم ببقاء النازحين واللاجئين، ولنسير بالتطبيع من دون استعادة الحقوق ومن دون حماية مواردنا وثرواتنا، وبخاصة الغاز في البحر. هذه هي الحقيقة التي يحاول البعض، بفعل عمالته، التغاضي عنها ووضع المشكلة فقط في إطارها الداخلي».

تجديد مساعيه لخلق ثقة بينهما، انطلاقاً من خطاب نصر الله الداعي إلى عدم ربط الحكومة بالمفاوضات بين الأميركي والإيراني.
ولكن، لا تعوّل مصادر مطّلعة كثيراً على هذا المسعى باعتبار أن المسافة بين بعبدا وبيت الوسط لم تكن يوماً بهذا البعد. وهذه المسافة هي التي جعلت الراعي يكرر دعوة رئيس الجمهورية والرئيس المكلف إلى عقد اجتماع مصالحة شخصية، ولا يُنهيانه من دون إعلان حكومة.
الهوة الكبيرة بين الطرفين عبّر عنها باسيل بالإشارة إلى أن الحريري «لا يملك الأهلية لقيادة الإصلاح». ومقابل تمسّك الأخير بتحميل المسؤولية لرئيس الجمهورية، على اعتبار أنه قام بواجبه الدستوري وسلّمه التشكيلة الحكومية من دون أن يأتيه الجواب، ذهب باسيل إلى نقض هذه الحجة، قائلاً: «في نص دستور الطائف، رئيس الجمهورية من يصدر مرسوم الحكومة بالاتفاق مع رئيس الحكومة، وبالتالي هو الأساس ورئيس الحكومة يشاركه، وليس العكس».
وكان لافتاً أن باسيل أعلن نهاية «حكومة المهمة» التي كان يفترض أن يؤلفها الحريري، انطلاقاً من المبادرة الفرنسية. وسأل: هل في الدستور، بالعرف، بالتقليد، بالمنطق، بموازين القوى، أحد يصدق أن رئيس الحكومة المكلف هو من يسمّي الوزراء ويؤلف الحكومة وحده؟ هل من يطرح أمر كهذا يكون جدياً في تأليف الحكومة أم يضيّع الوقت؟ هذه الحكومة تريد أن تدير البلد وتحدد مستقبله، في ظروف استثنائية، ولم تعد فقط حكومة مهمة، وتأخذ قرارات مصيرية بترسيم الحدود، والانتخابات النيابية المقبلة، والمفاوضات مع صندوق النقد الدولي، والتدقيق الجنائي، ومحاربة الفساد والإصلاح المالي والاقتصادي وتغيير نظامنا النقدي، والتطبيع والنازحين واللاجئين وغيره وغيره».
وخلص إلى أن «هذا يدل على نيّاتهم وعلى ما يريدونه من الحكومة، وكان الحكومة ليس هدفها الإصلاح وإنقاذ البلد من الانهيار، هذه الحكومة بالنسبة إليهم هي لوضع يدهم على البلد ولإعادتنا الى ما قبل 2005». وأضاف: هل تصدقون أن هؤلاء يريدون حكومة للإصلاح وللتدقيق الجنائي ومحاربة الفساد وإعادة الأموال المُحوّلة إلى الخارج واستعادة الأموال المنهوبة، وكشف حسابات السياسيين وموظفي الدولة؟ من منعهم أن يلتزموا بإصلاحات سيدر؟ كم مرة طالبنا بعرضهم على مجلس الوزراء لوضع خطة وخارطة طريق لاتباعها؟ من منع ذلك إلا الكسل والجهل وعدم الرغبة في الإصلاح والجوع لسرقة المال العام؟».
وردّ المستقبل في بيان، مشيراً إلى أن «التيار يترك للشعب اللبناني تصديق الوزير باسيل أو عدم تصديقه، ولن ندخل في مهاترات سياسية (...) الحكومة جاهزة تنتظر عند رئيس الجمهورية، لتكون حكومة مهمة تتولى الإصلاحات المطلوبة بحسب المبادرة الفرنسية وليس بحسب المعايير المذهبية والطائفية والعنصرية الباسيلية». ورأت مصادر مستقبلية أن «تخبط باسيل يؤكد أنه لم يستوعب بعد صدمة العقوبات، وأن كلامه يؤكد أنه لا يريد سعد الحريري رئيساً للحكومة إلا من خلال تسوية رئاسية جديدة».
بعد الرد المستقبلي، أبدت مصادر في «التيار الوطني الحر» استغرابها للإفلاس وعدم القدرة على الرد بالسياسة. ولذلك، اعتبرت أن من يريد حقاً تأليف الحكومة لا يرمي التشكيلة ويذهب من دون عودة، بل لا يغادر قصر بعبدا قبل الاتفاق مع رئيس الجمهورية. ودعت الحريري إلى الرد على الأسئلة - مضبطة الاتهام التي سطّرها باسيل بحقه، بدلاً من الرد بالاتهامات الشخصية. ومن هذه الأسئلة: ما هو اختصاصك لتكون رئيس حكومة اختصاصيين؟ كيف تحترم الاختصاص عندما تسلّم اكثر من حقيبة لوزير واحد؟ من يسمّي وزراء الاختصاص؟ هل تريد للقوى السياسية أن تتنازل عن حقها الذي فرضه الدستور والعرف والميثاق؟ من يعطيك تفويضاً للاعتداء على الدور الدستوري لرئيس الجمهورية وتحويله إلى مجرد مصدّق على التشكيلة الحكومية؟

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

عن «هول» مشهد اقتحام الكابيتول على أنصار الغرب

الاحتجاج على اقتحام مؤيدي دونالد ترامب مبنى الكونغرس ليس ذاته لدى الجميع. لم يكن الأمر غريباً على بلاد أعاد نصف الناخبين فيها تجديد الثقة به رئيساً لولاية جديدة، فيما لم ينجح خصمه الفائز في خلق غالبية شعبية حقيقية تدين ترامب وأفكاره وسياساته.
لندع النقاش الأميركي الداخلي جانباً. ما يجب الالتفات إليه هي حال «الهلع» التي سادت «مناصري» الديموقراطية الأميركية في العالم. هلع من انهيار «الفكرة» التي سكنتهم، بأشكال مختلفة، على مرّ عشرات السنين. «الفكرة» التي ثبتت بكل أشكال الحياة: اقتصادياً من خلال آليات إنتاج وتحكّم بالسوق وربط الإبداع بمنظومة تحتكر تصريف المنتجات على أنواعها. سياسياً من خلال نظم تحكم بتبعية شاملة لا فكاك منها مع النظام الحاكم في أميركا. ثقافياً من خلال نمط تعليم وتفكير وتعبير في الصحافة والفنون والأكاديميا والدراسات، والسيطرة على مراكز الإنتاج الثقافي بكل أنواعه، حتى صار أسلوب الحياة الأميركية ـ كما تعرضه المنتجات ـ الأسلوب الأكثر إغراءً لشعوب العالم.
في بلادنا، ظهر هلع يعيد تذكيرنا بالتاريخ اللبناني الرطب. هذا التاريخ الذي تشكّل على وقع المنظومة الغربية نفسها (قبل أن تنتقل إدارة الاستعمار من أوروبا إلى أميركا). كما تشكّل وسط النجاحات الهائلة التي حققتها «الفكرة الغربية». لذلك، نجد اليوم في لبنان، فقراء وأغنياء، متديّنين وعلمانيين، متحزّبين ومستقلين، كلهم «يخشون» على هذه «الفكرة».
في لبنان، لا يقتصر الصراخ على مرجعيات ومنظومات تحذّر من خطر «أخذنا الى خيارات لم نعتدها». هنا، بالضبط، يمكن فهم القلق على الفكرة الغربية من غالبية كبيرة ترفض التعامل مع الوقائع الجديدة التي تحكم العالم. غالبية لا تزال تعتقد أن أحداً لن يكون قادراً على التقدم خارج قفص الغرب أو الارتقاء خارج القواعد الغربية. حتى بات الناس يتصرفون وفق «مسلّمة» أن الدواء والعلاج، كما التعليم والبرامج وأساليب التدريس، كلها لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا جاءت من الغرب. من يردّدون هذه الفكرة، لا يسألون أنفسهم كيف يعيش مئات الملايين من البشر

> الخشية على «الفكرة الغربية» عندنا تشعل جيلاً جديداً رغب في الثورة والتغيير، لا لقلب المعادلات بل ليحجز لنفسه مقعداً حول الطاولة

خارج هذا القيد. أساساً، لم يسأل هؤلاء، مرة واحدة، عن المصدر الحقيقي للثروات التي يتنعّم بها الغرب المتقدم، وعن سرقة ثروات الشعوب ومواردها المادية والبشرية من قبل هذه الدول المستعمرة على مدى مئات السنوات. وهؤلاء يرفضون، مثلاً، تقبّل حقيقة أن كلفة تنظيف الشوارع في «سوليدير» تساوي كلفة تنمية كل عين الرمانة وفرن الشباك. وهم يرفضون الإقرار بأن سارقي حقوق الناس في وسط بيروت، أعادوا رسم قلب المدينة على شكل لوحة باردة وأن ذلك تمّ بثروات وقدرات غيرهم. وكأن أهالي حيّ السلم لا يحبّون لشوارعهم أن تكون نظيفة ومضاءة وفيها أرصفة ومجارٍ لصرف المياه.
في لبنان، يمكّن فهم «الاستلاب» ليس على صعيد فكري أو ثقافي. الناس، هنا، غير مستعدين لتغيير حزب أو قائد أو مرجع أو إدارة أو مؤسسة. في لبنان، اليوم، من هو مقتنع بأن الكهرباء لا يمكن أن تأتي من الصين أو روسيا أو إيران، مفترضين أن مليارَي إنسان يعيشون في العتمة، وأن المولّد إذا أتى من الصين فلن يعمل عندنا، وكأن إنتاج الكهرباء متعلق بحسابات جينية وجغرافية وطبائع بشرية. والأمر نفسه ينسحب على نواحٍ كثيرة في حياتنا اليومية.
باختصار، القلقون في لبنان على انهيار «الفكرة الغربية»، هم أنفسهم الذين تعايشوا مع دونالد ترامب عندما ثبت رئيساً، والتزموا قراراته وشعاراته وآليات عمله، واليوم صاروا يرفضونه، معتقدين ربما أن أميركا أصبحت بلداً آخر. يتجاهل هؤلاء أن ما فعله ترامب ليس سوى الكشف عن حجم الأوساخ الموجودة تحت السجادة في تلك البلاد العجيبة. وكل ما أظهره هو حجم التنازع الداخلي على طريقة إدارة الحياة داخل أميركا أولاً، وخارجها ثانياً. اللبنانيون الذين يتعاملون مع الحدث الأميركي من موقع الخائف على النموذج الغربي، يعيشون وهم «الدور» الاستثنائي لهم في مستقبل الحياة. لكن ما هو أكثر وضوحاً في ردود الفعل اللبنانية، مثلاً، هو تصدّر الحملة من قبل من يلمسون تراجع دورهم العام في حاضر البلاد وشبه المستحيل في مستقبلها. هؤلاء نخب لم يعد لديها أوهام للبيع، ولا أفكار، وكل ما تفعله، عملياً، هو «النقّ» والاحتجاج على ما يقوم به الآخرون. وهم إذ يمارسون أسوأ أنواع الكسل، يفترضون أن رصيد «الفكرة الغربية» يكفي لكي يبقوا حيث هم.
خذوا، مثلاً، حالة وليد جنبلاط، باعتباره أكثر رموز نظام التبعية رسوخاً في لبنان، والوحيد الذي لم تشمله رياح التغيير التي عصفت بلبنان على مدى نصف قرن. قلقه من التغييرات العالمية لا يتعلق بقلقه على مصير أفكار أو مجتمعات، بل يكمن في إدراكه أن صلاحيته انتهت، لا كقائد سياسي أو مرجع طائفي، بل كمفعّل ومروّج للفكرة الغربية. لا يعرف جنبلاط، مثلاً، كيفية التواصل مع محمد بن سلمان. ويأخذ عليه أنه لا يعرف مكانة الزعامة الجنبلاطية ومكانة جبل لبنان. لا يريد جنبلاط الإقرار بأن وسائل التواصل بين البشر تتيح لأقران ابن سلمان من الحكام الجدد العثور على كل ما يبتغون في أمكنة أكثر نظافة ولطافة وخدمة من هذه الزاوية التي يسمّونها لبنان الصغير.
لكن جنبلاط لا يستند في «مقاومته» إلى صراخه غير المجدي، بل يستند، أساساً، إلى المريدين والتابعين. أولئك الذين يخشون انهيار زعامة المختارة، تماماً كما يخشى زعيم المختارة انهيار الفكرة الغربية. ترى الناس هائمين على وجوههم وهم يسمعون عن إمكان إنتاج تسوية جديدة في البلاد من دون الوقوف على خاطر البيك. هؤلاء يعرفون حقائق هذه اللحظة التاريخية من عمر لبنان. ويدركون، جيداً، أنه ليس بإمكان جنبلاط أن يطلب منهم ما لا يقدرون على فعله، لا سلماً ولا حرباً ولا ما يحزنون. كما يعرفون، أكثر، أن جنوح زعامتهم نحو خيارات متطرفة سيقود إلى الانتحار الجماعي. وهي حالة موجودة لا عند جنبلاط فحسب، بل عند كل الزعامة التاريخية للمسيحيين، أو المستجدّة عند السنّة والشيعة أيضاً.
عندما برز نبيه بري ورفيق الحريري وسمير جعجع وميشال عون كحالات بديلة من القيادات السابقة، كانوا يحصدون الأنصار على خلفية إحداث تغييرات كبيرة، لا على مستوى تداول السلطة وطبيعة التمثيل فقط، بل على شكل إدارة شؤون الناس. لكن الحقيقة أن أربعة عقود أظهرتهم في موقع المنقلب على السلطة، لا على النظام، والساعي إلى احتلال موقع في النظام نفسه. وهم تورّطوا في كل آلياته حتى صاروا يظهرون الخشية على انهيار «الحلم اللبناني». وهي خشية يظهر لنا، مع التدقيق، أنها محصورة بمنظومة المكاسب والمصالح والامتيازات التي تشكّلت حولهم منذ أن تولّوا الحكم. في حالة هؤلاء، تحديداً، تجد زعامة وليد جنبلاط، مثلاً، لا تخشاهم على الإطلاق. كأن جنبلاط يعرف تماماً، مثل أركان النظام الاقتصادي والمالي والتجاري، أن هؤلاء سيحدثون ضجيجاً. صحيح أن البيك سيضطرّ إلى «التعامل» مع شخصيات لم «تتمرّن» في مدارس «العائلات الكبيرة»، لكنه لم يكن يوماً يخشى أن يقترب أحد من هؤلاء من أساس النظام الذي يستمدّ هو قوته منه. بل كان، ولا يزال، مصدر نصح لهم في كيفية التعامل مع المستجدات بغية الحفاظ على الامتيازات. جنبلاط يعرف جيداً أن أبناء الشوف وعاليه، مثلاً، يخشون فعلياً على الزعامة الجنبلاطية. الناس هناك لا يملكون حجة منطقية وعلمية للدفاع عن موقفهم. ولا يقدرون على شرح أسباب حاجتهم إلى هذه القيادة. تراهم يتراجعون في كل شيء: في التعليم والاقتصاد والسياحة والقوة والنفوذ والعدد أيضاً. ومن يرغب منهم في بناء تجربة جديدة أو اتّباع شرط الارتقاء الحقيقي اجتماعياً وثقافياً، فما عليه سوى الانفكاك عن هذه الزعامة.
في لبنان، الخشية على «الفكرة» لا تقتصر على أبناء المؤسسة التي رعاها الغرب وثبّتها، بل هي موجودة لدى جيل جديد، سبق أن رغب في الثورة والتغيير. لكن هذا الجيل لا يستهدف قلب المعادلات، بل يريد أن يحجز لنفسه مقعداً حول الطاولة. وإذا تعذّر ذلك بسبب حشود الجالسين من طوائف ومل، فإنه يريد أن يُفسَح له المجال ليجلس إلى جانبهم، كأصحاب بدعة الطائفة العلمانية، هو جيل يمارس اللعبة نفسها التي قادها «التغييريون» الممسكون بالسلطة اليوم، ويهوى الغرب ونمط تفكيره وعيشه وآليات الإنتاج فيه. وهنا تظهر الأرض الخصبة لمنظّمات الـ«إن جي أوز». هؤلاء، لا يبحثون عن تعزيز الموارد المالية والفكرية والعلمية لبناء نموذج مختلف يخصّ كل الناس، بل يريدون تعديلات تخصّهم كأفراد. لكنهم، كما هي حالهم اليوم، لا يريدون الخروج أبداً من دائرة التبعية للنموذج الغربي، ولذلك لا يرون مشكلة في التعامل أو التعاقد مع مؤسسات الغرب، فيتقاضون منها التمويل ويردّون الخدمات لها بالدفاع عن سياسات النظام الغربي ومحاربة كل منتفض عليه.
الفريق الملتصق بفكرة الهيمنة الغربية لا يرى، ولا يقبل، أي تطور في الجهة المقابلة من العالم. أميركا وأوروبا تخوضان أعنف حرب ضد الثورة التكنولوجية والإنتاجية التي تقودها الصين، فيما في بلادنا من لا يزال عالقاً عند مزحة: هل تدعوني لشراء سيارة صينية أو هاتف صيني أو مولّد صيني؟
لننظر إلى كيفية تفاعل هؤلاء مع معركة العالم في مواجهة «كورونا». عندما تستقرّ الأولوية بناءً على وهم تفوق «الفكرة»، لا يعود هناك مكان للعقل في البحث عن عناصر مواجهة الوباء والبقاء. لننظر الى الدونية الكاملة في مقاربة أزمة كورونا. دونية تمنع انتقاد النظام الغربي الفاشل في الشقّين: الإداري، أي ما يتصل بإجراءات الحكومات، والطبّي لناحية اللقاح والعناية الصحية. يصرّح عتاة هؤلاء، وهم جهلة في حقيقة أمرهم: هل تنتظرون لقاحاً من الصين أو كوريا أو روسيا أو إيران؟ وهم عندما يفعلون ذلك، إنما يرفضون أيّ نقاش حول فضيحة تعامل المنظومة الغربية مع الوباء، وحول دور الدولة المركزية، وحول حقيقة الإنفاق على الرعاية الصحية، وحجم العناية بمراكز الأبحاث العلمية خارج إطار الشركات التجارية، وحول قدرة الجسم الاجتماعي على تحمّل كلفة الإغلاق التام، وحول المعركة المتعلقة بالأضرار النفسية الناجمة عن اضطرار مجتمعات بأكملها إلى تجربة طريقة جديدة في التواصل بين البشر، وحول إلزامية التصاق العائلات بعضها ببعض، وفشل التكنولوجيا في معالجة السأم... الخ.
أنصار «الفكرة» خارج دول الغرب الأساسية. ومنهم في لبنان يعتمدون الإنكار وسيلة وحيدة في الدفاع عن كسلهم والتحاقهم بهذا المشروع الذي لا ينتج هذه الأيام سوى الأزمات. ولا يخرج منه سوى القهر والصعوبات والتهديد بالحروب والقتل.
المسألة، هنا، ليست أن تعجب أو توافق على فكرة بديلة يحملها الشرق بتاريخه الإمبراطوري، سواء من الصين أو روسيا، أو التجربة التفاعلية المستندة الى فكر ديني تاريخي كما تفعل إيران... المسألة هي أن تقرّ بأن هناك مشكلة في أصل الفكرة الغربية، وأنها دخلت مرحلة جديدة من التحدّيات الصعبة، المشكلة في أن هناك غالبية لدينا ترفض الإقرار بالوقائع الجديدة... كم من هؤلاء يعرفون ما يميّز مطار شنغهاي عن أهم مطارات أميركا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا؟ كم من صحافي أو أكاديمي أو باحث جرّب، من موقع محايد، أن يبحث في الأسباب التي تقف خلف بقاء الحكم على ما هو عليه في كوبا وكوريا، رغم كل الضغط والحصار والقتل والتجويع؟
غالبية لبنانية وازنة لا تزال تتصرف كجزء من هذا العالم المسكون بفكرة غربية سيطرت على كل نواحي الحياة. الناس، هنا، يتصرفون وفق الرواية التي تقول إن اقتحام متظاهرين لمبنى حكومي أو وطني كبير مثل الكابيتول أمر غريب. كيف يمكن تفسير غضب مثقفي الـ«ثاو ثاو» مما فعله أنصار ترامب، لكنهم يدعون بعض «الرعاع» إلى تدمير المؤسسات الوطنية. هؤلاء لا يفكرون لحظة واحدة في انتفاضة من أجل إنقاذ الجامعة اللبنانية، لكنهم يخوضون معارك قاسية، وليست كلها مدفوعة الأجر، دفاعاً عن الجامعتين الأميركية واليسوعية... لأنهم، في حقيقة الأمر، لا يريدون خسارة أي رمز يربطهم عميقاً بالفكرة الغربية. هؤلاء يسيرون في شوارع العاصمة التي أطلقت عليها أسماء محتلّين وقتلة من المستعمرين الغربيين، ويرحّبون برئيس فرنسا ويطالبونه بإعادة الاستعمار، لكنهم يرفضون فكرة أن يحيي مناضلون ذكرى قائد أممي وقف إلى جانبهم في معارك لا تزال حرارتها قائمة، كما هي الحال مع الشهيد قاسم سليماني. الغرابة أننا، هنا، نواجه غالبيّة غير متراصّة، لكنها قوية، وتتصل بأناس يقفون اليوم أمام استحقاق لم يشعروا يوماً بقربه، عندما يكون صعباً للغاية أن تعلّم أبناءك القيم، ثم تقرّر الهروب من مواجهة التحديات خشية أن تخسرهم.

تقرير

الحريري في تركيا: «بزنس» لا سياسة

تكتّم الحريري على زيارة تركيا فتح الخيال واسعاً على سيناريوهات تتخطى حجمه (هيثم الموسوي)

كيف يُمكن الرئيس سعد الحريري أن يجمع بين فرنسا والإمارات وتركيا؟ نظرة الى العلاقة بين الدول الثلاث. تبدو «المهمة» معقّدة. لكن الإجابة قد تكون أسهل ممّا يعتقد البعض إذا ما كان سبب زيارة إسطنبول... «شخصياً جداً»!

ميسم رزق

أوحَت الزيارة المفاجئة للرئيس المكلّف سعد الحريري إلى تركيا، غداة الأعياد، بأنها ذات أبعاد سياسية، خصوصاً أنها جاءت بعد زيارتين للإمارات وفرنسا اللتين بينهما وبين «الباب العالي» ما صنع الحدّاد. فصدى العداء بينَ اسطنبول وأبو ظبي يتردّد في أنحاء الخليج والقرن الأفريقي والأرض الليبية. وما بينَ اسطنبول وباريس خلاف على الغاز في البحر المتوسّط ونزاع في ليبيا وناغورني كاراباخ. ونقمة على «الأجندة المعادية للإسلام عندَ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون» وفقَ ما تتهمه أنقرة. في مقابل ذلك كله، فإن علاقة الحريري بكل من ماكرون ورجَب طيب أردوغان ومحمد بن زايد تراوح بين البرودة والسوء... فأي دور يُمكن للحريري، العاجز عن تأليف حكومة منذ أشهر، أن يقوم به على طاولة «الكبار»؟

تكتُّم الحريري على الزيارة وعلى لقائِه إردوغان، حتى مع أقرب المقربين، فتح الخيال واسعاً على سيناريوهات تتخطّى حجم رئيس تيار المستقبل نسبةً إلى حجم الملفات في المنطقة. وربما كانَ التكتُّم مقصوداً للإيحاء بوجود «غطاء سنّي» إقليمي يتمنّاه الرئيس المكلف، كي لا يظهر وحيداً ويُستفرَد به في معركة تأليف الحكومة.

لكن الواقع أن السياسة كانت الأقل حضوراً في برنامج الزيارة التركية والزيارتين اللتين سبقتاها. فوفقَ المعطيات، لم يعقد الحريري في الإمارات وفرنسا لقاءات مع مسؤولين، أو أقله لم تُسجّل لقاءات يُبنى عليها. في الأولى، كانَت مجرّد «فرصة عائلية»، وفي الثانية سمع عن «صدمة» من الأداء اللبناني في التعاطي مع الأزمة... لا أكثر.

أما اسطنبول فقد قصدها، وفق مصادر مطلعة، لأسباب شخصية لها علاقة بأمور عالقة في شركة «تركتيليكوم» التي كانَ يملك الحصة الأكبر فيها عبرَ «أوجيه تيليكوم»، والتي وافقت وزارة الخِزانة التُّركية عام 2018 على نقل مُلكيتها إلى مجموعة من البنوك الدائنة. بعد عجزها عن تسديد ديونها التي قُدّرت بأكثر من 7 مليارات دولار، و«تهريبها» من تسديد قروض مستحقة رغم تسجيلها 2,5 مليار دولار أرباحاً عام 2014، و1,3 مليار دولار في كل من 2015 و2016. وأوضحت المصادر أنه «بعدما قررت الحكومة التركية استرداد الشركة، حجزت احتياطياً، لمدة عامين، على أموال الرئيس الحريري في المصارف التركية، من أجل دفع ديون لجهات تركية». وقد «يكون الهدف من الزيارة المطالبة باسترداد مبالغ مالية بعدَ انتهاء مدة الحجز». ورجّحت أن يكون الحريري قد وضع الإماراتيين والفرنسيين في أجواء الزيارة «كي لا تُفسّر في غير مكانها». وأفاد عارفون بأن «اللقاء تناول قضية مرفأ بيروت، ولّح الرئيس التركي الى رغبة تركية المشاركة في إعادة الإعمار»، لافتين الى إعلان مكتب الحريري أنه بحث مع الرئيس التركي «سبل دعم جهود وقف الانهيار وإعادة إعمار بيروت فور تشكيل الحكومة الجديدة».

> **الرئيس التركي يريد حصة في إعادة إعمار مرفأ بيروت**

قضية

لكلّ انهيار أو حربٍ «تُجّارها» الذين يستفيدون من تدهور الأوضاع لتأمين خلاصهم. هؤلاء كُثر في لبنان، من بينهم يُمكن الحديث عن تُجّار وصناعيين يستغلون تصدير السلع وفتح اعتمادات لاستيراد المواد، بُغية «تهريب» الدولارات إلى الخارج. تصرفاتهم تزيد في استنزاف العملة الصعبة وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، وضرب الاقتصاد المحلّي. ولكنّ المُصدّرين يُبرّرون بأن «لا ثقة» بالقطاع المصرفي

«تصدير» الدولارات: «أرنب» جديد لتجّار الأزمة

ليا القزي

آخر إبداعات أصحاب الثروات لتهريب الدولارات إلى الخارج، العمل في مجال التصدير من لبنان. الدائرة القانونية في مصرف لبنان تبحث اقتراحاً يتعلق بفرض شروط على الأشخاص الذين يُصدّرون السلع للبيع في الأسواق الخارجية، لدفعهم إلى إعادة ضخّ الأموال «الفريش» في الاقتصاد المحلّي. الحجّة تنطلق من أنّ صناعيين وتُجّاراً، يستفيدون من الدعم الذي يوفّره «المركزي» لاستيراد المواد الأولية وفتح الاعتمادات لإجراء عمليات الاستيراد والتصدير، ومن الدعم على الكهرباء، ودفعهم الضرائب على أساس سعر الصرف القديم (1515 ليرة) وبأنّ الأجور لم تشهد أي تعديل، لكنّهم في المقابل يُحوّلون أرباح المبيعات إلى حساباتهم المصرفية في البلدان الأجنبية، لتكون بذلك «الاستفادة» من «الدعم» أحادية الجانب. الأمر يُشبه، إلى حدّ ما، عملية «تهريب الدولارات» إلى الخارج التي قام بها مُديرو المصارف وكبار المُساهمين وسياسيون ورجال أعمال وجمعيات، في الوقت الذي مُنع فيه على مودع «عادي» سحب الدولارات وفُرضت القيود على عملياته المصرفية بالليرة. لا توجد روادع قانونية تمنع الناس من «الفرار» بدولاراتها إلى الخارج، بعدما منع «اللوبي المصرفي» داخل مجلس النواب فرض القوانين اللازمة، لكن لا يجب أن يُشكّل ذلك «غطاءً» لمن يُريد أن يُنقذ نفسه فقط، فتخلياً عن أي مسؤولية اجتماعية تُحتّمها حالة الانهيار التاريخية التي يشهدها لبنان، وخاصة أنّ النظام المُنهار وفّر في السابق المُناخ المُلائم لتجّار وصناعيين ومُحتكرين ونافذين للاستحواذ على رأس المال، فلا يُمكن لمن تذوّق لحم الأسد في السنوات الماضية، أن يبصق عليه حين لم يبقَ منه إلا العظام. قصّة «تخزين» الدولارات في الخارج، برزت في السابق حين بدأ التحريض للتوقّف عن دعم استيراد المواد الأساسية، فكانت «معلومة» أنّ تُجّاراً يطلبون فتح اعتمادات بما يفوق الكمية المُستوردة، ليتركوا نسبة من المبالغ في حسابات مصرفية أجنبية، إحدى الحُجج التي قُدّمت للتأكيد أنّ «الدعم» لا يذهب إلى مُستحقيه. اليوم، وأمام الحاجة الماسة إلى إعادة ضخّ العملة الصعبة، بطريقة استدامية لا تُشبه العادة السيئة التي تستسهل الاقتراض ورفع الفوائد لجذب ودائع «تطير» مع أول جرس إنذار، يتم التوجّه نحو أموال التصدير. ما يجري حالياً، أنّ الدولارات تُحوّل لاستيراد مواد أولية للتصنيع، وبعد أن تُفرز البضائع المُخصصة للسوق المحلية، يتم تصدير السلع الأخرى. تقول مصادر وزارة الاقتصاد إنّ «أكثرية المُصدّرين يودعون أرباح المبيع في حسابات مصرفية في دول أخرى، ويكتفون بتحويل قسم يسير منها إلى لبنان لسدّ حاجات وظيفتهم». تترك هذه العملية أثراً سيئاً على الاقتصاد، ولا سيّما في زيادة عجز ميزان المدفوعات (صافي الأموال التي دخلت إلى لبنان وخرجت منه). يقول أحد أساتذة الاقتصاد إنّ «هذه الأموال يجب أن تُضخ في الداخل، لتدور في الاقتصاد المحلّي، وتخلق قيمة مُضافة». ولكن الأنجح من إلزام المُصدّرين على إعادة الأموال هو «إمّا التوقّف عن دعم المواد الأولية للبضائع المُخصصة للتصدير، والتركيز على خلق سياسة نقدية تُشجّع مديونية القطاعات المُنتجة وتُعيد بناء القدرات الإنتاجية وتُخفّف الحاجة لاستيراد حتّى المواد الأولية»، أو الذهاب نحو «فرض ضرائب على التصدير بناءً على نسبة المواد المدعومة في السلع المُصنعة المُصدّرة».

انطلقت فكرة فرض إعادة «الدولارات الفريش» من وزارة الاقتصاد، وتحدّث بها المدير العام للوزارة، محمد أبو حيدر أمام وفد من جمعية الصناعيين، قبل أن تنتقل إلى طاولة بحث المجلس المركزي لمصرف لبنان. تُحاول الدائرة القانونية في «المركزي» إيجاد الآلية التطبيقية لمثل هذا القرار، «الذي يُعارضه الصناعيون والتجار»، بحسب المعلومات. لكنّ نائب رئيس جمعية الصناعيين، زياد بكداش، يقول

> **جمعية الصناعيين: نحن بحاجة إلى ضمانة لا إلى تحفيزات**

«لا نعلم بهذا الطرح وما إذا كان سيُطبّق». يُشير إلى «الأخبار» إلى أنّه «ليس كلّ الصناعيين يستفيدون من المواد الأولية المدعومة، والعدد الأكبر من الذين يُصدّرون بضائعهم يُحوّلون أرباحها إلى لبنان». نسبة الذين يُودعون أموالهم في حسابات مصرفية خارجية «لا تتعدّى الـ 10%، وهؤلاء نيتهم ليست سيئة، فإما أنّهم يتركونها في الخارج لتمويل استيراد المواد الأولية، أو بسبب غياب الثقة بأن لا تُبدّد المصارف الدولارات الطازجة ولا تحتجزها كما فعلت مع الودائع». الأساس بالنسبة إلى بكداش هو «إصدار قانون يضمن للتاجر أو الصناعي أو أي مواطن حصوله على الدولارات الطازجة». في الأشهر الماضية، تواصلت جمعية الصناعيين مع مصرف لبنان «وشدّدنا على ضرورة إقرار قانون الكابيتال كونترول لأنّه عامل ثقة، ويومها وعدنا الحاكم رياض سلامة بأنّ القانون سيصدر بغضون أسبوعين. لم يطرأ شيء بعد». يستفيد الصناعيون من أزمة القطاع المصرفي لرفض إعادة الدولارات إلى لبنان، «تقديم تحفيزات لا يعيد الأموال، بل توفير الضمانة».

من جهته، يُعارض الخبير الاقتصادي روي بدارو بالمطلق سياسة الدعم «لأنّها هرطقة اقتصادية»، ومن ضمنها دعم استيراد المواد الأولية، «مع إمكانية التفريق بين الصناعي الذي يُصنّع للسوق اللبنانية والمُصدّرين». يتحدّث عن «الكلفة المنفعة»، ليقول إنّ «المصاريف الأساسية في لبنان مدعومة، وكلفة اليد العاملة انخفضت، فيما الأرباح الصناعية ترتفع عند التصدير، ما يُعطي الصناعيين المُصدّرين قدرة تنافسية أكبر. الأمر بحاجة إلى سياسة تمويلية لا إلى دعم». لا يرى أنّ قرار إجبار المُصدّرين على إعادة الأموال سيكون فعّالاً، «بإمكانهم اللجوء إلى أكثر من حيلة، فضلاً عن عدم وجود أجهزة إدارية قادرة على تنفيذ أي سياسة. إذا لم تتمكّن لجنة الرقابة على المصارف في السابق من مراقبة مخالفات المصارف، فكيف سيتم ضبط حركة التجار والصناعيين؟».

دولٌ عديدة تلجأ إلى «ضبط» المُصدّرين المُستفيدين من الدعم المُقدّم لهم. يذكر أستاذ العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال ـ الجامعة اللبنانية، البير داغر أنّ منها من «يوقّع عقداً تشترط فيه على الذين يحصلون على الدعم إعادة إيرادات التصدير، فيستفيد منها اقتصاد البلد». الغاية من ذلك، «إدخال العملة الصعبة بما يُعزّز ميزان المدفوعات، ودعم الإنتاج المحلي، وبالتالي العمالة الوطنية»، مع إشارته إلى أنّه في لبنان لم تكن عوائد التصدير هي المصدر الأهم للحصول على العملة الصعبة، «فكان هناك تحويلات المغتربين، وعوائد القطاع السياحي، وما سُمّي استثمارات خارجية هي عبارة عن ودائع مصرفية أجنبية أو عقارات اشتراها رأس المال الأجنبي».

تبحث الدائرة القانونية في «المركزي» عن الآلية التنفيذية لإعادة دولارات التصدير (هيثم الموسوي)

تقرير

بعض المتعاقدين رفض تعليق الإضراب قبل احتساب القيمة الكاملة للعقد (مروان بو حيدر)

إضراب المتعاقدين في «الرسمي»: الدولة أخلّت بالعقد

فاتن الحاج

في كل مرة يجري فيها التحوّل إلى التعليم الكليّ عن بعد في التعليم الرسمي خلال فترة الإقفال القسري، يبدو أصحاب القرار في وزارة التربية في واد والأساتذة في واد آخر. إذ، فجأة، قرر وزير التربية طارق المجذوب خفض حصص التدريس من اليوم الأول للإقفال العام في 7 كانون الثاني حتى 31 منه، بمعدل حصتين إلى 3 حصص يومياً لمرحلة الروضات، 3 حصص في الحلقتين الأولى والثانية، و3 إلى 4 حصص في الحلقة الثالثة والمرحلة الثانوية، من دون ذكر الأسباب التي دفعت إلى اتخاذ القرار وآلية تعويض الساعات، وفي غياب رؤية واضحة للمشروع يقنع بها الأساتذة المتعاقدين خصوصاً، لكونهم الفئة الأكثر تضرراً، باعتبار أن القرار يخفض مستحقاتهم المالية إلى النصف على الأقل.

في الواقع، ثمة غياب لخطة ممنهجة لدى الدولة لمعالجة مشكلة التعاقد نفسه، إذ باتت قضية المتعاقدين البحث عن تحسين ظروف تعاقدهم بدلاً من التثبيت والاستقرار الوظيفي. ودفع التخبط لدى الإدارة التربوية المتعاقدين في التعليم الأساسي والثانوي إلى إعلان مقاطعة الدروس عن بعد، والتي عطّلت التعليم الأساسي بصورة خاصة؛ إذ يمثل المتعاقدون في هذا القطاع 65% من الجسم التعليمي، فيما تبلغ نسبة المتعاقدين في التعليم الثانوي الرسمي 25%. إلا أن قسماً من المتعاقدين في التعليم الثانوي والأساسي قرر تعليق «الإضراب المفتوح» بعد اجتماع عقد أول من أمس مع الإدارة التربوية التي وعدت بـ«تكثيف ساعات التدريس بعد انقضاء فترة الإقفال القسري، سواء كان التعليم مدمجاً أم عن بعد، بما يضمن إنهاء العام الدراسي كما يجب، وفقاً للنصاب المنفّذ لساعات التعاقد الكاملة لأفراد الهيئة التعليمية». وتبين في الاجتماع أن خفض الحصص حصل بعد ورود اتصالات وشكاوى وتمنيات من الأهالي والطلاب والأساتذة أنفسهم بتقليص عدد الساعات، بسبب إصابة عائلات بأكملها في البيوت بجائحة كورونا، وعدم قدرة الأهالي والأساتذة على تحمل أعباء دفع اشتراكات الإنترنت والهواتف والكهرباء والتصوير، نتيجة الغلاء وارتفاع الدولار وبناء لاقتراح المناطق التربوية، ومديريات الوزارة.

لكن كيف سيكون تكثيف التدريس؟ وهل تضمن وزارة التربية عدم العودة إلى الإقفال مجدداً؟ مستشار وزير التربية محمد دوغان قال لـ«الأخبار» إنه «ليست هناك نية لدى الوزارة بشطب ساعات المتعاقدين، وهي ستتفق على آلية التكثيف وتعويض الساعات مع لجان المتعاقدين في بداية شباط، أي بعد انقضاء فترة الإقفال»، نافياً أن تكون هناك إمكانية لمخالفة القانون باحتساب العقد كاملاً كما طالب بعض المتعاقدين.

رئيس حراك المتعاقدين في التعليم الثانوي الرسمي، حمزة منصور، وافق على تعليق الإضراب بناءً على وعد الإدارة التربوية بالتكثيف خلال شهري شباط وآذار، وينتظر قراراً رسمياً في هذا الخصوص. وبنى منصور في خطوة التعليق على تجربة العام الماضي، إذ جرى احتساب ساعة التعاقد في التعليم عن بعد بساعة فعلية. أما رئيسة اللجنة الفاعلة للمتعاقدين في التعليم الأساسي نسرين شاهين فرفضت العودة إلى التدريس قبل احتساب العقد الكامل للمتعاقد. وقالت إن نحو 500 مدرسة رسمية ستلتزم الاستمرار في الإضراب. وأوضحت أن «الأستاذ المتعاقد يقع كبش فداء لتعطيل قسري، فهو خسر 5 أسابيع بسبب تأخير انطلاقة العام الدراسي، وفقد ساعاته في عطلتي الميلاد ورأس السنة، واليوم يشطبون أكثر من نصف حصصه». وسألت: «كيف سنكثّف الدروس ونعلّم قبل الظهر وبعده وفي أيام العطل كما تقترح الوزارة لتعويض الساعات؟ هل سيتحمل التلامذة هذا الضغط؟ ماذا لو أقفل البلد مرة أخرى؟». وأوضحت «أننا لا نطالب بإعطائنا أكثر من قيمة العقد الأساسي، لأننا ببساطة لسنا مسؤولين عن الظروف الاستثنائية». واستشهدت بمطالبة للمحامي حسن بزي يستند فيها إلى رأي لمجلس شورى الدولة يقول إن الحكومة المستقيلة تمارس صلاحياتها العادية لتسيير المرفق العام، وباستطاعة الوزير في هذه الحالة أن يرفع إلى مجلس الوزراء قراراً باحتساب العقد الكامل لكل من يقوم بالتعليم، تطبيقاً للمادة القانونية التي تقول إن «العقد شريعة المتعاقدين»، و«من أجَلّ بالعقد هنا هو الدولة وليس المتعاقد، وهي ملزمة بأن تدفع له».

لكنّ للتفتيش التربوي رأياً مختلفاً، لكون «البلد يمر في ظرف استثنائي والخسائر تطال الجميع وليس فقط المتعاقدين، وسلطة القانون هي التي يجب أن تسود، إذ لا يمكن إعطاء أجر عن ساعات تعليمية غير منفذة».

على الغلاف مع إقرار لجنة الصحة النيابية، اليوم، قانون استعمال اللقاح المخصص لفيروس كورونا بصورة طارئة تمهيداً لتسريع وصوله قبل منتصف الشهر المُقبل، تبدأ أولى خطوات حالة التأهب القصوى التي فرضتها أرقام الإصابات اليومية التي تضخّمت بشكل كبير خلال الأيام الماضية وتجاوزت نسبتها في المليون تلك المُسجلة في بلدان تحتل المراتب العشر الأولى عالمياً في نسب الإصابات الإجمالية. ومع التقديرات بإمكان تجاوز أعداد المصابين العشرة آلاف يومياً في الفترة المُقبلة، في ظل انهيار شبه تام للقطاع الاستشفائي، أوعز وزير الصحة حمد حسن، ليل أمس، بـ«إخلاء» المُستشفيات الحكومية من المرضى غير المُصابين بـ«كورونا» وتخصيصها لضحايا الوباء، فيما التوجه إلى الإعلان اليوم عن تعديل قرار الإقفال التام نحو إجراءات أكثر صرامة قد تصل إلى إقفال المطار لمدة 7 أيام ومنع تام للتجوال والتشدد في الاستثناءات

في قلب الجحيم

الإصابات إلى أكثر من عشرة آلاف يومياً
«إغلاق حديدي» بعد انهيار القطاع الإستشفائي

(أ ف ب)

تهافت على «الأوكسيجين» للتخزين ... وأجهزة «مزوّرة»

النقص الكبير في أجهزة تصنيع الأوكسيجين سببه الرئيس التهافت على تخزينها، «ما يتسبّب في حرمان المرضى الذين قد يحتاجون إليها فعلاً». وأكدت رئيسة تجمع نقابة مُستوردي المعدات والأدوات الطبية سلمى عاصي «الاقتراب من نفاد الكميات المتوافرة في السوق بسبب الطلب الكبير». وأوضحت أن 70% من الطلبات خلفيتها التخزين الاحتياطي، «لذلك نتمنى من الجميع ترك هذه الكميات للأشخاص الذين يستحقونها فعلاً».

وفيما فتحت إلى وجود كميات «في طريقها إلى لبنان»، أملت من الوزارات المعنية تسهيل إجراءاتها ومعاملاتها لتسليمها للمرضى المحتاجين. ووزّعت النقابة لائحة بأسماء الشركات التي توفّر تلك البضائع، متمنية الالتزام بها، «لأن هناك الكثير من الجهات في السوق التي تبيع أجهزة مستعملة، وقد وردتنا اتصالات وشكاوى عن أجهزة تزوّد المريض بالهواء وليس بالأوكسيجين».

تجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان لا يدعم استيراد أجهزة تصنيع الأوكسيجين، ما يعني أن أسعارها تُحدّد وفق سعر دولار السوق.

(لائحة الشركات على الموقع الالكتروني)

(أ ف ب)

هديل فرفور

قبل عشرة أشهر، عندما كانت الدعوات إلى «عدم الهلع» تسيطر على الخطابات الرسمية، وفي المقابل كان ثمة من يدعو الى وضع خطط استراتيجية تقي من السيناريوات الأقسى التي كانت تشهدها بقية بلدان العالم، طوال هذه الفترة، لم تلقَ المطالبات بـ«منهجة» إدارة الأزمة آذاناً صاغية لدى صناع القرار الذين امتهنوا القرارات بـ«المفرّق» وبطريقة عشوائية. اليوم، يحصد البلد ثمار «اللاخطة»، فيما لمس المُقيمون تداعيات التفلّت من الإجراءات والتدابير الوقائية.

الجمعة الماضي، تجاوزت أعداد الإصابات اليومية في المليون تلك المُسجلة في إيطاليا التي تحتل المرتبة الثامنة عالمياً في تسجيل الإصابات الإجمالية والمانيا (المرتبة العاشرة) وإسبانيا (المرتبة التاسعة)، وتجاوزها تلك المسجلة في كندا وفرنسا وسويسرا وبلجيكا. وهذه كلها بلدان ذات قدرات استشفائية عالية، ولا تُقارن بالقطاع الاستشفائي المنهار بشكل كامل بفعل تواتر الضربات عليه منذ أكثر من سنة، بدءاً من الأزمة الاقتصادية وما لحقها من «موسم» هجرة الطواقم الطبية وصرف مئات الممرضين والممرضات وتراكم المستحقات المالية وأزمة انقطاع المُستلزمات الطبية، مروراً بانفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب، ووصولاً الى استنزاف مخزون المواد والمعدّات و«امتلاء» أسرّة العناية الفائقة.

إشارة إلى أن هذه البلدان التي «بنافسها» لبنان، تملك، خلافاً لما لدينا، ما يُسمّى «مصادر تشخيصية موثوقة» لجهة المسح المنظم الذي يحكم أعداد الفحوصات المخبرية، «فيما يوجد لدينا مناطق شبه مفتوحة ودائمة التمرد على إجراءات الوقاية ولا قدرة على إجراء مسح دقيق لها، كالمخيمات والأحياء السكنية المكتظة التي لا يملك أهلها المنسيون من السلطة ترف إجراء الفحوصات المخبرية»، وفق مصادر طبية. وعليه، فإن الأرقام الحالية، رغم ضخامتها مقارنة مع نسبة الفحوصات المخبرية (أكثر من 13%) ومقارنةً مع عدد المُقيمين (31 ألف مُصاب في المليون)، تبقى أقلّ بكثير مما هي عليه فعلياً. ومع الانفلات الذي رافق فترة الأعياد، والتوجه الحتمي الى تكثيف الفحوصات المخبرية، لن يكون مستغرباً أن تصل أعداد الإصابات الى عشرة آلاف إصابة يومياً، وفق مصادر اللجنة

> **نسبة الإصابات في المليون تجاوزت تلك المُسجلة في البلدان العشر الاولى في إجمالي الإصابات**

الوزارية المخصصة لمواجهة كورونا. واللجنة لم تجد إلا في توصية الإقفال الحديدي وسيلة يتيمة لتدارك الوضع المتهالك، مع «بداية دخولنا السيناريو الإيطالي». بحسب عضو اللجنة مازن بو درغم.

ووفق المعلومات، فإنّ اللجنة رفعت توصية بإقفال تام للمطار لمدة سبعة أيام بعد خلاف طويل بين أعضاء اللجنة الذين اتفقوا على عدم قدرة ضبط الوافدين بسبب انشغال القوى الأمنية خلال فترة التشدد بالإقفال. كما رفعت توصية بإلغاء الاستثناءات التي يتضمنها قرار الإقفال الحالي، كالإدارات والمؤسسات الرسمية ومحال الشتول وميكانيك السيارات وصولاً إلى التوصية بإقفال الأفران ومحال السوبرماركت على أن يكون منع التجول لمدة 24 ساعة.

هذه التوصيات ترافقت مع إصدار اللجان الطبية في 15 من المُستشفيات الرئيسية بياناً دعت فيه إلى العمل بشكل فوري على تحويل مُستشفيات بكليتها لاستقبال مرضى كورونا (تحديدا تلك التي لديها البنية الهندسية والكوادر اللازمين) بحسب خطة تحمي المُستشفيات التي تقدم الرعاية لمرضى الحالات السرطانية والحالات الطارئة القلبية والجراحية وتسهيل وتيسير الاعتمادات لشراء المعدات الطبية والأدوية الضرورية والمُستجدة ولتأمين مُستلزمات الوقاية الكاملة للجسم الطبي والتمريضي. كما طالب البيان بوقف العمل الطبي إلا للحالات الطارئة لتفريغ جميع الطاقات لمعالجة مصابي «كورونا»، على أن يستثنى فقط غير اللبنانيين الذين حضروا للاستشفاء ولمدة أسبوع من تاريخه. كما أوصت بالطلب من مجلس النواب الاجتماع بشكل فوري للاقاة الحكومة وإصدار قانون يشرع اللقاحات بشكل طارئ من دون أي عقبات أو ملاحظات للشركات المصنعة للقاحات، وإلزام مصرف لبنان بفتح اعتمادات فورية للقاحات والاحتياجات الطبية، إضافة إلى تشريع غرامات مالية باهظة جداً، كما في دول أخرى، على الأفراد المخالفين لقرارات الإقفال وتفعيل القانون الخاص بالعقوبات في حال نشر الوباء، مع التشدّد في التطبيق من دون استثناءات. والأهم، التشريع الضروري للاعتمادات والمساعدات المالية لتوفير الاعتمادات للمواطنين للصمود في بيوتهم خلال الإقفال العام».

هذه الدعوة، إضافة إلى مطالبة نقيب الأطباء في بيروت، شرف أبو شرف، بتجهيز المُستشفيات الحكومية «التي أنفق عليها سابقاً المليارات (...) والتي لا تتجاوز نسبة إشغالها الـ15%»، سبقت القرار العاجل الذي اتخذه وزير الصحة حمد حسن، ليل أمس، بوقف استقبال الحالات المرضية العادية في كل المُستشفيات الحكومية التي توجد فيها أقسام لمعالجة مرضى كورونا، وتحويل هذه المُستشفيات حصراً إلى مراكز خاصة بمرضى «كوفيد 19».

إقرار «أولّي» لقانون الإعفاء من مسؤولية تداعيات اللقاح

قبل أسابيع، كانت إحدى الجامعات في لبنان تُنظّم اجتماعاً مع ممثلي شركة «موديرنا» للمساهمة في وضع آلية أوّلية لاستقدام اللقاح قبل أن يتم إلغاؤه لعدم وجود قانون يعفي الشركات المصنعة للقاحات من مسؤولية تحمل آثارها الجانبية.

وتتجه لجنة الصحة النيابية اليوم إلى إقرار مشروع قانون «تسيير» اللقاح عبر إعفاء الشركات المصنّعة من المسؤولية وإجازة استخدامه في الظروف الطارئة، فيما تُفيد معلومات «الأخبار» بأن الصيغة الأولية للمشروع كانت تتضمن شروطاً تفصيلية تتعلق بتعهدات تُقدمها الشركات قبل توقيع الاتفاقيات معها، «وهو أمر كان سيؤدي إلى عدم حصول لبنان على أي لقاحات في ما بعد» بحسب أحد أعضاء اللجنة، قبل تعديل هذه الشروط والاكتفاء، بصيغة عامة تجيز استخدام اللقاح. ومن المعلوم أن 250 ألف جرعة من لقاح «فايزر» يتوقع وصولها منتصف شباط المُقبل، على أن توزع وفق الأولويات التي حددتها اللجنة العلمية في وزارة الصحة، وهي كبار السن والطاقم التمريضي والطبي وأصحاب الأمراض المزمنة، وهم الفئات الأكثر عرضة لوضعهم على أجهزة التنفس الصناعي. وفيما يبلغ عدد الشحنات الكامل للقاح مليوني جرعة، يقدر رئيس لجنة الصحة النيابية عاصم عراجي حصول لبنان على مليون و500 ألف جرعة من اللقاحات المعتمدة من منصة «كوفاكس»، على أن تسدد كلفتها من أموال البنك الدولي.

هل تُصادَر المُستشفيات الخاصة؟

مع تعنّت عدد كبير من المُستشفيات الخاصة وإصرارها على عدم استقبال مرضى كوفيد 19 بحجة عدم تسديد مُستحقاتها المالية المتراكمة، يُطرح نقاش بشأن الصلاحيات التي يُمكن أن تمارسها وزارة الصحة في هذا الصدد. مصدر مُطّلع أكد أن الدولة يمكنها أن تستند إلى قانون الطوارئ الذي أقرّ في بداية الأزمة لإجبار المُستشفيات على فتح أبوابها أمام المرضى، «وهي تستطيع بموجب هذا القانون مصادرتها وتخصيصها بالكامل لمرضى كورونا حفاظاً على استمرارية الحياة العامة». إلّا أن المُشكلة، وفق المصدر نفسه، تكمن في كيفية إدارة هذه المُستشفيات «فالنقص الكبير في الطواقم الطبية وغياب خطة توزيع الموارد المالية المتاحة لإدارة الأزمة سيخلقان عوائق عديدة تحول دون إمكانية تحقيق الهدف المنشود ما لم تتخذ إجراءات بديهية كان يجب أن تتخذ مع بداية الأزمة، كتخصيص مستشفيات كاملة لكورونا، والإعلان عن توظيف جزئي لأطباء وممرضين وفق خطة عمل محكمة».

الأدوية تنقطع في صيدليات المستشفيات

رأجانا حمية

تتمدّد أزمة شح الأدوية وانقطاعها لتطال أمكنة «حساسة». فإلى أزمة فقدان الأدوية في الصيدليات، بدأ المرضى في المستشفيات، مسار الاستيراد البطيء للأدوية، وبدائلها، ما ينعكس سلباً على حالتهم الطبية، وخصوصاً لمن يرقدون في العنايات الفائقة، والذين قد يفقدون حياتهم، فيما لو تأخرت «الجرعة» عن موعدها.

لامست الأزمة حدود الخطر مع رفع صيادلة المستشفيات الصوت، محذّرين من كارثة ستحلّ عاجلاً أو آجلاً في غرف المرضى مع الشح الكبير في الأدوية وانقطاع البعض الآخر. وما يزيد الخوف هو «فقدان التوازن» على مسارين: أولهما مسار الاستيراد البطيء للأدوية، وثانيهما مسار عدّاد كورونا الذي يتصاعد بسرعة جنونية ضاعفت الطلب على أنواع محددة من الأدوية، أهمها أدوية «النوم» لمرضى العنايات الفائقة وبعض أدوية الالتهاب.

قبل أن تخرج الأمور عن السيطرة، خرج صيادلة المستشفيات عن صمتهم وأصدروا بياناً، قبل أيام، يحذّر من أزمة إنسانية «ما لم تتحرك الجهات الرسمية ومصرف لبنان لحل هذا الوضع المتأزم المتعلق بالدفع نقداً لتأمين استيراد الدواء». ولئن كان هؤلاء قد أشاروا إلى الأثر الإيجابي للمساعدات الدوائية التي وصلت عقب انفجار المرفأ، إلا أنها عملياً لم تفعل سوى أنها أسهمت في تأخير الصرخة. لذلك، المطلوب حل جذري، ونستطيع أن نقطع جرعة دواء واحدة عن المريض، وخصوصاً من هم في العنايات الفائقة، لأن ذلك قد يؤدي إلى إطالة فترة العلاج أو إحداث رد فعل عكسي». لذلك، «انقطاع الأدوية في هذه الأمكنة بالذات كارثة».

الأزمة تطال معظم المستشفيات، خاصة وحكومية، وإن بدرجات متفاوتة، والذريعة الدائمة: الـ«فريش دولار». بحسب أحد مديري المشتريات، ثمة سببان أساسيان هنا، أولهما أن «بعض الأدوية تتأخر في الوصول بسبب آلية الاستيراد وخصوصاً أن الأزمة اليوم تتخطى «الحاجة لبعض الأدوية البسيطة إلى حاجات ملحّة لمعالجة الأمراض المزمنة والمستعصية والحالات الطارئة».

الأزمة في صيدليات المستشفيات أسوأ منها في الصيدليات العادية. هذا ما يؤكده رئيس صيدلية أحد المستشفيات الحكومية المركزية. إذ إن «المريض العادي يمكن أن يتأخر عن تناول الدواء يومين أو ثلاثة لحين تأمينه من إحدى الصيدليات، أما في المستشفى، فلا

> **كل الأدوية تكاد تشهد انقطاعاً والأزمة الأشدّ تطال تلك التي تستخدم في علاج مصابي «كورونا»**

يعدّدها نقيب الصيادلة في لبنان، غسان الأمين، «حيث تتكاثف هذه العوامل لتضاعف أزمة لا تنتهي في المستشفيات». وقد دفع ذلك ببعض الصيدليات إلى مخالفة القوانين «والتشبيك مع أكثر من مستورد لتأمين الأدوية التي لا يمكن الاستغناء عنها بلا مناقصات». مع ذلك، لا يجدي هذا «التشبيك» نفعاً في بعض الأحيان، «وخصوصاً عندما ينقطع الدواء الأصلي وبديله معاً، أو عندما لا يكون للدواء الأصلي بديل من الأساسي»، وهو ما ينعكس على المرضى «الذين نضطر في بعض الأحيان إلى إعطائهم أكثر من دواء لتغطية حاجتهم إلى الدواء الأصلي، ما يؤثر على فعالية العلاج».

كل الأدوية تكاد تشهد انقطاعاً، وإن كانت الأزمة الأشد اليوم تطال تلك التي تستخدم في علاج مرضى «كورونا»، نظراً إلى زيادة عدد المصابين في المستشفيات وارتفاع الطلب. ومنها، مثلاً، أدوية «المنوّم» التي يستخدمها مرضى كورونا في غرف العناية الفائقة، إضافة إلى أنواع أخرى باتت الحاجة ماسة إليها، وبعضها على طريق الانقطاع، كأدوية MODAZOLAM، FENTANYL، PROPOFOL، TRACRIUM-ESMERON.

«نحنا بأزمة». هذا ما يعيد التذكير به الأمين. ولذلك، «ليست مفاجئة شكوى صيادلة المستشفيات، في ظل ازدياد مرضى جائحة كورونا». وهنا، ليس المطلوب علاجات موضعية، وإنما «إخراج الدواء من نطاق المزايدات والضغوط حتى لا يحدث ما يحدث اليوم من تهافت».

من مباراة العهد والتضامن صور خلال المرحلة الأولى (عدنان الحاج علي)

الكرة اللبنانية

التضامن لا يسجّل...
فتّش عن المهاجمين ومن يصنعون!

مشاكل كبيرة يعاني منها نادي التضامن صور هذا الموسم. الفريق الجنوبي لا يسجّل الأهداف، والنادي الذي كان تاريخياً خزّان المواهب في لبنان لم يعد كذلك. محبو الفريق يشعرون بالحزن على الواقع اليوم. النادي ربما يكون ضحية ظروف كرة القدم اللبنانية ككل. والخروج من الواقع الحالي ربما لن يكون سهلاً

علي زين الدين

11 مباراة لعبها نادي التضامن صور هذا الموسم، لم ينجح لاعبوه خلالها بتسجيل سوى هدفين، بمواجهة السلام زغرتا، الفريق الأضعف دفاعياً في بطولة الدوري. هدفٌ ثالثٌ سُجّل عبر مدافع شباب البرج بالخطأ في مرمى فريقه. حتّى الأهلي صيدا الذي اكتفى بتسجيل 12 هدفاً في موسم 2009-2010، له عدد أكبر من الأهداف في مرحلة الذهاب. المهاجمون لا يجدون طريق المرمى، ولا من يصنع لهم الفرص، وفي ظل افتقار كرة القدم اللبنانية إلى المواهب، واقتراب عددٍ لا بأس به من الوجوه المعروفة من الاعتزال، لن يكون التضامن قادراً على استقدام اللاعبين المؤثّرين، بل أصبح بحاجة إلى استعادة هويّته. المدرسة التي تتخرّج منها مواهب الكرة اللبنانية.

كرة في منتصف الملعب. بلال حاجو يمرر إلى الظهير الأيمن حسين محيدلي. الأخير يتقدّم ويلعب عرضية إلى داخل منطقة الجزاء. يتسلّمها المهاجم محمد جواد أبو خليل ليُسدد فوق المرمى، أو ترتد من الدفاع، إلى وسط الملعب مُجدداً. الكرة تصل إلى بلال حاجو، وتسديدة إلى خارج الملعب. هكذا يتكرر المشهد في كل مباراة للتضامن. هكذا حتّى أصبح حاجو خامس أكثر لاعب تسديداً في بطولة الدوري، دون تسجيل أي هدف. وهكذا لم تصل من تسديداته الـ25 سوى ثلاث إلى المرمى. المشكلة ليست في دقّة التصويب، بل في خيار التسديد أساساً. قائد الفريق وأكثر اللاعبين خبرةً في الدوري، لا يجد الحلول من حوله. يُسدد لأن لا طريق إلى المرمى. التضامن غير قادر على بناء الهجمات.

تبدأ إحدى مشكلات التضامن صور في الفريق الذي كوّنه الجهاز الفني. مهاجمون يلعبون للمرة الأولى في الدرجة الأولى، وغير قادرين فعلياً على قيادة الفريق في الخط الأمامي. ثمّة أسماء شابة عدّة برزت في فرقٍ أخرى، وفي الواقع، بعض لاعبي التضامن يمتلكون المهارة، لكنّهم غير جاهزين بعد، أو أقلّه، بحاجةٍ إلى عنصر قادر على قيادتهم في الهجوم. هذا ما وجده شباب البرج في عدنان ملحم مثلاً، والصفاء في أكرم مغربي. حين يقول المدرب محمد زهير إن فريقه «تنقصه اللمسة الأخيرة»، ويُشدد رئيس النادي صائب بوّاب على كلامه، فهما يقصدان اللمسة فعلاً، أو التسديدة، وليس طريقة التسديد. مهاجمو التضامن لا يتمركزون بطريقةٍ صحيحة، وبعض العرضيات التي تُلعب إلى داخل منطقة الجزاء، تصل إليهم، لكنهم يفشلون بالتحكّم بالكرة، أو يُخطئون مساراً. هذا يُفسّر قلّة التسديد، والفارق الذي يصل إلى الأحوال، يبقى حاجو ثاني أكثر اللاعبين صناعة للفرص في الفريق أيضاً. لكن كما يحتاج التضامن إلى مهاجم قادر على إنهاء الهجمات بطريقةٍ فاعلة، فهو بحاجةٍ أيضاً إلى صانع لعب. هذا ما وجده سابقاً في الراحل محمد عطوي قبل ثلاثة مواسم. كوفي يبواه ساعده أيضاً. لكن حتّى عطوي، كان يجد من يُسجّل الأهداف، فصنع ثلاثة أهداف للفلسطيني وسيم عبد الهادي، وهدفين لكريست ريمي، وهدفاً واحداً لمحمود السبليني. الأوّل هدّاف الدرجة الثانية حالياً، والثاني أنهى الموسم حينها مُسجّلاً 10 أهداف، والثالث ينافس على صدارة الهدّافين في الدوري هذا الموسم. حتّى هدّاف البطولة، حسن معتوق، احتاج إلى من يصنع له أربعة أهداف، ومن يحصل على أربع ركلات جزاء أيضاً. لاعبو النجمة سجّلوا 23 هدفاً، لكنهم احتاجوا إلى صناعة أكثر من 100 فرصة للتسجيل (الرقم الأعلى بين فرق الدوري)، حتّى يحتل فريقهم المركز الثاني في عدد الأهداف المُسجّلة. التضامن ليس منافساً كالنجمة والأنصار، لكن حتّى شباب الساحل، الذي يعتمد على مجموعةٍ أكبر من الشباب، صنع لاعبوه فرصاً أكثر للتسجيل، على الرغم من قلّة الأهداف المُسجّلة. الفارق، أنّ عدداً لا بأس به من لاعبي الساحل، كوّنوا خبرة كافية في البطولة، ومن هذه النقطة، تنطلق أمّ المشكلات بالنسبة إلى النادي الجنوبي، وهي افتقاره إلى المواهب.

مواهب غائبة

كلّ المشكلات قد تُسرد بشكل طبيعي بالنسبة إلى عددٍ من الأندية، لكنّ من غير المُفترض أن يكون التضامن من بينها. النادي الجنوبي يُعد أحد أبرز الأندية التي خرّجت بعض أفضل اللاعبين في تاريخ كرة القدم اللبنانية، لكنّه لم يعد كذلك. منذ خروج محمد حيدر وربيع عطايا من الفريق، قبل نحو عشر سنوات، لم يُخرّج التضامن أي لاعب قادر حقيقةً على الاحتراف في الخارج، بل لم يقدّم أي لاعب أساسي لمنتخب لبنان، ولو استدعي بعض اللاعبين إلى التمارين، أو جلسوا على مقاعد الاحتياط في المباريات، وهؤلاء، لم ينتقلوا من التضامن إلى الساحة الدولية مباشرةً، بل كان الفريق جسر عبور بالنسبة إليهم، ليلعبوا مع الفرق البيروتية. تغيّر الزمن بطبيعة الحال، لكن ذلك لا يمنع وجود فريق قادر على خرق «قاعدة» عدم استدعاء اللاعبين من أندية المناطق، أو عودة التضامن إلى المنافسة. المشكلة في التضامن، كما في الكثير من الأندية، في التأسيس أيضاً.

> التضامن هو الفريق العاشر في ترتيب الفرق الأكثر صناعةً للفرص في الدوري

كالشيو

عائلة فريدكين تقود «ثورة» نادي روما

يُطبّق مالكا نادي روما الإيطالي الأميركيان دان فريدكين ونجله راين المقولة الشهيرة للعاصمة الإيطالية: «روما لم تُبنَ في يوم»، ويخطوان الخطوة تلو الأخرى من أجل أن يجعلا من ناديهما قوة على الصعيدين المحلي والقاري.

ينطلق رجلا الأعمال الأميركيان في مقاربتهما لتحقيق ثلاثة أهداف: مصالحة الفريق مع أنصاره، تحسين الوضع المالي لنادي العاصمة وإيجاد حل لمشروع الملعب الجديد.

ويقول الصحافي الرياضي باولو كوندو الذي أصدر كتاباً عن السيرة الذاتية لأسطورة النادي فرانشيسكو توتي في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية بأنه «إذا كان ما يقوم به مالكا روما هو بمثابة ثورة، فإنها بلا شك ثورة صامتة».

لكنّ كوندو تفاجأ شأنه في ذلك شأن الكثير من نظرائه، بأن دأن وبراين الناشطين في قطاع تجارة السيارات والإنتاج السينمائي (حصل فيلم «ذي سكوير» على السعفة الذهبية عام 2017)، لم «يقدما نفسيهما حتى الآن».

وبدل القيام بإجراء مقابلة صحافية مطوّلة، اكتفى دان وراين بالعمل في الكواليس حتى الآن، حيث يلتقيان بالسلطات المحلية من أجل التحدث في مشروع الملعب الجديد المنسي، بالإضافة إلى الغوص في الحسابات السلبية للنادي.

وتأمل عائلة فريدكين في نسيان صفحة المالك السابق الأميركي جيمس بالوتا الذي لم يكن يحظى بأي شعبية او رصيد لدى أنصار النادي، الذين أخذوا عليه ابتعاده عن النادي وتخليه عن أبرز اللاعبين وعلى رأسهم المصري محمد صلاح، الحارس البرازيلي اليسون بيكر ومواطنه ماركينيوس والبوسني ميراليم بيانيتش، بالإضافة إلى قطعه العلاقات مع الأساطير السابقة في النادي وعلى رأسها توتي.

وكان توتي أحد أبرز المرحّبين بالمالكين الجدد منذ إعلان راين فريدكين بأنه يريد العيش في «المدينة الخالدة». وعلّق توتي على هذا الموضوع بقوله: «لقد فهم دان بسرعة مسألة في غاية الأهمية: مالك روما يجب أن يكون متواجداً في العاصمة جسدياً، ملمحاً إلى أنه جاهز «لتناول فنجان قهوة معه» ليتحدث معه عن إمكانية العودة لشغل منصب في النادي.

ويعتمد مشروع النادي الرياضي الجديد على محاولة الاحتفاظ باللاعبين الواعدين في صفوف الفريق وليس التخلي عنهم وأبرزهم النجم الصاعد نيكولو زانيولو (21 عاماً).

في المقابل، لن ينفق النادي أموالاً طائلة للتعاقد مع لاعبين جدد، حيث حدّدت إدارة النادي سياسة «الاستثمار المستدام» في برنامج «على المديَين المتوسط والبعيد» كما صرّح المدير العام غيدو فيينغا الذي يعاونه في مهمته رئيس القطاع الرياضي الجديد البرتغالي تياغو بينتو.

وأنفقت عائلة فريدكين 600 مليون يورو للحصول على ملكية نادي روما، لكن الهمّ الأساسي بالنسبة إليها هو الدين العام للنادي الذي تخطّى 300 مليون يورو. وتقوم عائلة فريدكين التي تُقدر ثروتها بنحو 4 مليارات دولار بحسب مجلة فوربس الشهيرة، بزيادة رأس مال النادي حيث من المتوقع أن تضخ مبلغاً إضافياً مقداره 210 ملايين يورو منذ الآن وحتى نهاية عام 2021.

ويبدو الشغل الشاغل للعائلة الأميركية حسم مشروع الملعب الجديد الذي ينوي النادي تشييده (يتقاسم روما الملعب الأولمبي مع جاره لاتسيو حالياً)، حيث تسعى إلى تقليص حجم النفقات في ما يتعلق بالمشروع الذي كان وضعه المالك السابق بالوتا. وبعد اصطدام المشروع بعقبات إدارية ساهمت في تأخير عملية بداية البناء، يأمل المالكون الجدد في تشييد مشروع أقل تواضعاً ويدرسون مشاريع أخرى بينها تجديد الملعب القديم فلامينيو الذي لم يتم استعماله منذ عام 2011 ورفع سعته إلى 45 ألف متفرج.

لكن على المدى المنظور، فإن أنصار النادي يريدون رؤية فريقهم الذي يحتل حالياً المركز الثالث حالياً، يحقق النتائج المرجوّة بعد احتلاله المركز الخامس الموسم الماضي في الدوري المحلي وضياع فرصة المشاركة في دوري أبطال أوروبا.

بحثه روما المركز الثالث في الدوري (أ ف ب)

> انفقت عائلة فريدكين 600 مليون يورو للحصول على ملكية نادي روما

استراحة

كلمات متقاطعة 3640

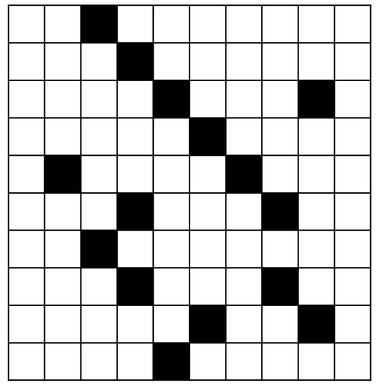

أفقيا

1- عائلة رئيس حكومة لبناني – غير ناضج من الفاكهة – 2- عاصمة آسيوية – صغير الكلب – 3- كاس – من الحيوانات – 4- نشعل النار في الغابة – الفتنة والاختلاط – 5- فقرة من كتاب مقدس – فرعون مصري – 6- للتمني – شك وتهمة – نادر بالأجنبية – 7- بطلة تاريخية فرنسية ومحررة فرنسا – خاصم بشدة – 8- حرف جر – تجرّد من الثياب – فريق غنائي سويدي معتزل – 9- إسم بوذا في الصين – من الحيوانات – 10- دولة عربية – نسبة الى مواطن من بلد عربي

عمودياً

1- رئيس جمهورية لبناني – 2- للنفي – بهيمة – 3- حلقوم ومجرى النفس – إسم لكل عمل مبدع – 4- مطار لبناني – كفوا وصدّوا – 5- يجمع الأزهار ويضمهم – من الخضر – 6- جرذ بالأجنبية – مسرحية غنائية استعراضية قصيرة تشتمل عادة على حبكة عاطفية نهايتها سعيدة – 7- قسم بالله – جنون – 8- جماعة القوم أو مجموعة من الناس – شركة نفط عالمية – 9- هروب من المعتقل – التقي والقديس – 10- إعلامي ومقدم برامج تلفزيونية معروف

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- صور – الطائف – 2- ياقوت – رس – 3- داريا – مد – 4- اف – لا – بالي – 5- الدكالي – 6- صه – أسطول – 7- دل – مها – وسخ – 8- رند – ناي – نط – 9- يد – إد – لب – 10- داعش – ميزاب

عمودياً

1- صيدا – مدريد – 2- وا – فا – كندا – 3- رقد – لص – 4- والدهم – اش – 5- اتراك – هند – 6- 1111 – 7- طرابلس – يلي – 8- اس – ايطو – بز – 9- مل – وسن – 10- فادي الخطيب

sudoku 3640

5		4			7	9		
	2		4			3		
	6		1			4		
9				2				7
1		2	9		3	8		6
8				5				4
		1			8		4	
		7			9		2	
		3	6			5		1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3639

4	5	3	2	8	6	7	9	1
9	2	8	7	1	3	5	4	6
6	7	1	5	9	4	3	8	2
3	6	2	1	5	9	4	7	8
1	8	7	4	3	2	6	5	9
5	4	9	8	6	7	1	2	3
8	9	6	3	7	5	2	1	4
2	3	5	9	4	1	8	6	7
7	1	4	6	2	8	9	3	5

مشاهير 3640

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر رقيق ولد في القاهرة ونشأ في دمشق (1263- 1289)، والده شاعر من أهل العلم والأدب عُرف بالعفيف التلمساني. كان ذا خط جميل كتب به ديوانه

1+2+3+4+5+6+7 = أولاد الأسد ■ 8+11+9 = مادة تنبت في الأصابع ■ 10+2 = خاصتي

حل الشبكة الماضية: روبرت بارانى

إعداد نعوم مسعود

إنتر يهدر المزيد من النقاط وفوز مهمّ لنابولي

أهدر إنتر ميلان نقطتين إضافيتين في سعيه نحو إحراز لقب الدوري الإيطالي لكرة القدم للمرة الأولى منذ عام 2010 بتعادله مع مضيفه روما (2-2) في المرحلة السابعة عشرة أمس الأحد. وكان إنتر قد تعرض للخسارة أمام سمبدوريا (1-2) الأربعاء الماضي، فيما تنتظره مواجهة قوية الأحد المقبل ضد يوفنتوس.

وفشل إنتر في تضييق الخناق مجدداً على جاره ميلان المتصدر، والفائز السبت على تورينو (2-صفر)، حيث بات يتخلف عنه في المركز الثاني بفارق 3 نقاط (40 مقابل 37)، في حين بقي روما ثالثاً مع 34 نقطة.

وعاد المهاجم البلجيكي روميلو لوكاكو ثاني ترتيب الهدافين مع 12 هدفاً، الى التشكيلة الأساسية لإنتر بعد تعافيه تماماً من إصابة عضلية، علماً بأنه شارك في نصف الساعة

الأخير لمباراة فريقه الأخيرة ضد سمبدوريا، وانتهت بخسارته (1-2) في الجولة الأخيرة. والتعادل هو السادس توالياً بين الفريقين في الدوري، فيما حافظ فريق العاصمة على سجله خالياً من الهزائم على الملعب الأولمبي في آخر 13 مباراة في الدوري، محققاً 9 انتصارات و4 تعادلات.

وقال مدرب إنتر ميلان أنتونيو كونتي «كانت المباراة جيدة في مواجهة فريق يملك الطموحات ذاتها التي لدينا». وأضاف «في بعض الأحيان عندما تكون متقدماً بفارق هدف، في نهاية المباراة تشعر ببعض الخوف يجعلك تحاول الاحتفاظ بهذا التقدم فتلعب بدفاع متأخر. لكن التعليمات من مقاعد اللاعبين الاحتياطيين كانت بمتابعة الضغط على حامل الكرة».

من جهته، انتزع نابولي ثلاث نقاط غالية بفوزه المتأخر على مضيفه أودينيزي (2-1).

الحدث

بعد أيام، سيواجه دونالد ترامب المصير المحتوم. هو سيخرج من البيت الأبيض، إن لم يكن في العشرين من الشهر الحالي، يوم تنصيب جو بايدن رئيساً، فذلك بعزله إما من قبل مجلس النواب، او من قبل نائبه مايك بنس الذي أكد أنه قد يلجأ إلى التعديل 25 من الدستور لتنحيته. في حال ازداد تهوّراً

الفصل الأخير للرئاسة المتهوّرة

إذلال ترامب قبل الخلاص منه

وصل الفصل الأخير من رئاسة دونالد ترامب، حالياً، إلى سؤال مفصلي: في ظلّ أيّ ظروف سيترك منصبه؟ النهاية ستحلّ بعد أيام مدفوعة بعدد من الاحتمالات التي لم يكن ترامب يتخيّلها قبل أعمال الشغب التي قام بها أنصاره، يوم الأربعاء في الكابيتول. ها هو يسمع دعوات إلى استقالته من أصوات محافظة، من بينها صحيفة «وول ستريت جورنال» التي يملكها أحد حلفائه، روبرت مردوخ. وفي إدارته، يتخلّى أعضاء حكومته وموظفو البيت الأبيض عنه، رغم أنه ربما فات الأوان للهروب من تداعيات الوقوف إلى جانبه لفترة طويلة. وأبعد من ذلك، من المنتظر أن يقدّم الديموقراطيون في مجلس النواب، اليوم، لائحة لمحاكمته برلمانياً، سعياً لعزله، في حين أفادت تقارير بأنّ نائبه مايك بنس قد يفعّل إحدى مواد الدستور لتنحيته. وقد نقلت شبكة «سي إن إن» عن مصدر مقرّب من هذا الأخير، أنّه لا يستبعد التوجّه نحو تفعيل التعديل 25 من الدستور، وأنّه قد يلجأ إليه في حال ازداد الرئيس تهوّراً.

تتعدّد الخيارات التي لا تأتي لصالح الرئيس الذي تشارف ولايته على الانتهاء، ورغم ذلك هو يصرّ على عدم نيّته الاستقالة، على ما أفادت به صحيفة «ذا نيويورك تايمز»، التي أشارت أيضاً إلى أنه أعرب، في محادثات له، عن ندمه على الكلمة المسجّلة التي وجّهها عبر الفيديو الخميس الماضي، وتحدّث فيها عن انتقال سلمي للسلطة، بعد يوم من اقتحام أنصاره مبنى الكونغرس، بل أكثر من ذلك، كشفت صحيفة «ذا واشنطن بوست» أنّ ترامب غضب من بنس لأنّه لم يعرقل تصديق الكونغرس على فوز الرئيس المنتخب جو بايدن.

يأتي ذلك بينما ترتفع حظوظ الديموقراطيين الهادفة إلى عزله عبر المحاكمة البرلمانية، في ظلّ انضمام عدد من الجمهوريين إليهم. فقد أفادت وسائل إعلام أميركية بأنّ مشرّعين جمهوريين كانوا حلفاء لترامب، أكدوا أنّهم سيؤيّدون مساعي الديموقراطيين لعزله في حال كانت اللائحة الخاصة بالمحاكمة البرلمانية المحتملة معقولة. وقد صرّح السيناتور الجمهوري بات تومي، في مقابلة مع قناة «فوكس نيوز»، بأنّه يعتقد أنّ الرئيس ارتكب جرماً يستوجب محاكمته في الكونغرس. وبهذا، ينضم تومي إلى عدد آخر من النواب الجمهوريين، على غرار السيناتورة ليزا موركوفسكي، والنائب آدم كينزينجر، وغيرهما ممّن دعوا إلى استقالة ترامب، أو إلى استخدام التعديل 25 في الدستور الأميركي.

الديموقراطيون بمضون في مسار سريع لإطلاق محاكمة برلمانية، وهم ينوون تقديم لائحة الاتهام، اليوم.

من تظاهرة مناهضة لترامب في نيويورك اول من امس (أ ف ب)

ورغم الصعوبات التي ينطوي عليها هذا المسار، مع بقاء نحو 10 أيام فقط على انتهاء ولاية ترامب، إلّا أنّه يبدو أنّهم مصمّمون على اتخاذ إجراء قوي، ولا سيما أنّ احتمال نجاح المحاكمة قد يؤدّي إلى منع ترامب من الترشّح للرئاسة في المستقبل، أو تولّي أي منصب رسمي. وقد نشر المشرّعون الديموقراطيون مسودّة اللائحة، التي تركّز على أفعال ترامب بعد انتخابات الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر، والتي تقول إنّ محاكمته

> ترتفع حظوظ الديموقراطيين في ظلّ انضمام عدد من الجمهوريين إليهم

سببها تحريضه على العنف واقتحام مبنى الكونغرس، كما تنصّ على منع ترامب من تقلّد أي منصب حكومي في المستقبل. ونشر النائب الديموقراطي تيد ليو، نسخة من المسودّة، على صفحته على موقع «تويتر»، تضمّنت بنداً واحداً حمل عنوان «التحريض على التمرّد»، مؤكّداً أنّ المشروع سيُطرح يوم الإثنين (اليوم)، متوقّعاً أن يتمّ التصويت عليه منتصف الأسبوع المقبل. وتعهّد ليو بمحاسبة كل من شارك في ما سمّاه محاولة الانقلاب، بمن فيهم محامي ترامب، رودي جولياني. وجاء في الوثيقة أنّ ترامب، من خلال تكرار ادعاء فوزه في الانتخابات، وتشجيع أنصاره على الاعتداء على الكونغرس، عرّض أمن الولايات المتحدة والمؤسّسات الحكومية للخطر، وهدّد نزاهة النظام الديموقراطي، وأعاق الانتقال السلمي للسلطة. وتضيف الوثيقة أنّ ترامب أظهر أنه لا يزال يمثّل تهديداً للأمن القومي والديموقراطية والدستور إذا سُمح له بالاستمرار في منصبه. كذلك، أشار النائب ليو إلى أنّ 180 نائباً وقّعوا على لائحة الاتهام بعد ساعات قليلة من نشرها، وأكد أنّ نص الاتهام صيغ بطريقة تهدف إلى الحصول على دعم المشرّعين الجمهوريين، موضحاً أنّ بعض الجمهوريين قالوا سرّاً إنهم سيصوّتون لصالح عزل ترامب.

وفي سياق متّصل، ورّع زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، على الجمهوريين في المجلس، مذكّرة توضح كيف ستجري المحاكمة المحتملة لترامب إذا وجّه مجلس النواب الاتهام إليه. ووفقاً لما نقلته صحيفة «ذا واشنطن بوست»، فإنّ ماكونيل أخبر الجمهوريين بأنّ مجلس الشيوخ لن يجتمع قبل 19 كانون الثاني / يناير، لكونه عملياً في فترة استراحة. ويعني ذلك أنّ إجراءات المحاكمة في مجلس الشيوخ قد لا تبدأ إلّا بعد انتهاء ولاية ترامب في 20 يناير / كانون الثاني، نظراً إلى أنّ المجلس يأخذ يوماً على الأقل لإطلاق العملية بعد تلقّيه لائحة الاتهام من مجلس النواب.

في هذه الأثناء، أفادت شبكة «سي أن أن» بأنّ المحقّقين الفدراليين أوقفوا شاحنة محمّلة بالأسلحة والمتفجّرات في محيط مبنى الكونغرس (الكابيتول) قبيل اقتحام أنصار ترامب المبنى. كذلك، أكد المحقّقون توقيف رجل آخر في واشنطن كان يحمل بندقية ومئات طلقات الذخيرة الحية، وكان قد أخبر معارفه بأنه يريد إطلاق النار على رئيسة مجلس النواب الديموقراطية نانسي بيلوسي او دهسها.

وعلى المستوى السياسي، كشفت الشبكة، نقلاً عن مصادر، أنّ ترامب تحدّث مع السيناتور تومي تابرفيل، خلال جلسة التصديق على انتخاب بايدن، وطلب منه تقديم اعتراضات إضافية على فوز الأخير، بهدف فتح المجال للاعتراض على نتائج كلّ ولاية من الولايات.

(الأخبار)

سوريا

الأميركيّون لعشائر دير الزور: انتظروا إدارة بايدن!

تجهد الولايات المتحدة لتعزيز نفوذها العسكري والسياسي في ريف دير الزور الشرقي، لضمان السيطرة على منطقة جغرافيّة دهشة. وفي هذا الإطار، تُغرف العشائر الطامحة إلى مزيد من النفوذ على حساب «قسد». بوعود لم يتحقّق منها الكثير، في انتظار تسلّم الإدارة الأميركية الجديدة مهمّاتها قريباً

أيهم مرعي

عادت التظاهرات في دير الزور إلى الواجهة من جديد، بعد مرور أكثر من أربعة أشهر على اغتيال عدد من وجهاء ومشائخ العشائر، وما خلّفه ذلك من احتجاجات شعبية، طالبت بخروج «التحالف الدولي» و«قسد»، من المنطقة. تظاهراتٌ نجح «التحالف»، حينها، في الحدّ منها عبر وعود قطعها للعشائر باتخاذ خطوات تحقّق مطالبهم، وتتضمن إحداث تغييرات في مناطقهم. وفي حين لم يتحقّق الكثير من هذه الوعود، طلبت واشنطن من العشائر انتظار تسلّم إدارة الرئيس المنتخَب، جو بايدن، مهمّاتها، لإحداث تغييرات ملموسة.

وتُبدي القوّات الأميركية اهتماماً جدّياً إزاء أيّ حراك عشائري في ريف دير الزور الشرقي، ولا سيّما أن تنامي الاحتجاجات، سيشكّل تهديداً حقيقياً لوجودها في سوريا. وانطلاقاً من ذلك، تعمل واشنطن على تهدئة الأمور، من خلال زيادة اهتمامها بشؤون ريف دير الزور تحديداً، سواءً لجهة تعزيز القواعد والنقاط العسكرية، أو لجهة تخصيص مبالغ مالية كبيرة لتعزيز الخدمات فيها. وهي تنطلق في اهتمامها الزائد بهذه المنطقة دون غيرها من مناطق سيطرة «قسد»، من أهميتها اقتصادياً وجغرافياً. إذ ترى أن من شأن تعزيز حضورها في ريف دير الزور الشرقي، الحفاظ على استمرار تحقيق الوجود الأميركي أهدافه في سوريا، وأهمّها السيطرة على حقول النفط والغاز، والاحتفاظ بمواقع عسكرية على امتداد الشريط الحدودي السوري ـ العراقي، والتمركز قرب نقاط الوجود الإيراني في دير الزور.

ولعلّ حادثة اغتيال شيخ قبيلة العكيدات، مطشر الهفل، في الصيف الماضي، دقّت ناقوس الخطر، وشكّلت تهديداً حقيقياً للوجود الأميركي ولـ«قسد» في ريف دير الزور. ومنذ ذلك الحين، تعمل واشنطن على تهدئة الأمور، في ظلّ قطعها وعوداً للعشائر بنفوذ عسكري وإداري أكبر في المنطقة، على حساب «قوات سوريا الديمقراطية». وعلى رغم تحديد قبيلة العكيدات ـ في اجتماع عشائري كبير في ديوان المشيخة في بلدة ذيبان في أيلول/ سبتمبر الماضي ـ مهلة شهر واحد لواشنطن و«قسد»، للكشف عن قتلة الشيخ مطشر، أو الانسحاب من دير الزور، إلّا أن المهلة انقضت منذ أشهر، من دون أيّ تغيير في واقع المنطقة. وتفيد مصادر عشائرية تحدّثت إلى «الأخبار»، بأن «واشنطن عقدت، في حينه، اجتماعات مع مشائخ ووجهاء العشائر في دير الزور، وطلبت منهم التريّث، كما وعدتهم بالكشف عن هويّة الجناة». وكشفت المصادر أن «واشنطن وعدت بالعمل على زيادة الخدمات في المنطقة، ودعم إعادة إعمارها، مع البحث في إمكانية منح صلاحيات عسكرية وإدارية للعشائر، لتكون شريكة فاعلة في إدارة المنطقة إلى جانب قسد».

ولكي يتلمّس أهل المنطقة جدوى الحراك الأميركي، تعمّد موقع السفارة الأميركية في دمشق، في خلال الأشهر الأربعة الأخيرة، نشر أخبار عدّة عن دعم خدماتي وزراعي لريف دير الزور، بهدف إظهار جدّية أميركية في السعي إلى إعادة إعمار المنطقة، وتحسين واقع الإدارة والخدمات فيها. وظهر ذلك جليّاً من خلال التأكيد على دعم الولايات المتحدة مشاريع التنمية الزراعية والصحّة والتعليم، مع المساعدة في الحدّ من انتشار وباء «كورونا»، في موازاة بروز نشاط لـ«التحالف الدولي»، من خلال حضور وفود منه انطلاق عمليّات إعادة تأهيل مستشفيَي هجين وجديد بكارة.

وعلى رغم ذلك، عادت التظاهرات أخيراً إلى ريفَي دير الزور الشمالي والشرقي، مع رفع المتظاهرين شعارات ركّزت على تحسين الواقع المعيشي، ومحاربة الفساد، والتخفيف من القبضة الأمنية لـ«قسد»، أو خروجها من المنطقة نهائياً. وتصاعدت الاحتجاجات في قرى وبلدات الشعيطات، بعد اعتقال «قسد» عدداً من المحتجين، وإصرار على تطبيق التجنيد الإجباري على الشبان في المنطقة. هذه التطورات دفعت واشنطن إلى التدخّل من جديد، من خلال عقد اجتماعات مع وجهاء ومشائخ العشائر، وحثّهم على التهدئة، وعدم توسيع نطاق التظاهرات، وسط وعود بالمزيد من الضغط على «قسد»، وضمان نفوذ أكبر للعشائر في المنطقة. وفي هذا السياق، أكّدت المصادر العشائرية أن «وفداً من الخارجية الأميركية التقى، منذ فترة قصيرة، عدداً من وجهاء العشائر، ووعدهم بنقل مطالبهم إلى أعلى المستويات لتحقيقها». وطالبت العشائر، بحسب المصادر، «بتحسين الواقع المعيشي، وإتاحة المجال أمام أبناء المنطقة لإدارة شؤونها، مع تقديم ضمانات للأميركيين بضبط الوضع الأمني في المنطقة». وأضافت أن «المسؤولين الأميركيين وعدوا العشائر بإحداث تغيّر ملموس في الفترة المقبلة»، مع تأكيدهم أن «السياسة الأميركية ستشهد، في عهد بايدن، تغييراً لمصلحة تعزيز نفوذهم في دير الزور».

ترد والأنطط استمرار تحقيق وجودها اهدافه في سوريا (أ ف ب)

تصفية ترامب رقمياً: إنذارٌ خَطِرٌ لعالمِ «مابعد الحقيقة»

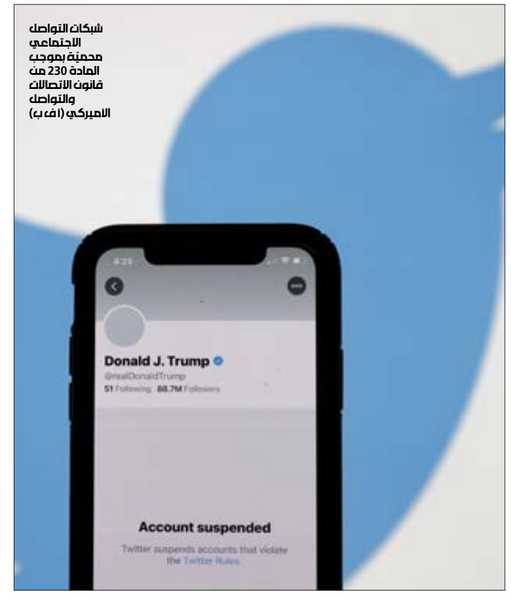

شبكات التواصل الاجتماعي محصنة بموجب المادة 230 من قانون الاتصالات والتواصل الأميركي (أ ف ب)

علي عواد

في عالم فراعنة «وادي السليكون»، يمكن أحدهم أن يكون رئيس أقوى دولة في العالم، وقائد إمبراطورية تجوب أساطيلها المحيطات ولها قواعد عسكرية في كل أنحاء الأرض، فيما يعبث جواسيسها بأنظمة الدول الحرّة، حيث تُنهب ثروات الشعوب... لكن هذا الجبروت يستحيل أمام عمالقة التكنولوجيا الذين وصل حكمهم، واعتقادهم بـ«امتلاك الحقيقة» إلى حدّ كتم أنفاس دونالد ترامب وأنصاره بدعوى «التحريض على العنف».

لفهم ما حصل مع ترامب وأنصاره، لا بد من المرور على نظريّة كيو أنون «Qanon» المؤامراتية: «الفيل الكبير في الغرفة». تقول الأسطورة إن هناك شخصاً يعمل في أحد فروع الاستخبارات العسكرية الأميركية، ويرمز له بـ«Q»، مقرّب من ترامب، وينشر معلومات سرية يتلقّاها من الرئيس مباشرةً، في أقبية الإنترنت المظلمة (Dark Web). نظرية المؤامرة هذه تشمل مواضيع عديدة، وتقول اختصاراً إن الرئيس الأميركي يعيش مواجهةً كبرى مع أفراد الدولة العميقة، وهم عبارة عن «مجموعة من المتحرّشين بالأطفال يجمعهم نادٍ سرّي مع أفراد من العائلة الملكية في إنكلترا». لكن «العاصفة الكبيرة آتية لا محالة، وسيتمّ زج هيلاري كلينتون وباراك أوباما والعديد من الشخصيات الرفيعة في الحزب الديموقراطي في السجن». وعلى رغم سذاجة هذه النظرية، إلّا أنها تلقى رواجاً كبيراً بين أنصار ترامب.

وبما أن الدخول إلى الإنترنت المظلم ليس في متناول جميع المستخدمين، قام عشرات الأفراد بخلق حسابات على منصة «تويتر» باسماء وهمية، إلى جانب مجموعات مغلقة على منصة «فايسبوك»، لنقل كل ما يتفوّه به «كيو» إلى عالم التواصل الاجتماعي. ويدور الحديث هنا عن مغرّدين مثل: «مايجور بايتريوت» و«ماكسيموس» و«وايت رابت» والعشرات غيرهم، من الذين حازوا مئات آلاف المتابعين، وبعضهم تخطى المليون متابع. وفي البداية، تحاشى الإعلام الغربي - والأميركي تحديداً - التطرّق إلى هذه القضيّة، أو ذكر اسم «كيو أنون». لكن الأمور سرعان ما خرجت عن السيطرة، وبات في الإمكان رؤية لافتات وحتى ملابس كتب عليها حرف «Q» في جميع المسيرات والمهرجانات الانتخابية التي يحييها ترامب. حينها، وجدت وسائل الإعلام الأميركية الكبرى نفسها مجبرةً على نشر التوعية ضدّ نظرية المؤامرة هذه. لكن سبق السيف العذل، وانتشر «كيو» في أميركا وخارجها، وتحديداً بين مجموعات اليمين والنازيين الجُدد في أوروبا. حتى إن ترامب نفسه، ولدى سؤاله مرّات عديدة عن «كيو أنون»، وأخرها في المناظرة الثانية والأخيرة التي جمعته إلى جو بايدن قبل الانتخابات الرئاسية، فيما تفوّه بخطّته بصورة رسميّة في السادس من الشهر الحالي، عندما خطب بأنصاره المتجمهرين في العاصمة واشنطن، قبل غزوة «الكابيتول».

حملة تطهير

حرّاس بوابة الإنترنت في «وادي السليكون» كانوا على علم بكل الحسابات والمجموعات التي تنشر نظرية «Q». ومن هذا المنطلق، يتحمّل هؤلاء مسؤولية التغاضي عنها. فهُم انتظروا واقعة «الكابيتول» لبدء عملية تطهير شاملة لحسابات ترامب وأنصاره على كل المنصات، بدعوى التحريض على العنف من قِبل الرئيس في أيامه الأخيرة، وبذريعة اجتثاث مجموعات «Q». ويمكن القول إن ما حصل حقّ يراد به باطل. حتى إن عملية إسكات الرأي غير الملوّث بـ«Q»، دفعت بموظف الاستخبارات السابق، إدوارد سنودن، إلى القول: «أعلم أن ما حصل مع ترامب سيدخل البهجة إلى قلوب معارضيه، لكن عليكم أن تتخيّلوا عالماً بعد انتهاء أيام ترامب الأخيرة، حيث سيكون ما حصل مع الرئيس هو الهدف النهائي لعمالقة التكنولوجيا مع كل المستخدمين».

شبكات التواصل الاجتماعي محميّة بموجب المادة 230 من قانون الاتصالات والتواصل الأميركي، وتصنّف باعتبارها منصات لا

> إدوارد سنودن: ما حصل مع ترامب هو الهدف النهائي لعمالقة التكنولوجيا مع كل المستخدمين

أدوات نشر، فلا يمكن محاسبتها لما يُنشر، ولا يوجد قانون فعلي قادر على تقييدها، فضلاً عن أن غالبية أعضاء الكونغرس لا يفقهون كيفيّة عملها. وعلى رغم كل مساوئ ترامب، إلّا أنه كان الوحيد الذي هدّد تلك الشركات بتعديل المادة 230 أو إزالتها، إذ كان يعتبرها ذراع الحزب الديموقراطي في الفضاء الرقمي، لكونها تعمل، كما يعتقد، بصورة ممنهجة لإسكات الرأي الآخر.

أغلق «تويتر» حساب ترامب إلى الأبد، وحذف تغريدة له بعد دقائق من نشرها على الحساب الرسمي لرئيس الولايات المتحدة (POTUS). وحظره «فايسبوك» عن منصاته لمدّة أسبوعين يمكن أن تمدّد إلى ما لا نهاية. وأغلق «تويتر» الحسابات التابعة لمايكل فلين، وسندي باول، وعشرات الآلاف غيرهم. كما حُذفت مقاطع فيديو نشرها جولياني على «يوتيوب» الذي عمّم مذكّرة إلى جميع صنّاع المحتوى على المنصة، تقول إن أيّ مقطع مصوّر يتطرّق إلى تزوير الانتخابات سيتم حذفه أو حظر القناة نهائياً. وعندما لجأ أنصار ترامب إلى منصة «بارلر» (Parler) لمتابعة الأقطاب والمؤثرين، حذفت شركتا «أبل» و«غوغل» التطبيق عن متجريهما. وتم ضرب الموقع بهجوم وقف الخدمة (DDoS)، قبل أن تهدّد شركة «أمازون»، التي يوجد موقع «بارلر» في خوادمها، بإزالة الموقع مع كل محتواه. قرار عمالقة التكنولوجيا بتصفية ترامب، يجب أن يقلق خصومه قبل مؤيديه، ولا سيما أن ما حدث ليس من باب المصادفة، إذ يستند إلى ضغوط على حلفائها سياسية، كما يدّعي أصحاب هذه الشركات التي بات يتعاظم دورها ونفوذها إلى درجة أنها وجدت نفسها «مضطرة» إلى إعادة تعريف الحقيقة، في عالم تتنامى فيه ثقافة الـ post truth.

تحليل إخباري

تركيا تريد حصّتها من كعكة «المصالحة»

محمد نور الدين

حجبت التطورات المتّصلة بالانتخابات الرئاسية الأميركية واقتحام مقرّ الكونغرس من جانب مناصري الرئيس دونالد ترامب، حدث قمّة العُلا الخليجية التي شهدت مشاركة أمير قطر، تميم بن حمد، في أوّل حضور على هذا المستوى منذ فرض الحصار على بلاده في الخامس من حزيران/يونيو 2017، كما أقرّت رفع الحصار عن الدوحة. وقد توقّف المراقبون أمام تداعيات القمة على المشهدين الخليجي والإقليمي والعلاقات مع إيران، إلى جانب العلاقات مع تركيا وحلفائها من «الإخوان المسلمين».

في حال حدوث انفراج على مستوى العلاقات التركية ــ السعودية، سيتخفّف إردوغان من ثقل المعارضة بما يخدم تسهيل إعادة انتخابه

حتّى الآن، لا تعدو القِمة كونها مجرّد «صلحة» بين الدوحة والرياض؛ وباستثناء مشاركة الأميرين تميم ومحمد بن سلمان، لم يحضر أيّ ملك أو أمير القمة، فيما تخلّى الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، عن المشاركة في اللحظة الأخيرة. لذلك، يمكن القول إنها قمة «صلحة» بين قطر والسعودية في المرحلة الأولى، ربّما تتحوّل إلى قمة مصالحة في مرحلة لاحقة. ويعكس تدنّي مستوى المشاركة في القمة، التباينات القائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي نفسها، وما حادثة مطار عدن الأخيرة إلا آخر مثال على عمق الخلافات بين بعض أطرافها.

قبل الكثير عن أن هدف المصالحة الخليجية هو لمّ الشمل لتشكيل جبهة موحّدة وقوية تمهيداً لعدوان واسع على إيران في أيام ترامب الأخيرة في البيت الأبيض. وهذا اعتقاد يبدو في غير محله. فالعدوان على الجمهورية الإسلامية، لا يحتاج إلى مصالحة خليجيّة، كما لا تحتاج واشنطن إلى إذن من الدوحة لاستخدام قاعدة العُديد إذا قرّرت شنّ ضربة. وليست قطر في هذه السذاجة حتّى تستعدي إيران التي وقفت إلى جانبها أثناء الحصار الذي فرضه عليها «أشقاؤها» في الخليج إلى جانب مصر، فضلاً عن أن أزمة الثقة المزمنة بينها وبين جاراتها، ليست مستجدّة.

لكن وجود قطر في موقع الدولة الوحيدة الصديقة لتركيا في المنطقة، يطرح تساؤلات جدية عن مدى تأثير المصالحة الخليجية على تركيا وعلاقاتها بأطراف «رباعي المقاطعة» وبجماعة «الإخوان المسلمين»، وتأثير ذلك على أكثر من ملف إقليمي. لقد شهدت بدايات ما سمّي بـ«الربيع العربي» تحالفاً وثيقاً بين كل من قطر والسعودية والإمارات وتركيا في محاولة لإطاحة النظام السوري. لكن مع مرور الوقت، بدأ هذا التحالف غير المقدّس يتفكّك. انقرة تتّهم الرياض وأبو ظبي بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز/يوليو 2016، والأخيرة تبدأ لاحقاً محاولات جدّية للمصالحة مع دمشق، وصولاً إلى إعادة افتتاح سفارتها هناك. لكن الضغوط الأميركية حالت دون إقدام دول خليجية أخرى على خطوة مماثلة. وعملت السعودية، كما الإمارات، على تكثيف نشاطها في المناطق التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديموقراطية» لمواجهة النفوذ التركي هناك. أما قطر، فظلّت وفيّة لتحالفها مع تركيا الذي تطوّر إلى درجة تعزيز القاعدة العسكرية التركية في الدوحة، فيما قامت هذه الأخيرة بدور المنقذ المالي لأنقرة في أكثر من محطة. وجاء حادثة اغتيال جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول لتفتك بالعلاقات التركية ــ السعودية، مع تركيز الحملة على تحميل ابن سلمان المسؤولية المباشرة عن الحادثة، حتى وصلت العلاقات بين البلدين إلى أسوأ مراحلها واستكملت بدعوات إلى مقاطعة المنتجات التركية في السعودية. ومع تحسن علاقات الدوحة مع الرياض وأبو ظبي، ينتظر الجميع ما ستؤول إليه علاقات الأخيرتين ومعهما القاهرة بانقرة. في الحسابات المباشرة، فإن تركيا تعاني عزلة سياسية قاتلة، ولا تجد سبيلاً للخروج منها. سبيل يمكن الرياض وحدها أن تؤمّنه، كونها رأس دول مجلس التعاون الخليجي ولها علاقات جيدة مع القاهرة.

وقف دعم الرياض وابو ظبي للحركة الكردية في شمال شرق الفرات، سيطلف يد انقرة اكثر في تلك المناطق (أ ف ب)

3- تعاني تركيا ضغوطاً اقتصادية قوية تؤثّر سلباً على مناعتها الاقتصادية، وخصوصاً في ظلّ انتشار وباء «كورونا». ومثل هذه المصالحة، تضخّ دماءً جديدة في شرايين الاقتصاد التركي عبر عودة الاستثمارات الخليجية.

4- يحكي في تركيا عن دعم خليجي مباشر من السعودية والإمارات للمعارضة التركية، من جماعة فتح الله غولين إلى العديد من الأحزاب الجديدة التي تأسست مثل «حزب المستقبل» برئاسة أحمد داود أوغلو، و«حزب الديموقراطية والتقدم» برئاسة علي باباجان المنشقّين عن «حزب العدالة والتنمية»، فضلاً عن «حزب الشعوب الديموقراطي» الكردي. وربّما شخصيات وأحزاب أخرى. وفي حال حدوث انفراج على مستوى العلاقات بين أنقرة والرياض، فإن إردوغان سيتخفف من ثقل هذه المعارضة بما يخدم تسهيل إعادة انتخابه رئيساً في عام 2023.

5- من الجانب السعودي، لا تزال قضية خاشقجي ترخي بثقلها على المملكة وعلى صورة ابن سلمان الذي تأثّر سلباً بالدعاية التركية ضدّه. وفي حال حدوث المصالحة، فإن هذه القضية ستكون حتماً ضمن بنود الصفقة، بحيث تطوي تركيا ملف خاشقجي بما يبرّئ ابن سلمان. وسيكون الرئيس التركي مستعدّاً بالكامل لمثل هذه المقايضة، في مقابل الثمن الكبير الذي سيحصل عليه سياسياً واقتصادياً، ومن خلال المساعدات المالية المباشرة.

6- تبييض صفحة ابن سلمان سيجعل طريق وصوله إلى عرش المملكة أكثر سهولة وخالياً من المعوقات.

7- وقف دعم السعودية والإمارات للحركة الكردية في شمالي شرقي الفرات سيطلق يد تركيا أكثر في تلك المناطق، بما يفتح المجال أمام المزيد من التوسّع التركي هناك.

تبقى نقطة مهمّة وهي مسألة «الإخوان المسلمين»، حيث تخوض الإمارات ومن بعدها السعودية حملة شرسة على المجموعات الإخوانية. والإجابة عن سؤال إن كانت قطر، وبالتالي تركيا ستتخليان عن دعم هذه الجماعات، ليس في حاجة إلى كثير اجتهادات. فأحزاب «الإخوان» في كل المنطقة العربية هي الدعامة الأساسية والركيزة الأكثر أهمية للنفوذ، بل التوسّع التركي في هذه المنطقة. وإذا كان بإمكان تركيا أو قطر الحدّ بعض الشيء من حركة جماعات «الإخوان»، إلا أنهما غير مستعدّتين، تحت أيّ ظرف، للتخلّي عن عنصر القوّة الوحيد لهما في كامل المنطقة العربية.

وهذا ينطبق على ما يمكن أن تكون عليه العلاقات التركية ـ المصرية بعد المصالحة الخليجية مع قطر. فقضية دعم الأتراك لـ«الإخوان المسلمين» في مصر وتوفير كل الإمكانات لهم للتحرّك داخل تركيا سياسياً وإعلامياً، يثيران انزعاج القاهرة. كذلك، تبرز مسألة رفض إردوغان الاعتراف بشرعية السيسي ووصفه بالانقلابي. وفي حين تبدو أنقرة على استعداد للاعتراف بشرعية الرئيس المصري تحت مبرّرات الواقعية والضرورة، غير أن تخلّيها عن دعم «الإخوان» في مصر وليبيا، أمر لا يبدو وارداً، على رغم الاستعداد لتقييد نسبيّ لحركتهم في الداخل التركي من دون إغفال الإشارة إلى أن اعتراف «حزب العدالة والتنمية» الإخواني في المغرب رسمياً بالكيان الصهيوني، سيشكّل مدخلاً لتخفيف دول التطبيع مع إسرائيل من عدائها لـ«الإخوان». وفي السياق ذاته، فإن أيّ مصالحة تركية مع السعودية والإمارات، وبالتالي مصر، سيكون لها تداعيات إيجابية حتميّة على الملف الليبي، والدفع في اتجاه إيجاد حلّ سلمي لهذه القضية.

أما تأثيرات المصالحة، في حال حصولها، على الملف السوري، فستكون رهن اتجاهات السياسة الأميركية الجديدة في سوريا أولاً، وثانياً انتظار ما ستكون عليه توجّهات دول المصالحة. فهل ستدفع الإمارات المتصالحة مع سوريا في اتّجاه مصالحة السعودية مع هذه الأخيرة؟ أم تتغلّب الكفة القطرية ـ التركية، وتقنع أبو ظبي والرياض بوقف انفتاح الأولى وعدم انفتاح الثانية على النظام السوري والعودة، المستبعدة، للضغط على الرئيس السوري في تذكير لبدايات الحرب على سوريا؟ كل هذا رهن بتحوّل «الصلحة» إلى «مصالحة» والتداعيات المترتّبة عليها.

1- يتوجّس الطرفان من السياسة الجديدة للرئيس الأميركي المنتخَب، جو بايدن، والمعروف عنه نفوره من الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، وانتقاده لسياسات محمد بن سلمان، ولا سيما في قضية اغتيال خاشقجي. لذا، من مصلحة أنقرة والرياض التصالح وتشكيل جبهة موحّدة تقاوم ضغوط بايدن. كما أن من مصلحة المملكة، أن تظهر، بعد قمة العُلا، أنها بلد يشجّع على المصالحات ولا يستثير المشكلات.

2- لا تراجع مصلحة مؤكّدة في علاقات جيدة مع المملكة. وعلى رغم إنجازاتها العسكرية في محيطها الإقليمي وتزايد حضورها في شرقي المتوسط والقوقاز، إلا أن تركيا تعاني عزلة سياسية قاتلة،

فلسطين

رسائل ميدانيّة مجدّداً مع تأخّر المنحة القطريّة

غزة ـ رجب المدهون

لم تصدق تطمينات الوسطاء بدخول دفعة جديدة من المنحة القطرية قريباً إلى الأسر الفقيرة

وفق التعهدات القطرية لـ«حماس» ستستمر المنحة حتى منتصف 2021

في قطاع غزة، فقد تأخر وصولها في وقت بدأت فيه الفصائل إيصال رسائل ميدانية للضغط على العدو الإسرائيلي. خلال اليومين الماضيين، أطلقت الوحدات الشعبية التابعة للفصائل دفعات من البالونات المتفجّرة شرق القطاع تجاه الأراضي المحتلة، فيما تكرّرت الاتصالات مع الوسطاء الذين دعوا لاستمرار الهدوء مع إجرائهم محادثات مع الاحتلال. في بيان مشترك لمجموعات من مطلقي البالونات الحارقة والمتفجّرة قالوا إن إطلاق البالونات يأتي «مع استمرار الحصار على غزة ومماطلة الاحتلال في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، ولذلك رسالة الأمس واليوم... هي أننا لن نقبل باستمرار الحصار، ونقول للجميع لا تجعلونا نعود إلى الميدان من جديد فالكل قد خبرنا جيداً».

طبقاً لما نقله الوسطاء إلى الفصائل خلال الأسبوع الماضي، لا يعارض العدو إدخال الأموال بل وعد بذلك قريباً لكن دون تحديد الوقت. ثم جاء التأخير ليثير الريبة في صدق العدو، بل نيته منع وصول الأموال القطرية مع بداية العام الجديد. وفي التعهدات القطرية لحركة «حماس» ستستمر المنحة حتى منتصف 2021، على أن تصل الأموال إلى القطاع فور سماح الاحتلال بذلك. كما لم يُعلم بعد هل ستدخل الأموال دفعة واحدة أم على دفعات كما العام الماضي. وتشمل المنحة أكثر من مئة ألف أسرة فلسطينية بواقع مئة دولار أميركي لكل واحدة إضافة إلى عدد من مشاريع البنية التحتية والإغاثية، وهي جزء من تفاهمات التهدئة بين الفصائل والاحتلال خلال العامين الماضيين. تقول مصادر فلسطينية إنه يتوقع وصول الأموال خلال الأسبوع الجاري تزامناً مع زيارة للمندوب القطري محمد العمادي بهدف إدخال المنحة وتفقد المشاريع وبدء التجهيزات لافتتاح المقر الجديد للجنة التي يديرها في غزة.

بالتزامن مع الاتصالات والبالونات الحارقة، واصلت المقاومة إطلاق الصواريخ التجريبية تجاه البحر، إذ أطلقت أمس خمسة صواريخ جديدة ليزيد عدد الصواريخ التجريبية منذ بداية العام عن 15، فيما يواصل الاحتلال رصد هذه الصواريخ وتتبّع قدرات المقاومة. ومع أن الضغط الموجه ضد الاحتلال من غزة ليس كبيراً، خاصة مع الرغبة عن تصعيد قد يستغله الاحتلال لتوجيه ضربة كبيرة قبل مغادرة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، نقلت الفصائل عبر الوسطاء تأكيداً جديداً فحواه أن «أي غدر أو استغلال للظروف سيلقى رداً كبيراً»، وأن «المماطلة في إدخال المنحة ستؤدي إلى تدهور كبير».

على الجانب الآخر، تواصل السلطات المصرية إغلاق معبر رفح البري دون أي تجاوب مع اتصالات «حماس» منذ أسابيع لإعادة فتحه، علماً أن آخر فتح للمعبر كان قبل ثلاثة أسابيع ولثلاثة أيام فقط.

يتوقع وصول الاموال خلال الاسبوع الجاري تزامنا مع زيارة العمادي (أ ف ب)

وفيات

بسم الله الرحمن الرحيم
إنا لله وإنا إليه راجعون
بالرضى والتسليم لمشيئته تعالى
ننعي اليكم وفاة المأسوف عليه
المحسن

أبو نور جاد جميل عبد السلام

المنتقل الى رحمته تعالى يوم السبت الموافق في 9 كانون الثاني 2021

زوجته عطية امين رسامني
ولده نور عبد السلام
بناته سارة زوجة نبيل سعيد، دينا وجنى
أشقاؤه المرحوم صلاح عبد السلام وعائلته
حمزة عبد السلام وعائلته
شقيقاته نهى حرم المرحوم جميل العنترازي
رحمة حرم المرحوم امين التيماني
الشيخة فتاة حرم الشيخ سليم البنا
الشيخة بهية حرم المرحوم الشيخ عصام الغريب
الشيخة سميحة

نظراً للظروف الصحية وتماشياً مع قرارات مشايخنا الأجلاء ووزارة الصحة العامة تقبل التعازي على الارقام التالية:
زوجته عطية رسامني: 70/755415
ابنه نور عبد السلام: 71/109044
ابنته سارة: 0061888444498 (أستراليا)
ابنته دينا: 0061166473412 (أستراليا)
ابنته جنى: 00448100117383 (لندن)
شقيقه حمزة عبد السلام: 03/888957
ابن شقيقه الدكتور خالد صلاح عبد السلام: 03/618621
صهره الشيخ سليم البنا: 71/612903
صهره نبيل سعيد: 0061884888498 (أستراليا)

تقبل التعازي طيلة أيام الأسبوع في منزله الكائن في عين كسور من الساعة الثانية عشرة ظهراً ولغاية الساعة الرابعة بعد الظهر.
ولكم من بعده طيب البقاء
الراضون بقضائه عموم أهالي البساتين

ذكرى

ذكرى عشرون عاما

طوى الأحد 2021/1/10 ذكرى مرور 20 سنة

على رحيل الشيخ محمد مهدي شمس الدين (رضوان الله عليه)

نتذكّره رافعاً مفهوم الدولة العادلة لمواطنين احرار
مدافعاً عن حق الناس في المواطنة في لبنان خارج كلّ قيد
وإنساناً لوطنه النهائي لبنان كلّه حافظاً لوحدة الأمة
فقيهاً مجدداً ومجتهداً مبدعاً ومفكراً بصيراً
إماماً في الحوار والتواصل والتقريب والتّقوى
نسأل الله الرحمة له ونرجو الدعاء له بالمغفرة
والاستفادة من فكره واجتهاده

وفيات

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

بمزيد من التسليم والرضى بقضاء الله وبمشاعر ملؤها الحزن والأسى ينعى المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

الأخ المجاهد
الشيخ الدكتور حسن علي المحمود

مدير الدراسات الإجتماعية في المركز
أستاذ علم الإجتماع في الجامعة اللبنانية
أستاذ محاضر في الحوزة العلمية
الذي توفاه الله بسبب مضاعفات فيروس كورونا

واكب المركز في مراحل تأسيسه، وتولى مهمات عدة فيه، وحفلت مسيرته العلمية بعطاءات وإنجازات زاخرة في مجالات عدة وقضى عمره عاملاً ومجاهداً في سبيل الله.

وفي هذه المناسبة الأليمة، يتقدم المركز الإستشاري من أسرته الكريمة وزملائه وطلّابه بأحر التعازي سائلين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جنانه وأن يلهم عائلته ومحبيه الصبر والسلوان

يُحدد مكان وموعد الدفن وتقبَّل التعازي في وقت لاحق.

إنَّا للهِ وَإنَّا إليهِ رَاجِعُونَ

إعلانات رسمية

اعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب علي حسن النجار بصفته وكيلاً سندي تمليك بدل ضائع لموكليه حسين وحسن ولدا علي الحاج حسن بالعقار 435 شمسطار وبصفته مفوضاً بعقد البيع طلب لمورث البائعين محمد علي الحاج حسن سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 435 شمسطار.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

اعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب مصطفى محمد كركلي لموكل موكله صبري محمد مرعي قيس سند تمليك بدل ضائع بالعقار 2490 نحلة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

اعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلبت هيلدا محمد جعفر لموكلة موكلتها ريم احمد جعفر سند تمليك بدل ضائع بالعقار 1516 الطيبة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

اعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب ياسر حسن يعقوب لموكله محمد علي بن أحمد الشل سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1998 بعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

اعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب محمد فدعا وهبي لموكله محمد حسين بكر سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 607 النبي عثمان.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

اعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب علي أكرم رباح لمورث مورثه عبد الكريم شهاب رباح سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 332 اللبوة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

اعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب هاشم علي السبلاني لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 2706 بوداي.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس القاق

تبليغ قضائي

من محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة برئاسة القاضي محمد وسام المرتضى تقدم المستأنف محمد أحمد فياض بالاستئناف 2020/419 يطلب فيه اعطائه نسخة ثانية وذلك بدل عن ضائع عن سند التمليك العائد للقسم رقم A / 12 من العقار 1292/الشياح.
لكل ذي مصلحة بإبداء موقفه أمام قلم هذه المحكمة ضمن مهلة 15 يوماً تلي النشر.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

اعلان

صادر عن أمانة السجل التجاري في النبطية
بموجب الطلب المؤرخ في 4/1/2021 المقدم من المستدعي محمد حسين فحص والمسجل تاجراً لدى أمانتنا بالرقم 6005055/عام تاريخ 28/12/2020 تحت اسم فحص للتجارة والذي يطلب بموجبه تعديل اسمه التجاري ليصبح الجنان للتبغ والتنباك وبتاريخ 4/1/2021 تقرر النشر.
الرقم المالي: 3711824
مهلة الاعتراض عشرة أيام تلي أخر نشر
أمين السجل التجاري في النبطية
فاطمة فحص

اعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب جعفر حسين ناصر وكيل محمد علي حيدر لموكليه ميساء حيدر فرحات وحسن علي كوثراني سندات بدل ضائع للعقار 8/1999 الصرفند.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمود محمد الخلف سند بدل ضائع للعقار 1136 بيساريه.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب عباس عبدالأمير دبوق وكيل ابراهيم محسن فنيش لموكله اسماعيل محسن فنيش سندات بدل ضائع للعقارين 254 و9/531 معروب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
حسين خليل

ستريمينغ

بدأت منصّة «ستارز» (تتوافر عبر «أمازون برايم فيديو» و«أبل بلس») بعرض مسلسل «الطبّالة الصغيرة» (2018) للمخرج الكوري الجنوبي بارك تشان-ووك عن رواية أديب الجاسوسيّة البريطاني الشهير جون لوكاريه الذي غادر عالمنا الشهر الماضي. ورغم الاستعراض البصري المثير عن أجواء السبعينيّات والشخصيّات الكاريزميّة والمشاهد الحميمة، فإن العمل يقع في فخّ التطويل فنيًا، ويكرر بوفائه للرواية الأصليّة، النمطيّات المعروفة كلاسيكيًا عن الصراع العربي – الإسرائيلي كما رسخت في الذهن الأوروبي

مسلسل «الطبّالة الصغيرة»: لا شيء تغيّر يا سيّد لوكاريه!

سعيد محمد

عندما نشر جون لوكاريه رواية «الطبّالة الصغيرة» The Little Drummer Girl عام 1983، عدّها كثيرون تجربة أدبيّة جريئة لسيد أدب الجاسوسيّة الإنكليزي (انظر «الأخبار» 2020/12/15). فهي أوّل (وآخر) رواية له بطلتها الرئيسة امرأة بعدما كانت النساء دائماً في أعماله الأشهر، التي كرّست مكانته، مجرّد كومبارس ومشاريع خيانة وشخصيّات ثنائيّة الأبعاد. أيضاً كانت «الطبّالة الصغيرة» أولى محاولاته للتفلّت من صندوق أدب الحرب الباردة الذي وجد نفسه مسجوناً داخله طوال الستينيّات والسبعينيّات من القرن الماضي. أما الأهم - وهو ما يعنينا اليوم كجمهور عربي - فإنّها بمثابة تجربة مثيرة للاهتمام حول رؤية بعيون أوروبيّة للصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي، ولا سيّما في ساحة أوروبا، أجواء ما بعد عمليّة ميونيخ 1972 (عملية احتجاز رهائن إسرائيليين أثناء دورة الأولمبياد الصيفية المقامة في ألمانيا من 5 إلى 6 أيلول/ سبتمبر سنة 1972 نفّذتها مجموعة فدائيّة فلسطينية من «منظمة أيلول الأسود» بهدف إطلاق أسرى في سجون إسرائيلية وعربيّة). وقد اعتبرها بعضهم وقتها قاسية على الجانب الإسرائيلي وتمنح الفلسطينيين مكانة قريبة للبشر في إطار السرد الخيالي، وتعرّض لوكاريه من ورائها لانتقادات نقّاد يمينيين ومتصهينين.

وللحقيقة، فإن «الطبّالة الصغيرة» - والاسم تلاعب على شخصيّة الفتى الطبّال الصغير في إحدى أشهر أغنيّات أعياد ميلاد المسيح - متقدّمة بشأن صيغة تصوير الفلسطينيّ أدبيّاً وموضعته معادلاً أخلاقياً (في سوئه) للإسرائيلي، والحيرة الأوروبيّة - فلسفيّاً على الأقل - في التعامل مع هذين الشعبين الممسكين بخناقِ بعضهما، وذلك بالطبع دائماً مقارنةً بالصّفة الغالبة على ما يُسمح بنشره في الفضاء الأنغلوفوني المنحاز بلا تحفّظ للسرديّة العبرية لأسباب تاريخيّة وثقافيّة وسياسيّة متشابكة ومتراكمة. وهي لذلك تحسب له في رصيد الشجاعة الأدبيّة لكاتب يعتبره البريطانيّون أيقونة وطنيّة ويتوقعون منه دائماً أن يكون في مربّعهم بكل قناعاتهم الموهومة والمصنّعة. تعرّض لوكاريه للمقاطعة والنقد اللاذع كلّما حاول الخروج من ذلك المربّع. ترصد الرواية أيضاً على مستوى ما تصاعد النضج الفكري الذي وصل إليه لوكاريه بعد سنوات خدمته الطويلة في المخابرات البريطانيّة وتجربته الروائيّة الفذّة بعدها التي قدّم من خلالها نموذجاً أكثر واقعيّة عن الصراعات الاستخباراتية بين الشرق والغرب مقارنةً بهراء قصص جيمس بوند وبقيّة طقم الجواسيس المثاليين، ومن ثمّ صَدْمته لاحقاً من الدّور القذر الذي لعبته استخبارات بلاده في تلفيق أسطورة أسلحة الدمار الشامل لتبرير استباحة العراق عام 2003.

مع كل هذه «الأسباب المخفّفة»، فإنّ فتاة لوكاريه الطبّالة الصغيرة لا تخرج في النهاية عن الإطار الكلّي السمج والمزعج والتنميط التقليدي الذي يُطعم للمواطنين الأوروبيين عن الانتصار الإسرائيليّ الحتميّ مهما فعل الفلسطينيون (كأننا نشاهد نسخة أولى من مسلسل «فوضى» العبري بطبعة إنكليزيّة)، وأن الإسرائيلي على سوئه يبقى أقل تدنياً أخلاقيّاً من الفلسطيني (المجرم الذي يستهدف المدنيين فيما الإسرائيلي يطارد حصراً القتلة). إن الهولوكوست مبرّر كاف لمنح الكيان الاستيطانيّ شرعيّة الوجود على أرض الغير، كما تبرئة الطرف الأوروبي لدرجة السذاجة من تعقيدات الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي (والكيان العبري فكرة وواقعاً وكتلة استيطانيّة بشريّة أصلاً مشروع أوروبي محض).

فَهْمُ هذا السياق التاريخي / الأدبي لـ «الطبّالة الصغيرة» لا بدّ منه للتعاطي الفاعل مع السلسلة القصيرة (6 حلقات قدّمها المخرج الكوريّ (الجنوبيّ) بارك تشان-ووك بداية على تلفزيون «بي. بي. سي» (2018) وتوفرها الآن منصة STARZ الرقميّة (يمكن الاشتراك بها عبر «أمازون برايم فيديو» و«أبل بلس»). تشان-ووك معروف بين عشاق السينما بالجمال البصري الوحشي لصورته واهتمامه المرضيّ بالتفاصيل، فلا يكاد يترك شيئاً للمصادفة. إنه كما «جوهرجيّ» محترف تحوّل إلى صانع أفلام أنيق وحاسم من دون أن يكون ذلك مطلقاً على حساب شخصيات أعماله. أمر يجعله مرشحاً مثاليّاً لتقديم روايات لوكاريه - المهووس بدوره بالتفاصيل - إلى الشاشة الصغيرة. وبالفعل، فإن معالجة تشان-ووك لأحداث «الطبّالة الصغيرة» تبدو أقرب إلى مائدة بصريّة خارقة تضفي مثاليّة كلاسيكيّة خلابة على أجواء السبعينيّات صُوّرت بين لندن وأثينا وبراغ: السيارات، والعمارة وقطع الأثاث والأزياء وتسريحات الشعر والتعرّي والنّظارات وأجهزة التسجيل والهواتف القديمة. ويضيف حضور وأداء ممثليه الوسيمين وممثلاته المثيرات (ومنهم أميركيّون وبريطانيّون وعرب:

> الفيلم والمسلسل والرواية تفشل في تجاوز سقوف الممنوع سياسياً تجاه أي عمل غربيّ يقترب من القضيّة الفلسطينية

أمير خوري في دور الفلسطيني ميشيل وإسرائيليون) مزيداً من الألق على تلك المائدة، كما يمنحه تلاعب لوكاريه بتجربة التقاطع بين تمثيل التمثيل (حيث البطلة تلعب دور ممثلة) وتمثيل تمثيل التمثيل (والبطلة تجرب دورها في تمثيل شخصيتها كجاسوسة) والحقيقة فضاء مختبر فنّ تجريبي. لكنّه مع ذلك، وبسبب وفائه (الأعمى) للنص الأدبيّ، وتعامله الحياديّ كأجنبي غير معنيّ بالمضمون السياسيّ للقصّة، فقد فشل في تقديم مقاربة أعمق من رؤية لوكاريه لمسألة شديدة التعقيد وحمّالة أوجه كالصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي، واضطر أحياناً لملء نموذج الست حلقات المناسب للستريمنغ بتطويل - ولا سيّما في الحلقات الثلاث الأولى - يدفع للملل على غير المتوقع من مسلسل جاسوسيّة ومطاردات. ولذا جاءت قراءته للرّواية ملهمة بصريّاً حتماً وغير مقنعة فلسفيّاً، وبطيئة دراميّاً في آن. تلعب الممثلة الموهوبة فلورنس بو دور تشارلي روس، ممثلة بريطانيّة شابّة في بدايات مهنتها المسرحيّة في لندن، تمتلك ميولاً يساريّة ساذجة تجعلها تتعاطف بوهيميّاً مع الراديكاليين المناهضين للإمبرياليّة. وهي لذلك تحظى باهتمام جهاز الاستخبارات الإسرائيلي الذي يرى فيها إضافة إلى تعطّشها بحكم المهنة لرضى الآخرين، خامةً مثاليةً لصنع عميلة تخترق . في دور عشيقة - خليّة فلسطينيّة تقوم بتنفيذ عمليّات تفجير واغتيالات ضد إسرائيليين في أوروبا. تجري أحداث الرواية في عام 1979 وتتدحرج أحداثها بين بريطانيا والشرق الأوسط وأوروبا بداية من بون عاصمة ألمانيا الغربية مع قنبلة تنفجر في منزل ملحق دبلوماسيّ إسرائيلي نجا بالمصادفة، لكنّه خسر ابنه البالغ ثماني سنوات. أوصلت القنبلة إلى المنزل المستهدف شقراء سويديّة حسناء تعمل مع خليّة ثورية يديرها فلسطيني لامع ومراوغ يدعى خليل يصفه ضابط موساد بـ «موتزارت القنابل». ويقرر مارتن كورتز - رئيس فريق خاص من الموساد الإسرائيلي مكلّف بالعثور على خليل وتحييده - أنه من الضروري محاربة النّار بالنار عبر تجنيد امرأة شابة جذّابة تتولى إغراء خليل إلى سرير موته. كورتز (يلعب الدور باقتدار مايكل شانون) هو إسرائيلي ليبرالي يمارس القتل بغرض خلق الظروف المناسبة للحل السلمي في الشرق الأوسط، وشرعيته في الرّواية يكسبها – وفق التنميط الغربي المعتاد - بوصفه أحد الناجين من الهولوكوست مع ذكريات رحلة شتوية صعبة في صندوق شاحنة ومشهد والدته تمضي إلى حتفها على يد النازي.

يقوم عميل إسرائيلي غامض يُدعى غادي بيكر (يلعب دوره أليكسندر سكارسغارد) بإثارة اهتمام روس ويدخل معها في علاقة إعجاب متوترة خلال رحلة إلى أثينا متلاعباً بتأرجحها بين الهشاشة والتبجح، ويشرع في إغوائها أثناء جولة حالمة في جوار الأكروبوليس بهدف تجنيدها للعمليّة.

كجاسوسة، تخوض روس تجربة سايكولوجيّة مشوّقة ومنهكة في آن تعبر خلالها بحر تناقضات صارخة تعيشها خلال فترة أطول بكثير من أيّ عرض مسرحيّ شاركت به في لندن: هل يمكن للمرء أن ينحرف أيديولوجيّاً من النقيض إلى النقيض ومقابل ماذا؟ (نظريّة لوكاريه في كلّ رواياته أنّك تصبح جاسوساً بسبب شيء ما في ماضيك). هل يمكن للمرء أن يلعب دوراً قذراً من أجل «الخير» كما قدّم له؟ وهل يمكن تبرير الكذب والتعذيب والقتل لتحقيق المصلحة العامة؟ وهل يمكن تمثيل العشق المشتعل من دون أن يهوي المرء في بحر الغرام؟ يتولى كورتز - كما لو أنّه مخرج لمسرحيّة لا تنتهي وبيكر كما لو أنّه كاتب النّص. عمليّة طمس الخطوط الفاصلة بين شخصية النجمة روس الحقيقية وشخصية المرأة العاشقة التي ستتسلل داخل الخليّة الفلسطينية، فيتشابك في قلبها الخيال بالواقع ويصبحان بشكل ما واحداً. وهي لذلك تفقد براءتها وتبدأ بالتعامل مع الجميع على مبدأ الاحتمالات المفتوحة، وكل الإشارات تعني شيئاً ما. لكن العمليّة الملتوية والشدّ العصبي أثناء لعب مستويات التمثيل المتراكبة وتنازع المشاعر وتناقضها تنتهي - بالتأكيد ينتصر الموساد كما يفترض دائماً، ولا مفاجآت هنا - إلى أن تُقتل روحها وإن نجت بجسدها.

«الطبّالة الصغيرة» كانت قُدّمت في عام 1984 كفيلم سينمائيّ من إخراج جورج روي هيل وبطولة ديان كياتون. وبالمقارنة مع «الطبالة الصغيرة» المسلسل، يبدو حجم الحكاية أكثر مناسبة للفيلم، ومعظم روايات لوكاريه كذلك، فيما يتفوّق المسلسل بصرياً. على أن الفيلم والمسلسل والرواية جميعاً تفشل في تجاوز سقوف الممنوع سياسياً، وتعجز عن إثارة أي جدلٍ حقيقي بأبعد مما قد يدور في ذهنٍ ممثلة حسناء ساذجة. هي ذات السقوف التي ما زالت تحكم حتى اللحظة أي عمل غربيّ يقترب من موضوع القضيّة الفلسطينية. اطمئن يا سيّد لوكاريه، لم يتغيّر شيء منذ أيّام شبابك.

* The Little Drummer Girl متوافر على منصة STARZ الرقميّة (يمكن الاشتراك بها عبر «أمازون برايم فيديو» و«أبل بلس»)

من مسلسل The Little Drummer Girl

«بريدجرتون» دراما تاريخيّة على «نتفليكس»
الأرستقراطيّة الإنكليزيّة في حلّة رومانسيّة معاصرة

نادين كنعان

في موسم عيد الميلاد، كان مشتركو «نتفليكس» على موعد مع دراما تاريخية رومانسية تدور رحاها في إنكلترا القرن التاسع عشر (عام 1813 تحديداً). أرادت شوندا رايمز اقتباس أحداث مسلسل «بريدجرتون» من سلسلة الروايات الشهيرة التي تحمل الاسم نفسه وتوقيع الأميركية جوليا كوين. في أوّل أعمالها لمصلحة منصة البثّ التدفّقي الأميركية، أرادت منتجة Grey's Anatomy وHow to Get Away with Murder وScandal الغوص في تلك الحقبة، ولكن برؤية مختلفة تماماً عن السائد في هذا النوع من الإنتاجات الدرامية. ففي الحقيقة، كان أمير ويلز يومها وصيّاً على العرش بسبب عجز والده الملك جورج الثالث الذي كان يعاني من مرض عقلي. فترة شهدت حركة ثقافية نشطة كانت من أبرز وجوهها الكاتبتان جين أوستن وماري شيلي. العمل الذي يحقق نجاحاً واسعاً حول العالم، يُتوقّع أن يحصد 63 مليون مشاهدة في شهره الأول، كما أنّه يحتلّ حالياً المرتبة الأولى في لبنان على صعيد المشاهدة. وقد جاء بعد ثلاث سنوات من توقيع «نتفليكس» عقداً ضخماً - قدّرت وسائل إعلام غربية قيمته بـ 150 مليون دولار أميركي - مع رايمز الآتية من عالم التلفزيون التقليدي، والتي تضع اللمسات الأخيرة على مشروع ثانٍ بعنوان Inventing Anna من المقرَّر عرضه هذه السنة، في إطار الصفقة نفسها.

احتاجت صاحبة شركة «شوندالاند» 40 شهراً لتسليم أوّل مسلسل لمصلحة منصة الـ «ستريمينغ» المعروفة، فيما تولّى كتابة العمل المؤلّف من ثماني حلقات وبدأ التحضير لموسمه الثاني، كريس فان دوسن.

هذا ليس مسلسلاً تاريخياً تقليدياً، يحيلنا إلى إنتاجات معروفة على شاكلة «داونتن آبي» أو «كبرياء وتحامل» أو غيرهما. تتمحور القصة حول «دافني» (تجسّدها البريطانية فيبي دينيفور)، سليلة عائلة «بريدجرتون» الثرية والمرموقة البيضاء. كنظيراتها في المجتمع الأرستقراطي الإنكليزي، تتطلّع هذه الشابة للزواج. وعلى طريق تحقيق هذه الغاية في موسم التعارف والزواج اللندني، تقيم علاقة مع دوق هايستينغز «سايمون باسيت» (يجسّده البريطاني - الزيمبابوي ريغي - جان بيدج)، تبدأ ظاهريةً قبل أن تتحوّل إلى مصدر لسوء تفاهم وتطوّرات لتتكلّل بعلاقة حميمة وزواج عاصفَيْن.

على عكس مسلسلات أخرى وجدت طريقها إلى الشاشة الصغيرة أو شبكات العرض عند الطلب، يجاهر القائمون على «بريدجرتون» بأنّ السلسلة ليست أمينة جداً للحقبة التاريخية التي تنتمي إليها، فـ «نحن لا نوثّق للأحداث ولا نقدّم درساً في التاريخ»، بحسب ما نقل الملف الإعلامي للمسلسل عن كريس فان دوسن. وأضاف: «مسلسلنا مُصَمّم لجمهور عصري، بموضوعات وشخصيات حديثة. لذلك أخذنا الحرية في إعادة التخيّل».

لا يكتفي «بريدجرتون» بخطاب نسوي بارز، يتوافق مع يومنا هذا ويتناقض مع تقاليد العصر الخاص به، بل لم يتردّد فريق شوندا رايمز باعتماد قدر كبير من التنوّع، إذ استعان بعدد من ممثلين سود، وهو ما يُعدّ خارجاً عن الإطار التاريخي، بما أنّ العبودية لم تُلغ في إنكلترا إلا في عام 1833، بينما كانت العنصرية حاضرة بقوّة في بداية القرن التاسع عشر. في الحلقة الرابعة، تقول «ليدي دانبري» (أدجوا أندوه)، المرأة ذات الأصول الأفريقية، السريعة البديهة، لدوق هايستينغز: «كنا مجتمعَيْن منفصلَيْن مقسومَيْن على أساس اللون، إلى أن وقع الملك في حب واحدة منّا... انظر إلى كل ما يحققه هذا لنا، ما يسمح لنا بأن نحقق ذواتنا». وتصرّ على أنّ «الحب، ينتصر على الجميع».

> خطاب نسوي لافت، وتنوّع على صعيد الممثلين

صحيح أنّ تنوّع الـ «كاست» هو أوّل ما يلفت نظر المشاهد على الفور، غير أنّ الأمر لا ينحصر بالشخصيات الأرستقراطية السوداء، ولكن أيضاً بسيدة الأعمال «مدام جينيفيف ديلاكروا» (كاثرين درايسدال)، وزوجين من الطبقة العاملة هما «ويل وأليس موندريش» (مارتينز إمهانغبي وإيما نعومي). كلّ هؤلاء أساسيون في نظام الطبقات الاجتماعية المعقّد الذي يشكل تصوّر المسلسل للندن في أوائل القرن التاسع عشر.

وخلافاً للمسلسل التاريخي Still Star-Crossed الذي سبق أن أنجزته رايمز لمصلحة شبكة ABC الأميركية، لا تنسى شخصيات «بريدجرتون» أبداً أصولها الأفريقية. وبدلاً من ذلك، تتعامل معها باعتبارها أحد جوانب هويتها. ولعلّ شعبية المسلسل دليل على أنّه يتعيّن على صنّاع الدراما عدم حصر وجود الشخصيات الملوّنة كضحايا للعنصرية!

على الرغم من نقاط قوّتها على هذا الصعيد، بدا مستغرباً أنّ الشخصيات السوداء وحدها تتحدّث عن العرق. وهو قرار إبداعي يخاطر بتعزيز الامتياز الأبيض، على الرغم من أنّه يسعى لتقويضه، وذلك من خلال تمكين شخصياته البيضاء من التحرّر من الهوية العرقية.

في «بريدجرتون»، تركيز على فصل الجنس عن الزواج. وفي مجتمع يُعتبر فيه الحديث عن الجنس مع بنات الطبقة الأرستقراطية غير لائق على الإطلاق، نتتبّع «دافني» وهي تكتشف هويتها الجنسية، خصوصاً بعد زواجها من «سايمون». هنا، المشاهد الحميمة تبدو واقعية جداً، وهي موجودة لتُخبر قصة هذا النوع من الصحوة الجنسية التي تعيشها «دافني»، وهو ما يُعدّ مهمّاً جداً لحكايتها على وجه الخصوص.

وإذا أردنا الحديث عن النَّفَس النسوي، فـ «إيلويز بريدجرتون» هي المصدر الرئيسي لذلك في المسلسل. هي غير مهتمّة بإيجاد زوج وتفضل الذهاب إلى الجامعة وتحقيق ذاتها. يتعاطف شقيقها الأكبر «بينيديكت» (لوك طومسون) وصديقتها المقرّبة «بينيلوبي» (نيكولا كوغلان) مع رغباتها، ويشجّعانها. مع العلم بأنّ «بينيلوبي» نفسها تشكّل نموذجاً نسوياً، وإن كان مختلفاً.

طُعّمت هذه الدراما التاريخية بعنصر مستوحى من مسلسل Gossip Girl الشهير، إذ أُدرجت ضمن الشخصيات راوية غامضة (تؤدّي صوتها جولي آندروز)، تُطلق على نفسها اسماً مستعاراً هو «ليدي ويسِلداون»، وتصدر تحته نشرة مطبوعة تفضح من خلالها أسرار المجتمع المخملي البريطاني وخباياه، ما يؤثّر على مجريات الأحداث.

ومن أبرز نقاط التجديد في هذا المسلسل أيضاً، إدخال طعم الحداثة حين تعزف الأوركسترا موسيقى أغنيات جديدة، من بينها Thank You, Next الصادرة في عام 2018 عن نجمة البوب الأميركية أريانا غراندي. ناهيك بجمال الديكورات والأزياء.

فيبي دينيفور (دافني) وريغي - جان بيدج (سايمون) في مشهد من العمل

«خطّ دم» يبعث على الضحك لا الخوف
السينما العربيّة غريبة عن مصّاصي الدماء

هذا النص قد يتضمّن حرقاً للأحداث

فيما كان العالم يتحضّر لعيد الـ «هالوين» في نهاية شهر تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي، أزاحت منصة البثّ التدفّقي «شاهد»، المنضوية تحت جناح شبكة mbc السعودية، الستار عن فيلم «خط دم» (Bloodline - كتابة وإخراج رامي ياسين - 92 د) الذي وضعته ضمن خانة «الرعب» وصنّفته لِمَنْ تزيد أعمارهم عن 18 عاماً. محبّو هذه النوعية من الأعمال، تشوّقوا لمتابعة إنتاج عربي جديد يدور في هذا العالم الساحر والجذّاب.

تعود ميثولوجيا مصّاص الدماء إلى التراث الشعبي الفولكلوري، وقد سُجّلت في ثقافات وحضارات عدّة، خصوصاً في أوروبا الشرقية. وبعد استفادتها من المُنتَج الأسطوري، ركّزت السينما على هذه الشخصيات وأسرت الملايين حول العالم، ولا سيّما عبر «دراكولا».

بعض المحللين النفسيين يعزون هذه الأسطورة إلى رغبة الأحياء واعتقادهم الدائم بأنّ الموتى لا يريدون أن يكونوا في عداد الموتى، ويشعرون بالحاجة للعودة إلى أسرهم. في هذا الإطار، يقول المحلّل النفسي وطبيب الأعصاب الويلزي الشهير، إرنست جونز، إنّ السبب الجذري لهذا الإسقاط هو بلا شك «أمل الموتى في أن لا ينساهم الأحياء... هذه الرغبة منبثقة في الحقيقة من ذكريات الطفولة وخوف الطفل بأن يُترك وحدَه من قبل والدَيْه».

أما باحث الميثولوجيا، هانس مويغار، فيعتقد بأنّ الانجذاب إلى هذه الشخصيات يعود لأنّ مصّاص الدماء هو «إسقاط ناجح للمخاوف البدائية لدينا، ومخلوق لاهوتي بعمق فلسفي ونفسي هائل». وبطبيعة الحال، يبقى هذان التفسيران مجرّد عيّنة من آراء كثيرة سُجّلت على مرّ السنين. بداية، اتسم مصّاصو الدماء على الشاشة الكبيرة بالأناقة والكاريزما المصحوبة بنبل وتعليم، قبل أن يتغيّر الأمر مع إضافة المزيد من العناصر والصفات الجديدة، لتأخذ اليوم خصائص أكثر عصرية. ويُعتبر فيلم رومان بولانسكي الذائع الصيت Dance of the Vampires (عام 1967) من أشهر وأجمل أشرطة الرعب التي تدور حول هذه الشخصيات الأسطورية. ومن بين الأعمال السينمائية والدرامية التي حصدت شعبية، نذكر أيضاً: The Vampire Diaries وVan Helsing وBuffy The Vampire Slayer وTwilight و«دراكولا» وغيرها.

في إطار من التشويق، يتناول «خط دم» عالم مصّاصي الدماء. يدخل الطفل «مالك» في غيبوبة بعد تعرّضه لحادث سيارة تسبّب فيه شقيقه التوأم «آدم» من دون قصد، فيحاول والداه «نادر» (التونسي ظافر العابدين) و«لميا» (المصرية نيللي كريم) إعادته إلى الحياة. وفي سبيل هذه الغاية، يلجآن لحلّ يقلب حياتهما رأساً على عقب، يتمثّل بحقن الصغير بدم مصّاص دماء!

«أوّل فيلم عربي عن مصّاصي الدماء». بهذه العبارة، روّج القائمون على الشريط لمشروعهم، غير أنّهم غفلوا أو تناسوا الفيلم المصري «أنياب» (تأليف طارق شرارة ومحمد شبل الذي تولّى الإخراج) الصادر في عام 1981، من بطولة علي الحجار ومنى جبر وأحمد عدوية وطلعت زين وحسن الإمام وغيرهم. يتمحور العمل حول تعطّل سيارة «علي» و«منى» في الطريق لحضور إحدى الحفلات مع مجموعة من أصدقائهما في ليلة رأس السنة، فيضطران للجوء إلى أحد المنازل المهجورة من أجل استخدام الهاتف لإجراء مكالمة هاتفية. وإذ بهما يكتشفان أنّهما في منزل «دراكولا» نفسه، ليقع كلّ منهما في قبضته وقبضة مساعديه.

على مدى 93 دقيقة، ينتظر المشاهد «الرعب والتشويق» اللذين وُعد بهما، لكن من دون جدوى! لا تسلسل منطقياً للأحداث ولا مبرّرات لمجرياتها، خصوصاً حين يقرّر الأهل اللجوء إلى دم مصاص دماء لمساعدة ابنهما على استعادة وعيه، أو حين تضحّي الأم في النهاية بحياتها لتأمين وجبة واحدة لطفلَيْها.

في ظل غلبة للرتابة، نحن أمام سيناريو بلا حبكة، ويفتقد إلى الإقناع، وإخراج لا يرقى إلى مستوى التوقّعات، لا يجيد استخدام المؤثّرات البصرية والصوتية والإضاءة والماكياج وغيرها من العناصر لإغناء الشريط. لا بل إنّ بعض المشاهد تثير السخرية في أحيان كثيرة، كتلك اللقطة التي يُظهر فيها ظافر العابدين أنيابه الطويلة، إلى جانب مشهد التهامه اللحم النيّء أو تقديمه الدماء الطازجة لابنه ليروي عطشه.

وبعيداً عن هذه المشاكل، لعلّ أبرز نقاط ضعف «خط دم» هي عدم استثمار قدرات البطلَيْن التمثيلية، وتحديداً نيللي كريم، إذ جاء الأداء باهتاً وبارداً للغاية.

في إطار ردّه على بعض الانتقادات التي غزت مواقع التواصل الاجتماعي عقب عرض الفيلم، أكّد رامي ياسين أنّ محتوى عمله «أصلي مئة في المئة»، وأنّه متابع لهذا الـ «جنر» منذ فترة طويلة، مشدداً في الوقت نفسه على أنّ الهدف هو «الخروج من القصة الدرامية التقليدية في السينما لتتناسب مع طبيعة الجيل الجديد الذي يهدف إلى اختراق الحواجز حول العالم».

من غير الواضح كيف يخدم Bloodline هذه الغاية، التي ربّما كان على الكاتب أن يبذل مجهوداً أكبر لتحقيقها، ولا سيّما أنّه يسعى إلى مخاطبة جيل يتعرّض يومياً لسيل من المواد الترفيهية المُتقنة المنتمية إلى هذا النوع!

نادين...

أداء باهت للممثلين، على رأسهم ظافر العابدين ونيللي كريم

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 11 كانون الثاني 2021 العدد 4242

صورة وخبر

سبّبت القيود المشدّدة لمكافحة جائحة كورونا تراجعاً بنسبة 72 في المئة في عدد زوّار متحف اللوفر في باريس العام الفائت مقارنة مع عام 2019، مع تدنّي الإيرادات بأكثر من 90 مليون يورو، وفق ما أعلن الصرح الفرنسي البارز أخيراً. فقد استقطب المتحف الأكبر في العالم الذي أغلق أبوابه لستة أشهر 2,7 مليون زائر في عام 2020، مقارنة مع 9,6 ملايين زائر في عام 2019، و10,2 ملايين زائر في رقم قياسي سجّله عام 2018. علماً بأنّ عام 2020 اتّسم بالتنويع الكبير في العروض الرقميّة في المتحف الذي يبلغ عدد متابعيه عبر مواقع التواصل الاجتماعي 9,3 ملايين، فيما بلغ عدد الزيارات على الموقع الرسمي للمتحف 21 مليوناً. (مارتان بورو ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

الجبانُ ينتقم

هكذا، لغيرِ ما سبب (أعني: هكذا، لجميعِ الأسباب)

فيما أنا أتَطلّعُ إلى الأرضِ، كعادتي حين أمشي،

خطرَ على باليَ الملوكُ والسفّاحون والفلاسفةُ واللّصوصُ والكهنةُ وصيارفةُ الحروبِ والعقائد.

وأبصرتُ، في ما يُبصِرُ اليائسُ، ما تَهيّأ لي أنه الملكُ والقاتلُ والكاهنُ واللّصُّ وصيرفيُّ الهيكلِ وسادنُ الإسطبل.

وإذْ كنتُ جباناً وضعيفاً ولا أجرؤُ حتى على رفعِ عينَيّ (ما بالُكم بِذراعيْ؟...) في وجه أيٍّ من هؤلاء أو سواهم

رفعتُ قدمي إلى فوق، بكامِلِ جُبني وقسوتي وعاهاتِ فؤادي وعقلي،

وَ... سحقتُ نملةْ.

جوخة الحارثي: «حرير الغزالة»... قريباً

تصدر قريباً عن «دار الآداب» رواية «حرير الغزالة» للكاتبة والأكاديمية العُمانية جوخة الحارثي (1978 ـ الصورة). تدور القصة حول «غزالة» التي تهرب بعد صدمة الاختفاء المباغت لأختها بالرضاعة «آسية»، من تلك القرية المندسّة بين جبال عُمان إلى عشق عازف الكمان صاحب الأنامل المُرهفة والطبع الحالم. لكنّ الظلال تبتلع العازف لتجد «غزالة» نفسها وسط تقاطع المصائر العجيبة. صدر لجوخة الحارثي عن «دار الآداب» روايتان، هما: «سيّدات القمر» الحائزة جائزة «مان بوكر» (2019)، و«نارنجة» الحاصلة في عام 2017 على «جائزة السلطان قابوس للرواية». درست الحارثي في عُمان والمملكة المتحدة، وحصلت على دكتوراه في الأدب العربي الكلاسيكي من «جامعة إدنبرة»، وهي حالياً أستاذة مشاركة في قسم اللغة العربية في «جامعة السلطان قابوس».

«الشهادة المُلهِمة» ندوة على النت

«ماهي الشهادة وما هو الذي يميّزها عن الموت؟» و«ما هي مميزات الشخصية التي تنال الشهادة؟». سؤالان تطرحهما الندوة الحوارية التي ينظّمها «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية»، بعد غدٍ الأربعاء، عبر تطبيق «زوم» وصفحته الرسمية على فايسبوك وموقعه الإلكتروني، تحت عنوان «الشهادة المُلهِمة». يشارك في اللقاء الافتراضي المرتقب، كلّ من: المستشار الثقافي عباس خامه يار (الصورة ـ إيران)، السيد علاء الجزائري (العراق)، الشيخ عبد المنعم قبيسي (لبنان) والشيخ مصطفى الأنصاري (العراق).

ندوة «الشهادة المُلهِمة»: بعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة السادسة مساءً ـ تطبيق «زوم» (رقم النشاط: 86715810887 ـ رمز المرور: 722501) وصفحة المعهد الرسمية على فايسبوك وموقعه الإلكتروني.

مونيكا ماورور: حديث في «السينما والثورة»

من اهتمامها الصحافي بقضايا اليسار العالمي، وحركاته النضالية، انتقلت مونيكا ماورور (1942. الصورة) إلى العمل على توثيق القضية الفلسطينية وثورتها المسلّحة. تفرّغت المخرجة والمنتجة الألمانية إلى هذه القضيّة منذ قدومها إلى لبنان والاستقرار فيه منتصف السبعينيات التي شكّلت بداية عملها مع «وحدة أفلام فلسطين» التابعة لـ «منظمة التحرير الفلسطينية» حتى الثمانينيات. ضمن سلسلة «عن السينما والثورة» التي تستمر حتى شهر آذار (مارس)، يستضيف «مركز خليل السكاكيني الثقافي» (رام الله) لقاء مع ماورور عند السادسة من مساء غد الثلاثاء (بتوقيت فلسطين) على تطبيق «زوم». الحوار الذي تديره لبنى طه، سيتوقّف عند المحطات الأساسية من تجربة ماورور في توثيقها للثورة الفلسطينية طوال سنوات، وجهودها المستمرّة في ترميم وتوثيق أفلام تلك الحقبة. كذلك سيتضمّن اللقاء حديثاً عن مشروع «توثيق الثورة» الذي تنفّذه ماورور بالتعاون مع أرشيف الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية في روما. مشروع يُعدّ استكمالاً لرحلة ماورور التي قدّمت فيها شهادت بصرية لتوثيق تواريخ من الصراع العربي الإسرائيلي بين لبنان وفلسطين والعالم العربي من خلال أفلام «الحرب الخامسة»، و«أشبال»، و«أطفال فلسطين»، و«الهلال الأحمر الفلسطيني» جالت فيها بين المخيّمات الفلسطينية ووجوه أبنائها وبين الثورة المسلحة والمقاومين ضدّ العدو الإسرائيلي. علماً أن الحوار سيكون باللغة الإنكليزية ومرفقاً مع تعقيب باللغة العربية.

«عن السينما والثورة»: حديث مع مونيكا ماورور على تطبيق زوم – 18:00 مساء الغد على تطبيق «زوم». الرابط على موقعنا

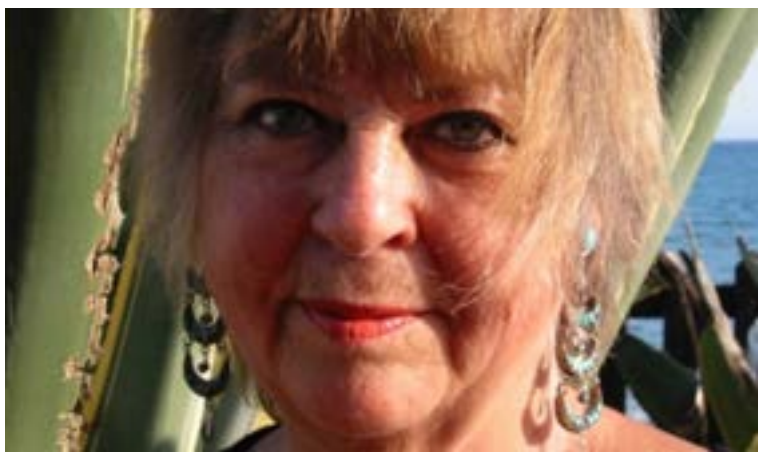

القانون الدولي وقضية فلسطين

يوم السبت المقبل، ينظَّم اللقاء الثالث من «ملتقى القانونيين من أجل فلسطين» لمناقشة مدى فاعلية القانون الدولي في خدمة النضال الفلسطيني لإنهاء الاحتلال. يشارك في النشاط عبد الحميد صيام (الصورة)، الخبير الدولي في العلوم السياسية والدراسات الشرق أوسطية والأستاذ المساعد في «جامعة راتغرز» الأميركية، وعصام عابدين، الأستاذ المساعد في القانون الدولي في «الجامعة العربية الأميركية» وأستاذ الدراسات العليا في «جامعة بيرزيت» ومسؤول المناصرة المحلية والدولية في مؤسسة «الحق» في رام الله. تدير اللقاء المرتقب روان الحسيني، عضو مجلس أمناء منظمة «القانون من أجل فلسطين».

«ملتقى القانونيين من أجل فلسطين»: السبت 16 كانون الثاني (يناير) الحالي ـ الساعة السابعة مساءً ـ موقع www.law4palestine.org.

الإثنين 11 كانون الثاني 2021 العدد 132
Lundi 11 Janvier 2021 no132

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
محمد وهبة
مرفأ بيروت: أيّ دور إقليميّ؟ لأيّ اقتصاد؟

04
ماهر سلامة
الأسر تصارع الفقر

06
الأمجد سلامة
الصين والاتفاقات التجارية

07
ريتشارد وولف
النظام الرأسماليّ في حالة موت سريريّ

08
شربل نحاس
نظام مصرفيّ «من أجل لبنان»

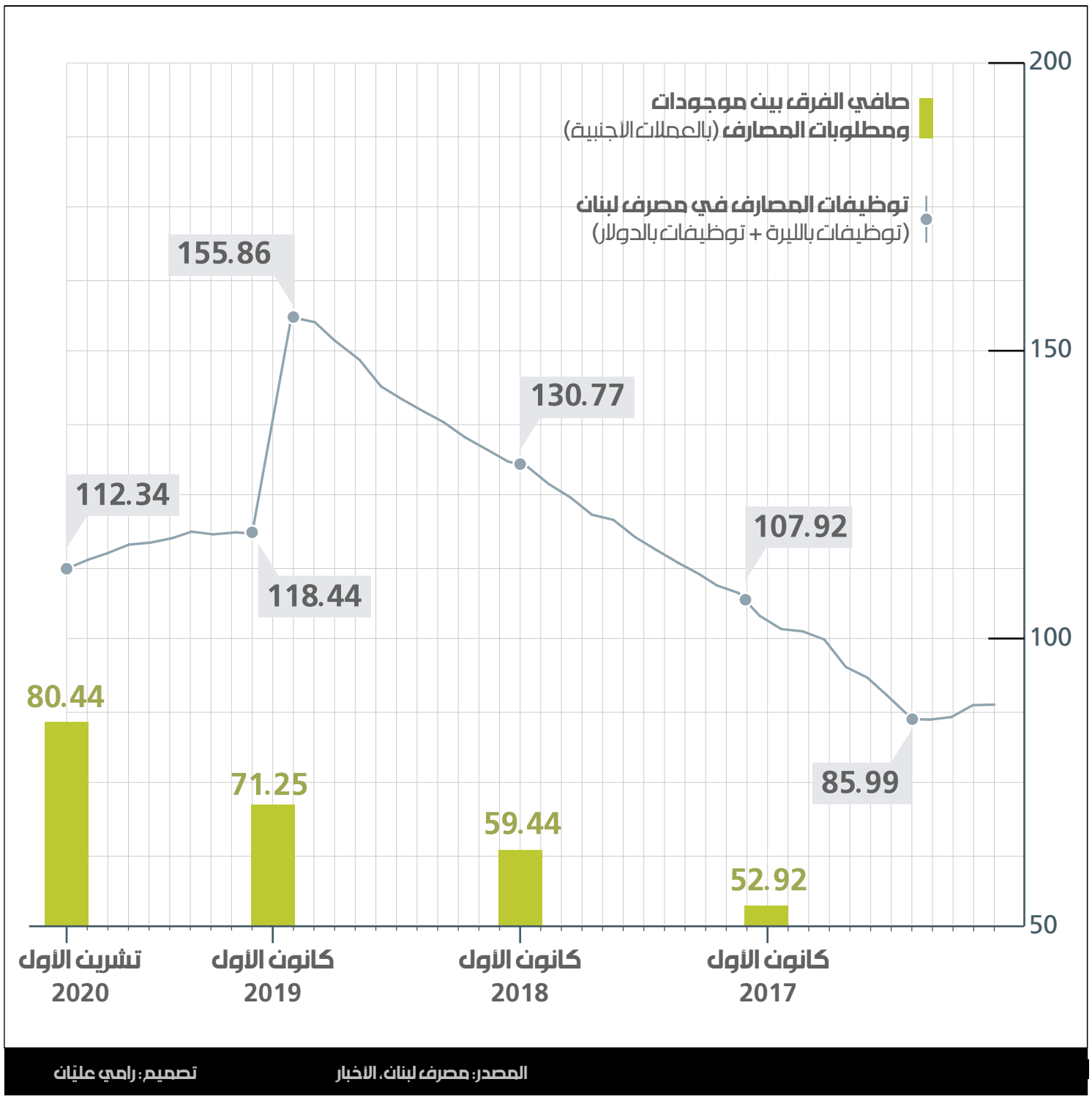

لبنان بحاجة إلى مصارف لا «صندوقجية»

ابتداءً من تشرين الثاني 2019، تحوّلت المصارف إلى مجموعة «صندوقجية» لا وظيفة لها سوى إدارة عمل صناديقها، واتخاذ قرارات لتسوية الدفاتر محاسبياً. هذه الوظائف هي الوحيدة المتوافرة حالياً لهذه المصارف، ولا يمكن إسناد أي دور آخر لها سواء بسبب انعدام كفاءتها الذي أوصلها إلى الحال الراهنة من «الزومبي» وسحب معه ودائع الناس رهينة، أو بسبب الحقيقة التي لا يتقبّلها المصرفيون وهو أنه لم تعد لديهم الموارد للعمل، لا ثقة الزبائن متوافرة، ولا أموال جديدة يمكن إقراضها في السوق، ولا عملة جديدة يقبل السوق أن يتداول بها. باختصار لم يعد بإمكان المصارف القيام بدور الوساطة المالية. حالياً الدور الوحيد المطلوب منها، والذي رسمه لها مصرف لبنان للقيام به هو إدارة الصناديق وفق سعر الصرف الذي يحدّده هو والذي من شأنه تقليص الخسائر بالدولار.

ما المقصود بالخسائر بالدولار؟ هي الدولارات التي استقطبتها المصارف من الزبائن مقابل فوائد مغرية، ثم وظّفتها لدى مصرف لبنان مقابل هوامش من الفائدة مغرية أيضاً. أما مصرف لبنان فقد أنفق هذه الدولارات من أجل تمويل عمليات تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وتمويل العمليات التجارية مع الخارج، وتمويل التحويلات إلى الخارج بجميع أشكالها مثل تحويلات العاملين الأجانب في لبنان، وتحويلات الأرباح المصرفية وتحويلات... بمعنى أوضح، اللبنانيون كانت لديهم قدرات شرائية تتيح لهم الحصول على السلع المستوردة بأقل من قيمتها الفعلية لو كان سعر الصرف متحرّكاً، فاشتروا السلع الغذائية والملابس الفاخرة، وسافروا إلى الخارج للترفيه والسياحة، واستوردوا سيارات رباعية فخمة. كذلك اشترينا فيول أويل، وبنزين، ومازوت، وآلاف السلع والخدمات بسعر صرف ثابت. كيف كنّا ندفع ثمن هذه السلع والخدمات؟ بالدولار الآتي من الخارج، سواء من المغتربين، أو من الاستثمارات الأجنبية على سبيل المثال. كلما أنفقنا دولارات أكثر، أصبحنا بحاجة إلى استقطاب إضافي لودائع جديدة لتغطية الودائع القديمة التي تبخّرت. التبخّر بالدولارات لا يعني أن هذه الأموال اختفت، إنما هو يشير إلى أن هذه الأموال لم يعد يقابلها سوى أصول محلية غير قابلة للاستعمال الخارجي، وبالتالي لا يمكن تقييمها بالدولار، إنما كنّا نعيش وهماً اسمه «الدولار المحلي» الثابت السعر مقابل الدولار الطازج.

الفرق بين موجودات المصارف بالدولار، وبين التزاماتها بالدولار، هي بجزء كبير منها تُعدّ خسائر، وهي موظّفة أيضاً بجزء كبير منها لدى مصرف لبنان. فالمصارف كانت تعيد توظيف الودائع التي أتت من الخارج، لدى مصرف لبنان. القسم القليل من هذه الأموال جرى توظيفه في الاقتصاد، أي إقراضه للقطاعات الاقتصادية. حتى إن جزءاً كبيراً مما أُقرض كان يصبّ في القطاعات العقارية أو الديون المكفولة بضمانات عقارية. بمعنى ما، كانت غالبية عمليات الإقراض معتمدة على أسعار العقارات. نفخ القيم العقارية، كان فيه مصلحة للمقترض للحصول على مبلغ أكبر، وفيه مصلحة للمصارف للحصول على نسبة تغطية أعلى. لا جدال في أن هذا المسار كان قائماً، ولا يزال. ففي عزّ الانهيار الحاصل اليوم، المصارف هي أبرز مستحوذ على العقارات المعروضة للبيع في السوق، وهي العارض الأكبر لمخزون العقارات المتاح. المصارف تستحوذ على العقارات استيفاء لديون الزبائن على أساس تسعير بالدولار المحلي، وتعرضها للبيع بسعر أعلى وبشرط أن يكون التسديد بالدولار النقدي أو ما يسمى «الفريش».

هذا المسار هو جزء مما تقوم به في إطار مهمتها الثانية: تسوية الدفاتر محاسبياً. المهمة الأولى تولاها مصرف لبنان عندما خلق أسعار صرف مختلفة وأتاح سحب الودائع على سعر لا يتجاوز 3900 ليرة مقابل الدولار الواحد. هذه العملية تتيح له تقليص الموازنات المصرفية، والخسائر بنحو 5 مليارات دولار سنوياً. وبالتالي، فإنه لا يقع على عاتق المصارف سوى تسديد الأموال بالليرة للمودع، وقبض الأموال منه عند تسديد دفعات قروضه. لا تسليفات جديدة، ولا توظيفات جديدة... لا دور لأي مصرف حالياً في الاقتصاد. فالمصارف لا تعمل حالياً سوى للتحصيل. الديون العالقة. الديون المتعثّرة. الديون غير المصنّفة. ثمة الكثير من الحسابات التي تسعى المصارف، في إطار المهمة الثانية، لمنع تصنيفها على دفاترها كقروض متعثّرة وإبقائها كديون عاملة من خلال إعادة جدولتها، أو لتسويتها من خلال إتاحة تسديدها بشيكات مصرفية بالدولار. الوقاحة بلغت أن المصارف باتت تطلب الشيكات المصرفية مقابل الديون، لا أنها باتت تسحب من حسابات ادخار الزبائن أموالاً لتسديد دفعات متأخرة، رغم أن هذه القروض مقابلها ضمانات ولم يسمح صاحب الحساب بسحب مدّخراته التي قد تكون آخر مصدر للاستمرار بالحياة، ومن دون أي مقدّمات قانونية.

هكذا تصبح إعادة هيكلة النظام المصرفي، أمراً ضرورياً ومهماً بعكس الكلام السائد عن إعادة هيكلة المصارف المفلسة نفسها. المهم إعادة هيكلة بنية النظام المصرفي وفق حاجات المجتمع والاقتصاد. لبنان بحاجة إلى مصارف جديدة، وعملة جديدة وذلك لن يحصل قبل أن يحدّد أي اقتصاد يريد.

مرفأ بيروت
أيّ دور إقليمي؟ لأيّ اقتصاد؟

محمد وهبة

أيّ مرفأ نريد؟ بأيّ دور إقليمي؟ لأيّ اقتصاد ولأيّ مجتمع؟ هذا هو السؤال الوحيد الذي لم يطرحه البنك الدولي في تقريره الصادر أخيراً بعنوان: «إصلاح وإعادة بناء قطاع الموانئ في لبنان: الدروس المستفادة من الممارسات العالمية». التقرير بسيط ويكاد يكون ساذجاً. بما يطرحه هو تطوير مرفأ بيروت وفق مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص المشار إليه بـ«مرفأ المالك». البنك الدولي يحاول التمييز بين الخصخصة الشاملة للمرفأ، وبين السيطرة الشاملة للقطاع العام. يقدّم خيار «مرفأ المالك» كحل وسطي خارج الوظيفة الاقتصادية - الدولية التي يفترض أن يتمتع بها أي مرفأ. أصلاً، إن الهدف من تقديم برامج «الشراكة» أو التي تُسمى «PPP» هو تقديمها بهذه البساطة. كأنها تسوية ساذجة. فالمسألة ليست بهذه البساطة. لا يمكن التعامل معه خارج إطار الوظيفة الإقليمية، ولا يمكن أيضاً أن يغلب اعتبار تطويره من أجل خدمة بيروت وضواحيها، حيث يرتفع التركّز السكاني والنشاط الاقتصادي. يجب النظر إلى مرفأ بيروت وإدارته وتشغيله انطلاقاً من دوره. كان مرفأ بيروت، أيام الاستعمار، يؤدّي دوراً مهماً بين إزمير والإسكندرية، وقد أنشئت سكّة الحديد لربطه بالشام عبر الجبل والبقاع. هكذا كان يسهم في تشكّل المجال الإقليمي، لكنه تعرّض لأكثر من ضربة: البريطانيون «خلقوا» مرفأ حيفا في مواجهة الفرنسيين، ثم قرّرت سوريا لاحقاً، ألا تخضع لقطبية مرفأ بيروت وحده، فأسست مرفأي طرطوس واللاذقية وبنت شبكة مواصلات تربطهما بحلب. وفي العقود الأخيرة، تحوّلت مسارات إنتاج السلع وخطوط تصديرها فأصبحت حركة شحن البضائع عبر المتوسط، أقلّ من تلك الوارة إلى مرافئ الخليج من الصين وكوريا وسواهما. ففي ظل هذه التحوّلات الإقليمية، كيف يجب التعامل مع مرفأ بيروت؟ هل يجب التركيز على شكل إدارته لإعادة تشغيله وفق المنطق السائد في التسعينيات؟ أم يجب أن تكون إدارة المرفأ مرتبطة بالهدف من وجوده أساساً وبدوره الإقليمي والمحلي؟ لا مبرّر لعدم الأخذ بهذه الوقائع في نقاش كهذا. قد لا تكون هناك وحدة اقتصادية معزولة عن النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بل هو معبر لأكثر من 70% من البضائع الواردة إلى لبنان في اتجاه مناطق التخزين والاستهلاك. المرفأ بهذا المعنى، يشبه محافظتي بيروت وجبل لبنان في اكتظاظهما السكني وفي تركّز النشاط الاقتصادي - الصناعي والاستهلاكي والسياحي. ومرفأ بيروت أيضاً هو مقاطعات طائفية وطبقية أيضاً. قوى السلطة تملك حصصاً فيه كأنه أسهم ملكية. ومخلّصو البضائع يسيطرون على عمليات التهريب فيه انطلاقاً من انتماءاتهم الطائفية والمذهبية وعلاقاتهم مع رجال الأعمال أيضاً. لذا، فإن الأمل بتطوير المرفأ يجب أن يكون أملاً بتطوير النظام بكامله. وبالتالي فإن السؤال الصحيح: أي مرفأ نريد لأي اقتصاد؟ وأي مرفأ نريد لأي مجتمع؟

البنك الدولي، مثله مثل جهات خارجية ومحلية لا ترى في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية سوى أدوات لنقل الثروة وتحويلها من يد إلى أخرى، يتحجّج البنك الدولي ببيروقراطية القطاع العام، وافتقاره إلى التمويل، وخلق القيمة المضافة، لكن سعيه يندرج ضمن المافيا المؤسساتية، ولا يختلف كثيراً عن الضغوط الفرنسية التي مورست على البنك الدولي من أجل التراجع عن «تفضيل» خيار إدارة المرفأ عبر «مرفأ المالك». ورغم أن هذا الخيار هو نوع من أنواع الشراكة مع القطاع الخاص، أي أحد فروع «الخصخصة»، إلا أن وجهة نظر الإدارة الفرنسية أن تكون هناك خصخصة شاملة تتيح لإحدى الشركات المقرّبة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، السيطرة على المرفأ. هذه الشركة يمثّلها شخص لبناني كان معه على متن الطائرة الخاصة التي أقلّته إلى لبنان في زيارته الأولى بعد انفجار المرفأ. ما يريده الفرنسيون هو حصة مباشرة في المرفأ على الطريقة اللبنانية انطلاقاً من اهتماماتهم المتعلقة بالسيطرة على المتوسط وخطوط النقل عبره. لكن البنك الدولي لا يمكنه الترويج مباشرة للفرنسيين أو لغيرهم، بل هو يروّج للفكرة. البنك الدولي مؤسسة تعمل على أسس أيديولوجية. لا يعمل بأسلوب المافيا الاعتيادي. ربما يكون مافيا مؤسساتية - منظّمة.

أياً يكن الحال، يمثّل مرفأ بيروت، أيضاً، حقبة تثبيت سعر الليرة مقابل الدولار على سعر 1507,5 ليرات وسطياً. منذ نهاية الحرب الأهلية كان تثبيت سعر الليرة يمثّل قوّة شرائية واستهلاكية هائلة تُموّل عبر معبر أساسي هو مرفأ بيروت. ضمان تدفق السلع إلى مرفأ بيروت يغطي حاجات المقيمين المرفهين بثبات سعر الليرة مقابل الدولار. هذه الأهمية مستجدّة مقارنة مع وجود المرفأ التاريخي، لكن التحوّلات التي طرأت على الدور الإقليمي وعلى الاقتصاد المحلي، تبرّر طرح أسئلة من نوع آخر. في المقابل، يبرّر البنك الدولي طروحاته الساذجة بهدف ضمان عدم تكرار حادثة الانفجار. بدا كأنه يحمّل مسؤولية الانفجار للإدارة الحالية. ألا يعلم البنك الدولي أن الإدارة الحالية هي بمثابة «لجنة جرد» انتقلت إليها مهام إدارة امتياز المرفأ من دون تحويله إلى مؤسسة عامة؟ وهو يعتقد أن تفضيل خيار «المرفأ المالك» الذي ينطوي على امتيازات متنوّعة تمتدّ على 30 سنة، انطلاقاً من أن خيار الخصخصة الشاملة سيثير مشاكل جوهرية. بهذا الكلام يشير البنك الدولي إلى التوزيع الطائفي للحصص التي ستنتج عن خصخصة مرفأ بيروت بشكل شامل. يفضل البنك أن تكون الإقطاعات الطائفية متسلّلة داخل هيكل الإدارة العامة بدلاً من إعلان وجودها في القطاع الخاص. الغرابة أيضاً في أسباب أخرى يقدّمها البنك الدولي لشطب فكرة «المرفأ الخاص»، إذ يقول إن هذا النموذج يخلق احتكاراً ولا يسمح للحكومات بالدفع في اتجاه استراتيجيات تناسبها ويصعب عليها التحكّم بسياسات التعرفات... لكنه لا يسبغ هذه المسألة على الامتياز الذي ستحصل عليه الشركات وفق نموذج «المرفأ المالك»! أليس الامتياز هو الطريق نفسه نحو الاحتكار الخاص؟

بالنسبة إلى الداخل اللبناني، ليس مرفأ بيروت وضواحيها فقط. ربما الأجدى أن يكون مرفأ طرابلس مرتبطاً بخطوط التجارة الخارجية عبر حمص، وأن يكون مرفأ الزهراني مرتبطاً بخطوط التجارة عبر جنوب سوريا - الأردن، ومنافسة قناة السويس. ببساطة، المرفأ لا يجب أن يكون مكبّاً للمدينة. صحيح أنه استعاد بعضاً من أهميته الإقليمية خلال الحرب في سوريا، لكن لا يمكن تجاهل الاعتبارات المتعلقة بالدور الإقليمي. أن يكون مرفأ بيروت مرفأً رئيسياً في استقطاب السلع وتصديرها، أو يكون مرفأ ثانوياً لإعادة التوزيع عبر التجزئة. كل هذه الاعتبارات هي التي تحدّد الشكل المؤسساتي للمرفأ.

ولا يجب أن نغفل أيضاً أن المرفأ

> **ربما الأجدى أن يكون مرفأ طرابلس مرتبطاً بخطوط التجارة الخارجية عبر حمص، وأن يكون مرفأ الزهراني مرتبطاً بخطوط التجارة عبر جنوب سوريا - الأردن، ومنافسة قناة السويس**

إنتاجية مرفأ بيروت مقارنة مع مرافئ المنطقة

	معدل الحاويات في السفينة الواحدة 2017/01 - 2018/06	معدل الحاويات في السفينة الواحدة 2018/07 - 2019/12	عدد تحركات الناقلات في الساعة 2017/01 - 2018/06	عدد تحركات الناقلات في الساعة 2018/07 - 2019/12
بورسعيد	1343	1102	53,7	55,3
بيروت	1,011	1,031	48,3	45,9
مرسين	972	871	46,8	54,8
حيفا	1120	1024	43,8	44
بيرايوس	1116	1020	43	47,9
دمياط	750	744	3508	34,8
طرابلس	347	126	29,7	48,7
ليماسول	425	343	24,9	25,7

المصدر: البنك الدولي

78%

هي النسبة من واردات لبنان التي يتلقاها مرفأ بيروت و48% هي النسبة من صادرات لبنان التي تصدّر عبره

نماذج إدارة المرافئ

	بنى تحتية	بنى فوقية	عمّال المرفأ	جوانب أخرى
المرفأ العام	عام	عام	عام	عام
مرفأ الادوات	عام	عام	خاص	عام
المرفأ المالك	عام	خاص	خاص	خاص
المرفأ الخاص	خاص	خاص	خاص	خاص

المصدر: البنك الدولي

	نقاط الضعف	نقاط القوة
المرفأ العام	استعمال الموارد بشكل غير فعال، وجود نقص في الاستثمار بسبب تدخل الحكومة والاعتماد الكلي على ميزانيتها	تكون مهمتا تطوير البنى الفوقية ونقل البضائع من مسؤولية الجهة نفسها
	لا استفادة من خبرات القطاع الخاص	عادة ما يكون للمرافئ عوائد كبيرة، ما يزيد دخل الدولة
المرفأ الاداة	تتم عملية نقل البضائع بالتشارك بين القطاعين العام والخاص، ما يؤدي الى حصول مشاكل بسبب التداخل في المسؤوليات	الاستثمارات في البنى التحتية والمعدات هي مهمة الدولة، وهذا يعني التوفير من خلال تجنب تكرار المنشآت الوظيفية
	لا تمتلك الشركات المشغلة معدات رئيسية، لذلك تظهر كأنها فقط مجمع عمالي، فلا تتطور ميزانياتها. وهذا يسبب عد الاستقرار ويحد من التوسع المستقبلي للشركة	
المرفأ المالك	خطر تخطي القدرة الاستيعابية نتيجة للضغط من تعدد المشغلين الخاصين	الشركات المشغلة الخاصة أكثر قدرة على التعامل مع متطلبات السوق
	خطر سوء تقدير التوقيت المناسب لإضافات القدرة الاستيعابية	الاختيار التنافسي لأصحاب الامتياز يحقق أفضل قيمة مقابل المال
المرفأ الخاص	الحكومة لديها قدرة محدودة على السيطرة على السلوك الاحتكاري	أقصى قدر من المرونة فيما يتعلق بالاستثمارات وعمليات تشغيل المرفأ
	تفقد الحكومة قدرتها على تنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية طويلة المدى فيما يتعلق بأعمال المرفأ	لا تمويل حكومي مباشر لتطوير المرفأ
		تطوير المرفأ وسياسات التعرفة موجهة لتلبية حاجات السوق

المصدر: البنك الدولي

مقال

بيروت: المدينة والمرفأ وشبكة النقل

علي الزين *

بالإضافة إلى الأضرار المادية والمعنوية الهائلة التي نتجت من انفجار مرفأ بيروت، أثار هذا الحدث المفاجئ أسئلة عدّة بخصوص المرفأ بحد ذاته. طاولت هذه الأسئلة، الحلول المرجوّة لإعادة إعماره، هيكلته، إدارته... من دون أن تتطرق النقاشات إلى اعتبار الأمر فرصة لإعادة النظر في شبكة النقل التي تخدم المرفأ خارج أسواره.

بعكس الأغلبية الساحقة من المرافئ التي تُعتبر رئيسية في دولها، لم ينعم مرفأ بيروت، منذ اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، ببنى تحتية خاصة به لإخراج وإدخال البضائع (والركاب) إليه. إن شبكة النقل التي تؤمّن دخول البضائع إلى السوق اللبنانية أو خروجها نحو الدول العربية عبر المرفأ، تقتصر على الطرقات التي تؤدّي إليه والتي تتقاسمها الشاحنات مع السيارات حتى مدخله. الحديث هنا هو عن أوتوستراد بيروت - الشمال، وتحديداً عند مخرج بيروت الشمالي من وسط المدينة حتى «الفوروم دو بيروت» حيث يتلاقى الأوتوستراد مع الشريان الثاني، أي أوتوستراد إميل لحود الذي يصل مدخل بيروت الشرقي (من جهة البقاع) بالمرفأ. وجود الطرقات المؤدّية إلى مداخل المرفأ على مدخلين رئيسيين لبيروت وتمحورهما حول واحدة من أكثر النقاط ازدحاماً (من شارل الحلو حتى الدورة) يشكّل نقطة الضعف الأساسية لشبكة النقل المؤدية إلى المرفأ.

رغم وضوح هذه المشكلة وأثرها السلبي على حركة دخول وخروج البضائع وعلى حركة السير في محيطه، إلا أنه لم تُجرَ حتى الآن، أي دراسة تهدف إلى إجراء نقلة نوعية في شبكة النقل المؤدية إلى المرفأ بعكس ما جرى في مرفأ طرابلس حيث تم وضع دراسات في السنوات الأخيرة تظهر إمكانية ربطه بالحدود السورية عند نقطة العبودية عبر سكة حديد تعيد إحياء جزء من خط طرابلس-حمص الذي توقف جراء الحرب الأهلية اللبنانية. بل أكثر من ذلك، وخلال مؤتمر «سيدر» في عام 2018 تم الاتفاق على أن يخصّص 1% من أموال المؤتمر لتمويل هذا الخط (يصعب الجزم بأن المشروع كان سيُنفّذ حتى لو جاءت أموال «سيدر»).

ويذكر أنه منذ نحو 120 سنة كان مرفأ بيروت ينعم بخط سكك حديد تم تأسيسه عام 1903 ليوصل أرصفته بمحطة بيروت الرئيسية بهدف ربطه بخط بيروت -دمشق - حوران، تسهيلاً لاستجرار القمح والحبوب من الشمال السوري إلى المرفأ.

ويضاف إلى شبكة النقل الضعيفة، وجود المرفأ ضمن محيط سكاني - تجاري -سياحي، حيث تنتشر بكثافة، المباني السكانية والأثرية كما المحال التجارية والشركات والمؤسسات السياحية والدوائر الرسمية ضمن قُطُر لا يتجاوز الكيلومتر الواحد، وفي بعضها تقلّ هذه المسافة إلى عشرات الأمتار كما هو الحال في الكرنتينا. وما الدمار الهائل الذي طاول هذا الحي والجميزة، مار مخايل، الأشرفية، وسط بيروت... جراء الانفجار، سوى دليل على مدى تقارب هذه الأحياء من المرفأ.

إن وجود هاتين الخاصّتين (ضعف شبكة النقل المؤدّية للمرفأ وموقعه الجغرافي ضمن محيط مدني عمراني كثيف) يجعل مرفأ بيروت يبدو بعيداً عن الخصائص التي تمتاز بها غالبية المرافئ الرئيسية في العالم والتي تتمتع بشبكة مواصلات خاصة بها: قطار بضائع وركاب يخدم المرفأ، طرق مخصّصة للمرفأ ومحيطه، فضلاً عن بُعد الأماكن السكنية والتجارية عنه، ما عدا ما له علاقة مباشرة

> **إنشاء شبكات نقل تربط بيروت بالمدن الأخرى وصولاً إلى شبكة القطار السورية، أو اتخاذ قرار جريء بنقل المرفأ شمالاً أو جنوباً**

بالعمل فيه... كما أنه يحرم بيروت أن تكون مدينة مرفئية بما تحمله هذه الصفة من موجبات تنظيمية على الصعيد العمراني والاقتصادي أو حتى الاجتماعي والسياسي.

إزاء هذا «الضعف» يظهر تساؤل حول ما يمكن فعله حالياً في ظل وجود جزء من المرفأ خارج الخدمة، والكلام عن مخطط إعادة إعماره.

في الواقع، للأسف، إن التمدّد العمراني والكثافة اللذين يلفّان المرفأ، بالإضافة إلى الضغوط المهولة على شبكة الطرق لا تجعل تخصيص شبكة نقل خاصة للمرفأ بالأمر السهل وذلك يفرض علينا خيارين أحدهما أصعب من الثاني؛

- الأول، هو البدء بإرساء شبكتَي نقل. الأولى تعتمد على نظام نقل حضري متكامل في بيروت الكبرى قوامه نظام نقل مشترك جماعي ولَنْ يعود إلى تقليل التنقلات بالسيارات وتخفيف الزحمة. والثانية، قوامها نظام نقل مشترك يعتمد أساساً على القطار للركاب والبضائع لربط بيروت بالمدن اللبنانية الأخرى، وبشبكة القطار السورية، ومنها بشبكات الدول المجاورة، ثم ربط المرفأ بهاتين الشبكتين. بذلك يتم تخفيف الضغط عن شبكة الطرق في بيروت وبالتحديد تلك المؤدية إلى المرفأ، ويقلّل الكمّ الهائل من الشاحنات على الطرق، ما يسهّل دخول وخروج الأفراد والشاحنات المتبقية إليه (أحياناً يكون نقل البضائع بالشاحنات أرخص وأسرع من القطار خصوصاً في المسافات القريبة وعلى المسارات القليلة الزحمة).

لا يجب هنا إغفال ما لهذه الخطوة من أهمية على صعيد تخفيف السير على المحاور الرئيسية ضمن بيروت، لكن أيضاً على الأوتوسترادات الرئيسية (باتجاه الشمال والبقاع) كما أثرها الإيجابي على تحسين السلامة المرورية.

- الخيار الثاني هو أخذ قرار جريء، بنقل المرفأ من مكانه الحالي إلى منطقة أخرى شمال بيروت الكبرى أو جنوبها. إن قراراً كهذا، بالإضافة إلى ما يتطلبه من جرأة، إلا أنه أيضاً يجب أن يترافق مع خطة شاملة لإعادة تنظيم أحياء رئيسية من العاصمة وللمنطقة المنوي اختيارها لإنشاء المرفأ الجديد. كما يحتّم أيضاً ربط المرفأ بشبكة نقل خاصّة به، قوامها قطار بضائع وطرق مخصّصة للشاحنات تبعده عن المناطق السكنية.

إن هذا الخيار يساهم في إعادة تنظيم وترتيب بيروت وتخفيف الضغط عنها كما يسهم بإنعاش المنطقة المختارة للمرفأ الجديد ويفسح المجال لتخطيطها بطريقة سليمة لتفادي الوقوع بما حصل في حالة مرفأ بيروت. بعيداً عن الشق التقني للموضوع، إن كلّ ما يُخشى في هذا القرار هو الحساسيات الطائفية والمناطقية التي سترافقه، وقد شهدنا أحداثاً مماثلة مع الحديث عن توسعة الأحواض في مرفأ طرابلس منذ بضع سنين.

الخيار الأخير هو الإبقاء، على المرافئ كما هي مع توزيع ثقل الاستيراد والتصدير في لبنان على عدة مرافئ أبرزها طرابلس وصيدا. ولكن في بلد صغير جغرافياً وهزيل اقتصادياً مثل لبنان يبدو هذا الخيار صعباً وغير مجدٍ.

في الظرف الراهن محلياً وخارجياً، لا نملك ترف الوقت بتاتاً، لذا يجب التحرك بسرعة للانطلاق في خطة إعادة إعمار المرفأ بالترافق مع وضع خطّة نقل خاصة به لما لذلك من نتائج إيجابية متوقّعة على الصعيد المحلي وعلى صعيد التنافس الإقليمي أيضاً، لأن المرافئ الأخرى تتوقع تطوّراً قريباً، ولا سيما مرفأ حيفا في فلسطين المحتلة وسط الحديث عن مشروع قطار سيربطه بدول الخليج، بعد توقيع اتفاقيات التطبيع بين هذه الدول والكيان الإسرائيلي منذ بضعة أسابيع.

* باحث متخصص في النقل

البنك الدولي يدفع نحو الـ«PPP»

المرفأ العام

المرفأ العام، هو نموذج يعتمد إدارة المرافئ عبر دمج الإدارة مع التشغيل، حيث تصبح المسؤولية عن عمليتي الإدارة والتشغيل منوطة بجهة رسمية واحدة، وعلى هذه الجهة أن تؤمّن كل الخدمات المطلوبة لتسيير نظام عمل المرفأ. هذا النوع من المرافئ يكون عادةً تحت إمرة وزارة النقل، فتكون هي الجهة المالكة للمرفأ والمسؤولة عن صيانة وتشغيل كل أصوله (الثابتة والمتحركة)، كما أن كل أعمال المرفأ ينفّذها عمّال تعيّنهم هذه الجهة .

هذا النوع من الإدارة لا يزال سائداً في بعض مرافئ الدول النامية، إلا أن هناك العديد من المرافئ في طور التحول نحو هيكلية "المرفأ المالك"، مثل مرفأ "كولومبو" في سريلانكا، ومرفأ "نهافا شيفا" في الهند، ومرفأ «دار السلام» في تانزانيا. وبحسب البنك، «يعتبر نموذج المرفأ العام أقلّ فعالية، لأنه يُقصي القطاع الخاص الذي يتميّز بدينامية الحركة والتطوير».

المرفأ المالك

يتّسم نموذج المرفأ المالك بتوجهه نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فتعمل إدارة المرفأ كجهة تنظيمية وكمالك لأرض المرفأ، وفي المقابل تكون عمليات تشغيل المرفأ من مسؤولية شركات خاصّة. ويتم تأجير البنى التحتية أو تلزيمها الى شركات تشغيل خاصة أو إلى قطاعات مثل قطاع المصافي ومحطات الخزّانات والمصانع الكيميائية.

وتقوم الشركات المشغلة الخاصة بتوفير وصيانة البنية الفوقية الخاصة بها، بما في ذلك (الملكاتب، السقائف، المستودعات، محطات شحن الحاويات، الورش). تقوم هذه الشركات بشراء وتركيب المعدات التي تتطلبها أعمالها، مثل الرافعات الجسرية. وتتيح عقود الامتياز الطويلة الأجل، التي تصل إلى 30 عاماً، للمشغلين إنشاء بنى تحتية جديدة للمرفأ (أرصفة ومحطات) ويمكنهم تشغيلها حتى إعادتها إلى إدارة المرفأ عند انتهاء عقد الامتياز. ويتم توظيف عمال الرصيف من قبل الشركات المشغّلة.

وهناك أمثلة عديدة عن مرافئ تعمل بهذا النظام، منها: روتردام، أنتويرب، نيويورك، سنغافورة، ميناء طنجة.

المرفأ الادوات

في نموذج مرفأ الأدوات تمتلك الإدارة كل البنى التحتية والفوقية للمرفأ، بما في ذلك معدات نقل البضائع مثل رافعات الرصيف والرافعات الشوكية، كما أنها مسؤولة عن تطوير هذه البنى وصيانتها. في العادة، يقوم عمّال إدارة المرفأ بتشغيل جميع المعدات المملوكة لها، فيما هناك عمليات أخرى، كنقل البضائع إلى متن السفن أو تنزيلها على الرصيف، يتم تنفيذها من قبل شركات خاصة يتعاقد معها وكلاء الشحن أو أطراف آخرون معتمدون من قبل إدارة المرفأ

المرفأ الخاص

يقوم نموذج المرفأ الخاص على دمج مسؤوليتي الإدارة والتشغيل في هيكلية إدارية واحدة، لكن تحت ملكية شركة خاصّة، من دون أن تضطر إلى تقديم تقارير إلى الجهات الرسمية خارج إطار الالتزام بقوانين الشركات الخاصة وأنظمة العمل. وقد تحتفظ السلطات العامة أحياناً بنسبة ضئيلة من السيطرة على قرارات إدارية معينة، من خلال ما يسمى «ترتيبات المشاركة الذهبية»، إلا أنه بشكل عام، تعمل شركة المرفأ بشكل كامل من منطلق تجاري مع محدودية كبيرة للتدخل الحكومي.

وعلى مستوى السياسات الحكومية، يعتبر نموذج «المرفأ الخاص» أكثر فعالية في حالتين خاصّتين هما:

1- عندما يكون المرفأ جزءاً من سلسلة توريد صناعية متكاملة، مثل صناعات الخامات المعدنية أو المنتجات البترولية، ومخصّصاً للتعامل مع سلعة محدّدة.

2- عندما يكون هناك عدد كافٍ من المرافئ المتنافسة على حركة المرور على طول الخط الساحلي الوطني، بما يسمح بتطبيق «الضغط التنافسي»، وفي هذه الحالة تكون الحكومة مقتنعة بأن الاحتياجات الاقتصادية سيتم تحقيقها على هذا المستوى بطريقة موثوقة وفعالة لجهة الكلفة.

الأسر تصارع الفقر

تفرض الأزمات تعديلاً في أنماط الاستهلاك. ففي لبنان لم يعد التمييز بين الأساسيات والكماليات هو المقياس الفعلي، بل يصبح الحصول على الغذاء الكافي هو الأولوية القصوى. الخيارات المتاحة باتت مقتصرة على تقليص عدد الوجبات والتخلّي عن بعض أنواع الغذاء أو تقنين الحصول عليه، فضلاً عن تخلّي الراشدين عن بعض وجباتهم من أجل صغارهم. هذا الأمر ليس تعديلاً هامشياً في بنية المجتمع، بل هو مجزرة اجتماعية اسبابها ليست مرتبطة بارتفاع الاسعار فحسب، إنما البطالة ايضاً. في الفترة ما بين تموز وآب، صرّحت الاسر المقيمة في لبنان بان 40% منها تعاني من صعوبات في الوصول إلى الغذاء، وان السبب الأساسي هو نقص المال، و55% من الاسر قالت إنها لا تملك كميات كافية، بينما 19% تعاني من انظمة غذائية غير كافية. عمق الأزمة ووتيرة تدهورها قد يفرضان تعديلاً اسوأ على السلوك الاجتماعي

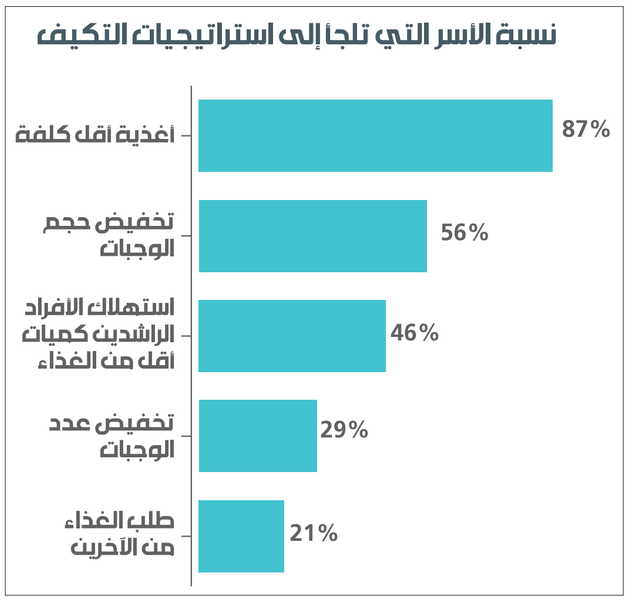

ماهر سلامة

عندما تصرّح 87% من الأسر المقيمة في لبنان بأنها باتت تحصل على غذاء أقلّ كلفة وعلى نوعيات لا ترغب فيها، وعندما تقول 54% من الأسر إنها خفّضت عدد الوجبات مقابل 46% منها صرّحت بأنها خفّضت عدد وجبات الراشدين من أجل تغذية الصغار، فهذا مؤشّر واضح إلى الكارثة الاجتماعية المقبلة. حتى الآن، ورغم الفقر والبطالة وضيق الموارد المالية، فإن الأسر تُكافح عبر تعديل أنماط استهلاكها الغذائي. لكن المشكلة أن انحدار الأزمة لم يتوقّف بل توقف البحث عن خطة إنقاذ تعترف بالخسائر وتوزّعها بشكل عادل وترسم مساراً للخروج.

الفقر الغذائي

الأزمة فرضت تعديلاً قسرياً على سلوك الأسر. قلبت أولوياتهم. الغث من قاموسهم كلمة «كماليات». موازنات الأسر صارت محدودة، ما فرض عليها المفاضلة بين الأساسيات حصراً: نشتري لحمة مرّة اسبوعياً أو مرّة شهرياً؟ هل نشتريها طازجة أو مجمّدة (أرخص)؟ ماذا عن الدجاج و السمك؟ هل نشتري أنواعاً من الفاكهة أم نكتفي بالأرخص عندما يتوافر المال؟ فمن أفراد الأسرة سيحصل على عدد وجبات كاف؟ من سيأكل ماذا؟ ثمة العديد من الأسئلة التي تقف الأسر أمامها بعجزٍ واضح. تتم عملية المفاضلة بهدف الاستمرار. الصمود في مواجهة الجوع. الخيارات أحلاها مرّ. فمع ازدياد معدلات الفقر المدقع، بحسب تقارير المؤسّسات الدولية (إسكوا، البنك الدولي...)، انزلقت نسبة كبيرة من الأسر المقيمة في لبنان نحو الفقر. نسبة الفقراء باتت تصل إلى 50% من بينهم 23% يعيشون في فقر مدقع، ومن بينهم أيضاً أسر كانت تصنّف في الطبقة الوسطى.

> **46 % من الاسر ابلغت منظمة الاغذية العالمية اضطرارها إلى تقليص استهلاك الافراد الراشدين من الغذاء**

بحسب منظمة الغذاء العالمية، فإن مؤشرات الأمن الغذائي تدهورت في لبنان بحسب تقريرها الأخير بعنوان «تقييم الأمن الغذائي تموز - آب 2020». فقد ازداد عدد الأسر التي تعاني من صعوبات في الحصول على الغذاء، والذين يحصلون على نظام غذاء غير كاف أيضاً. في مواجهة ذلك، لجأت الأسر إلى آليات خاصة تتيح لها التكيّف، مثل «التحوّل نحو استهلاك أنواع غذاء منخفضة الكلفة، أو أنواع غذاء غير مفضّلة، وتقليص الحصص الغذائية لكل وجبة وغيرها من الطرق التي تخفّف كلفة الغذاء» وفق تقرير صادر عن المنظمة.

من أبرز الأسباب المباشرة التي عبّرت عنها الأسر لتبرير التعديلات على سلوكها الغذائي، عدم توافر الأموال. بحسب تقرير المنظمة، صرّح أكثر من 49% من الأسر بأن نقص الأموال هو السبب الأساسي في تدهور نوعية وكمية الغذاء الذي يحصلون عليه. 19% من الأسر أشارت إلى ارتفاع الأسعار و9% عزت الأمر إلى «جائحة كورونا». يُعدّ تدهور القدرة الشرائية من أبرز الأسباب. فالشحّ المالي وارتفاع الأسعار مرتبطان مباشرة بهذا التدهور. كذلك يُعدّ ارتفاع معدلات البطالة مؤشراً أساسياً. فقد كانت تقديرات معدلات البطالة تشير إلى 25% قبل 17 تشرين الأول 2019 وفقاً لأرقام صادرة عن «الدولية للمعلومات»، أما منظمة الغذاء العالمية فقد أشارت إلى أن معدلات البطالة بلغت 49%.

تأتي هذه التقديرات بعد انفجار الأزمة التي أجّجها الإقفال الناتج من انتشار جائحة «كورونا»، وفوقها انفجار مرفأ بيروت في 4 آب. في الفترة نفسها، بلغ سعر الصرف أقصى ذروته. بحسب موقع «Lebaneselira.org» بلغ سعر صرف الدولار الواحد في 3 تموز 9900 ليرة، وبلغ حدّه الأدنى 6500 في 13 آب. في مطلع الأسبوع الثاني من شهر تشرين الأول عاد إلى الارتفاع مسجلاً 9000 ليرة، لكنه منذ مطلع آب ولغاية 10 كانون الأول كان يتحرّك بين 8500 ليرة و6500 ليرة. غير أن ما زاد من حدّة الأزمة، اعتماد لبنان في غذائه على الاستيراد بشكل أساسي. هذا الأمر يجعل أي خضّة في قيمة العملة اللبنانية تنعكس مباشرةً على أسعار المواد الغذائية. هذا تحديداً ما حصل خلال السنة الجارية. فانخفاض سعر صرف الليرة مقابل الدولار كان سبباً رئيسياً في تضخّم الأسعار. بلغ معدّل التضخّم الوسطي منذ مطلع السنة ولغاية نهاية تشرين الأول، نحو 136% كما تشير أرقام صادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، علماً بأن معدّل تضخم أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بلغ 223%. انعكست هذه التطورات على الأسر بشكل دراماتيكي. 40% من الأسر التي شاركت في استبيان منظمة الأغذية العالمية، صرّحت عن صعوبات في الوصول إلى الغذاء والحاجات الأساسية الأخرى في الأسبوعين السابقين على الإحصاء. ولم يكن مفاجئاً أن المحافظات الموسومة بالنسبة الأكبر من الفقر كان لها النصيب الأكبر من هذه المعاناة، ففي محافظة عكار أبلغ 55% أنهم عانوا من هذه الصعوبات، وفي بعلبك - الهرمل بلغت النسبة 48%.

لكن مشاكل الأسر لا تنحصر بهذه الصعوبات، بل إن قدراتها البنيوية تضرّرت كثيراً. فقد أبلغ 55% من الأسر المستجوبة أنه ليس لديهم كميات كافية من الغذاء في منازلهم في فترة الأيام الـ14 السابقة على الاستبيان. ضمن هذا المعدل العام، سجّلت محافظة عكار أعلى نسبة من الأسر التي تملك كميات كافية من الغذاء (68%)، تليها محافظة بعلبك - الهرمل بنسبة 63%. كما أن أبناء هاتين المحافظتين هم الأقلّ قدرة على تخزين الغذاء إذ أن 37% من الأسر في كلّ منهما تعجز عن ذلك. أما لجهة المدّة التي تغطيها مخزونات الغذاء، فقد تبيّن أن 15% فقط أبلغوا بأن لديهم مخزوناً كافياً من الغذاء لمدّة تزيد عن الشهر، مقابل 27% لديهم مخزون يكفي بين أسبوعين وثلاثة، و38% لديهم من مخزون يكفي أسبوعاً أو أقل. جودة الغذاء متدنية أيضاً. 19% من الأسر تستهلك نظاماً غذائياً غير كافٍ. كذلك، إن نسبة استهلاك الأنظمة الغذائية غير الكافية أعلى عند الأسر التي أبلغت أن فرداً واحداً منها، على الأقل، عاطل من العمل، إذ أن 47% من هذه الأسر تستهلك نظاماً غذائياً غير كافٍ. كما أن 27% من الأسر التي أبلغت عن مخزون غير كافٍ من الغذاء، تعاني أيضاً من استهلاك هذه الأنظمة الغذائية غير الكافية.

في الواقع، هناك ثلاثة مستويات تعتمدها المنظمة لتصنيف الجودة: نظام غذائي فقير، نظام غذائي على الحد الأدنى ونظام غذائي مقبول. الأنظمة الغذائية الفقيرة أو تلك التي تقع ضمن الحدّ الأدنى تُعدّ غير كافية بحسب معايير المنظمة. تصنيف الأنظمة الغذائية مرتبط بعدد أيام استهلاك كل نوع من الغذاء خلال الأسبوع وهي تتضمن: بروتينات، حبوباً، فواكه، منتجات ألبان، سكّراً، خُضراً، دهوناً وموادّ غذائية أساسية (مثل الأرز والبطاطا والقمح...). فإذا كان استهلاك البروتينات بمعدّل 0,3 أيام في الأسبوع، أي حوالى يوم كل ثلاثة أسابيع، يُعدّ النظام الغذائي فقيراً، وكذلك بالنسبة إلى الحبوب 0,6 أيام، وإلى الفواكه 0,3 أيام، وإلى الألبان 0,2 أيام، والسكّر 3 أيام، والخضر 2,6 أيام، والدهون 3,9 أيام، والمواد الغذائية الأساسية 6,8 أيام. ويختلف تصنيف النظام الغذائي بحسب تغيّر معدّل عدد أيام استهلاك كل نوع من الأغذية في الأسبوع.

وفي مواجهة الأزمة تلجأ الأسر إلى آليات التكيّف. تحاول أن تتأقلم مع تدهور قدراتها الشرائية، ومع انحدار أحوالها إلى ما دون خطوط الفقر. الأمر ليس مسألة صعبة فحسب، بل هو مسألة البقاء على قيد الحياة. هو صراع من أجل الاستمرار. من بين التدابير التي اتخذتها الأسر لمواجهة الجوع والفقر، تعديل أنظمتها الغذائية. فبحسب تقرير المنظمة، أبلغ 87% من الأسر أنها تتبع تدبيراً واحداً على الأقل يُسعف نظامها الغذائي على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها وتحوّلت نحو أطعمة أقل كلفة وغير مفضّلة لديها، كما أن 54% من الأسر قررت تقليص حجم الحصّة الغذائية في الوجبة الواحدة، و46% منها اضطرت لأن تقلّص استهلاك الأفراد الراشدين من الغذاء.

إذاً، ما هي قدرة صمود الأسر؟ التقرير استخدم «مؤشّر استراتيجيات التأقلم» الذي يُحتسب من خلال الأخذ في الاعتبار صرامة وتواتر استخدام استراتيجيات التأقلم من قبل الأسر لمعرفة آليات تعاملها مع النقص في استهلاك الغذاء. تشير النتائج إلى أن محافظة عكار تحظى بأعلى مؤشّر (25) تليها محافظتا بعلبك - الهرمل والنبطية بمؤشّر (23) لكل منهما، أي أن هناك اعتماداً كبيراً على استراتيجيات المواجهة في ظل صعوبات الحفاظ على أنظمة غذائية كافية.

19%
هي نسبة العائلات المستجوبة التي لا تحظى بنظم غذائية كافية

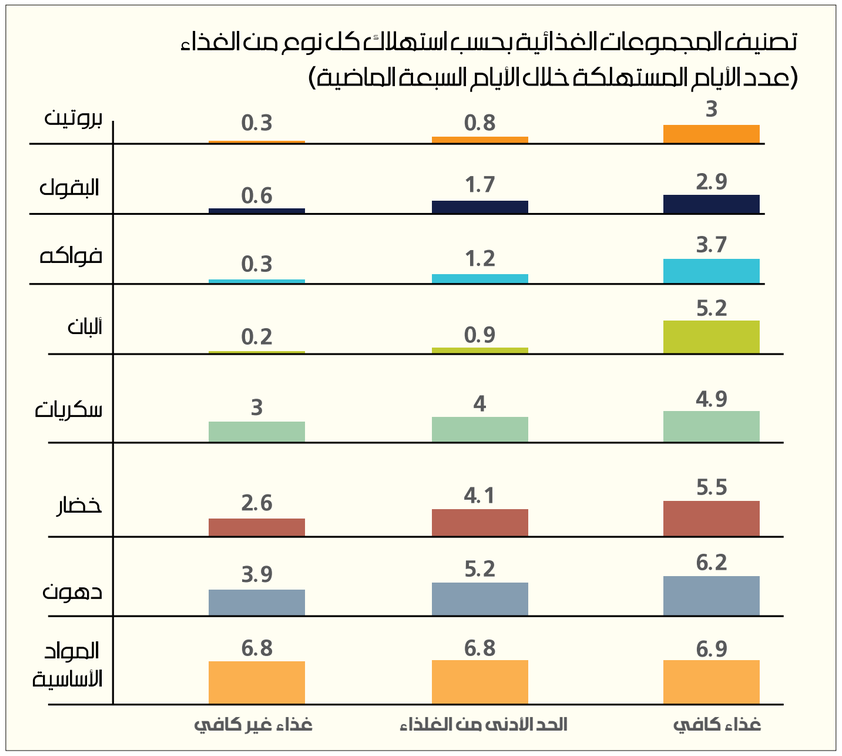

مؤشر

الـ«بيتكوين» ترتفع على وقع الأزمة

في 8 كانون الثاني الماضي، وصل سعر وحدة الـ"بيتكوين" إلى 41 ألف دولار، وهو أعلى سعر سجّلته هذه العملة الرقمية تاريخياً. ففي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، التي كشفت العيوب الكثيرة للنظام الرأسمالي العالمي، وجد المستثمرون ملاذاً آمناً في "البيتكوين" لحفظ قيمة ثرواتهم بدلاً من الدولار والأسواق المالية وحتى الذهب. هذا الارتفاع الهائل بالسعر يدلّ على ارتفاع الطلب على هذه العملة، ما يعني أن هناك اتجاهاً عاماً في الأسواق للاستثمار فيها. ويتزامن هذا الأمر مع حالة عدم الاستقرار في الأسواق العالمية، ومع النقاش الجاري بشأن عملية خلق النقد في الولايات المتحدة الأميركية والتأثير المحتمل لاستعمال هذه الأداة بشكل مفرط على قيمته.

الـ"بيتكوين" هي عملة رقمية، خلقت في شهر كانون الثاني من عام 2009 بعد الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في نهاية عام 2008، على يد شخص غير معروف يدعى "ساتوشي ناكاموتو". وبحسب مشروع هذا الشخص الغامض، فإن الهدف الأساسي من هذه العملة الرقمية هو خلق نظام مالي لامركزي لا حاجة فيه إلى وجود الوسطاء الماليين مثل المصارف والمصارف المركزية. وهذه العملة قائمة على تقنية الـ"بلوكتشاين" التي تقوم بتسجيل وتحويل كل المعاملات المالية (وهو دور المصارف)، كما تتحكّم بشكل ذاتي بحجم الكتلة المعروضة من هذه العملة (وهو دور المصارف المركزية).

في الأشهر الأربعة الأخيرة، شهدت الـ"بيتكوين" ارتفاعاً سريعاً في قيمتها بنسبة 400%، إذ إن سعرها ارتفع من 10000 دولار في أول تشرين الأول إلى 40 ألف دولار في الأيام الأخيرة. لكن هذه ليست المرّة الأولى التي يشهد فيها سعر هذه العملة ارتفاعاً مفاجئاً، ففي نهاية عام 2017 شهدت ارتفاعاً بنسبة 220% خلال الفترة الممتدة بين أول تشرين الثاني (6300 دولار) ومنتصف كانون الأول (20000 دولار)، إلا أنها سجلت انخفاضاً سريعاً حتى بلغت قيمتها بحلول شهر نيسان عام 2018 نحو 8000 دولار، أي انخفاضاً بنسبة 50%.

المفارقة في الارتفاع الحالي تكمن في أن المستثمرين الماليين الكبار لجأوا إليها. وبات هناك أصوات من هذا داخل "وول ستريت" تتحدث عن هذا الأمر بشكل علني، مثل مالك صندوق "تودر للاستثمارات" الذي يدير محفظة تبلغ 38 مليار دولار، وهو قال: "من المحتمل أن يرفع الصندوق حصة الـ"بيتكوين" من استثماراته، إلى نسبة تزيد على 1%، (أي 380 مليون دولار)". كما أن "ستانلي دراكنميلير"، وهو ملياردير من مستثمري "وول ستريت"، يقول إن الـ"بيتكوين" قد تصبح أداة لحفظ الأرباح مثل الذهب.

هذه المواقف من "وول ستريت" بمثابة مؤشّر عن توقعات المستثمرين بأن هذه العملة قادرة على المحافظة على قيمتها الحالية. رغم ذلك، هناك مخاطر كثير متعلّقة بالاستثمار في الـ"بيتكوين". فهي لم تصبح بعد "عملة" بالمعنى الحقيقي للمصطلح، وهناك الكثير من الأماكن في العالم التي لا تقبل الدفع من خلالها. وهي الآن ليست أكثر من سلعة يستثمر بها بهدف الربح أو حفظ القيمة، وهذا ما يجعلها عرضة، مثل أي سلعة أخرى، لقوانين العرض والطلب، ولكن الفرق بينها وبين السلع الأخرى هو أن لا موجودات ماديّة تدعم قيمتها. فالذهب أو الفضة أو النحاس سلع ماديّة، لها استعمالاتها، وقيمتها تتأثر بالعرض والطلب، لكن الطلب عليها يأتي من استعمالات حقيقية. أما الـ"بيتكوين" فطالما هي ليست عملة معتمدة عالمياً، ولا حتى بمناطق جغرافية محددة، فإن الطلب عليها لا ينبع من الحاجة إلى استعمالها، إنما فقط من التجارة بها. فضلاً عن أنه لا قوانين مالية تنظّم عمليات التجارة بالـ"بيتكوين"، على نسق تلك التي تنظّم عمليات التجارة في الأسواق المالية، مثل قوانين التلاعب بالأسواق. وهذا الأمر يمكن أن يمثل خطراً على المستثمرين الصغار، الذين قد يقعون ضحايا عمليات تجارية كبيرة لـ"حيتان" الـ"بيتكوين" الذين يمتلكون حصصاً كبيرة جداً من سوقها تعطيهم القدرة على التلاعب بسعرها. وأخيراً، هناك مخاطر أخرى تتعلق بمدى سماح الدول للتداول بها، فمثلاً إذا قررت الولايات المتحدة أن تمنع التداول بهذه العملة، وقرّرت دول عدّة اللحاق بها في اتخاذ هذا القرار، فسيؤدي هذا الأمر إلى تدهور قيمتها حيث سيهرع المستثمرون لبيعها.

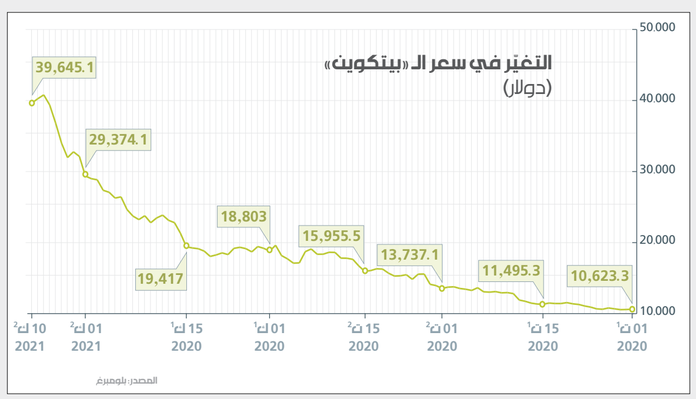

قراءات

استعادة السيادة على شرق آسيا والمحيط الهندي

الصين والاتفاقات التجارية

الأمجد سلامة

منذ اندلاع الحرب التجارية الأميركية- الصينية، اتجهت أنظار العالم إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وبالأخص إلى منطقة شرق آسيا. وفي خطوة اعتبرها معظم الخبراء جزءاً من التصدّي الصيني لمفاعيل الحرب التجارية، وقّعت الصين مع 14 دولة أخرى على اتفاق «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة»، في الخامس عشر من شهر تشرين الثاني من العام الماضي. والدول الموقّعة هي دول «الآسيان» (بروناي وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام) مع 5 دول شريكة أخرى (أستراليا والصين واليابان ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية)، وفي الحقيقة هذا الاتفاق، الذي يؤسّس، إن تكلّل له النجاح، كتلة اقتصادية ضخمة، يهدف بالنسبة إلى الصين إلى أبعد من مجابهة حرب تجارية افتتحها دونالد ترامب. فهذا الاتفاق يلعب دوراً أساسياً في نجاح الصين في تأمين أمنها الإستراتيجي والاقتصادي والتجاري، وفي أن يمكّنها من خلق منظومة عالمية خاصة بها في شرق آسيا، بعيداً عن منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد الذي تتسيّده الولايات المتحدة.

تحديات السقوط

هذه القناعة الصينية بضرورة خروج الصين من سطوة منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد ليست وليدة نزعات جديدة. بل هي وليدة ذاكرة إمبراطورية أعاد إحياءها تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949. فالتحديات التي عاشتها الصين منذ سقوطها التدريجي من مصافي القوى العظمى في القرن التاسع عشر حفرت عميقاً في وعي القوى التحرّرية الصينية. وحتى اليوم لا تزال هذه التحديات ماثلة بشكل أو بآخر. ويستفيض تانغوي ستروي دي سويلاند، في بحث «منطقة المحيطين الهندي والهادئ: اللعبة الكبرى الجديدة بين الصين والولايات المتحدة»، في استعراض هذه التحديات. فالصين محاصرة جغرافياً من الولايات المتحدة، التي لا تزال قوة مهيمنة في المحيط الهادئ، بالإضافة إلى أنّها لا تزال قادرة على التحكم بالممرات التجارية الأساسية في منطقة المحيطين الهادئ والهندي. وفي محيطها المباشر الصين مقيّدة في الجنوب بمضيق ملقّا ودول «الآسيان»، وفي الشمال من قبل اليابان وكوريا الجنوبية (مضيق كوريا / تسوشيما)، وفي الشرق من قبل تايوان.

يمكن تقسيم هذه القيود إلى ثلاثة أقوال:

- الأول هو قوس اليابان - كوريا الجنوبية - ديبغو غارسيا، الذي يتميز بقواعد العمليات الأميركية (والبريطانية) الأمامية.
- الثاني هو القوس من غوام إلى أستراليا.
- الثالث هو القوس من جزر هاواي - ميدواي - اليوشيان إلى الأسكا.

هذه الأقواس لا تشكّل تهديداً أمنياً مباشراً فحسب، ولكنّها - والأهم ربما - تشكّل تهديداً دائماً على تجارة الصين. فمثلاً، تمرّ 25% من الصادرات الصينية و 15% من وارداتها عبر مضيق ملقّا، وكذلك 75% من وارداتها من الطاقة. أمّا تجارة الصين إلى شرق المحيط الهادئ فيجب أن تمرّ في الممرات المائية الواقعة تحت سيطرة اليابان وكوريا الجنوبية. علماً بأن 90% من الصادرات الصينية تُشحن في البحر.

تفكيك الأقواس

لذا، ترى الصين أن حماية مصالحها الجيو - اقتصادية، والجيو - استراتيجية، تتطلّب تعزيز أمنها البحري في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، بحسب دي سويلاند. لذا تسعى الصين أولاً إلى بناء قوّتها البحرية بما يمكّنها من الدفاع عن نفسها وتأمين الممرات المائية الأساسية لتجارتها. وبالتالي، تُظهر الصين رغبتها في خلق قدرة للتدخل في المحيط الهادئ وما وراءه، حيث الهدف هو أن تصبح البحرية الصينية عالمية بحلول 2040-2050.

وتسعى ثانياً إلى استغلال المجال الجغرافيّ والتفاوتات المالية والثغرات في المنظومة العالمية لمصلحتها. وتتبع الصين «إستراتيجية السلحفاة» (أي أن تكون قوية في البرّ والبحر)، بالإضافة إلى السعي إلى السيطرة على المناطق المطلة على مجالها البحري، وإعادة إنتاج طرق الحرير التقليدية (واحد إلى الشرق الأوسط وأوروبا وروسيا من خلال آسيا الوسطى وواحد إلى جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا عبر التبت وميانمار ولاوس وكمبوديا وتايلاند) وإنشاء طريق حرير بحري (من بحر الصين الشرقي إلى المحيط الهندي).

> الصين هي القوة البحرية الثانية في العالم واسواقها هي الاكبر حجماً بعد اميركا واصبحت «مصنع العالم»

ومنذ عام 2010، أدرجت بكين بحر الصين الجنوبي وممرات الاتصال البحرية كمصالح وطنية أساسية. ورغم أنه يُنظر إلى الصين على أنها قوّة بريّة أوراسية في المقام الأول، إلا أنها تاريخياً قوة بحرية أيضاً. فالصين تشتمل على خط ساحلي بحري يبلغ طوله 18000 كيلومتر، وتتطلب بالسلطة على مساحة 4 ملايين كيلومتر مربع من المياه البحرية. باختصار، ما تهدف إليه الصين، وبدأنا نشهد بداياته في العقد الأخير، هو إعادة تشكيل تاريخية طويلة للمناطق المطلة على المحيطين الهندي والهادئ وللسواحل الآسيوية حيث تكون المعركة لرسم خريطة جيوسياسية جديدة للمنطقة.

وتقدم الصين استراتيجيتها من خلال تقديم تجربة رحلات «تشنغ خه» (1403-1433) كنقطة مرجعية، لإضفاء الشرعية على تطوير البحرية الصينية. فيعيد الصينيون التذكير بهذه الرحلات بشكل مستمر، للإشارة إلى أن الصين كانت دائماً قوّة بحرية مسالمة وليست إمبريالية أو عدوانية. بالنسبة إلى الصين، الهيمنة على بيئتها البحرية المباشرة على مدى قرون عديدة - من خلال نظام الجزية - ضمنت التطور السلمي للمنطقة. وعليه تقدّم الصين مساعيها على شكل مشروع يضمن التطور السلمي الجماعي للمنطقة، تكون هي المركز فيه. علماً بأن الصين لا تزال تصنّف نفسها دولة نامية، لذا تصف نموذج التنمية الخارجية الذي تروّج له بنموذج تنمية «جنوبي - جنوبي». ما بين اتفاقيتين

من هذا المنطلق يمكن فهم السعي الأميركي الحثيث لإتمام اتفاقية «الشراكة العابرة للمحيط الهادئ» منذ بداية المفاوضات حولها عام 2008 حتى وصول دونالد ترامب إلى سدة رئاسة الولايات المتحدة. فبرغم أن الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بالتفوّق العسكري في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، إلا أن الجهود الصينية في العقود الثلاثة الماضية اكسبتها نفوذاً اقتصادياً وسياسياً واضحاً في المنطقة. لذا، كان لزاماً محاصرتها اقتصادياً وعزلها عن المحيط الحيوي الذي لا يمكن لها إتمام تجارتها إلّا من خلاله. ويشرح جيفري ويلسون، في بحثه «صفقات التجارة الإقليمية الضخمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ»، أن اتفاقية «الشراكة العابرة للمحيط الهادئ» مبنية على أساس تحرير التجارة على نموذج منظمة التجارة العالمية، الذي يفرض أكلافاً باهظة على البلدان النامية. وعليه، يُرجح أن تكون فجوات التنمية داخل المنطقة حاسمة، حيث ستتمتع الدول الأكثر ثراءً (مثل أستراليا واليابان وكوريا وسنغافورة) بقدرة أكبر على تحرير التجارة على هذا النموذج مقارنة بالدول النامية في «الآسيان». لذا كانت دول «الآسيان» تتردّد في المضي قدماً، بينما كانت الولايات المتحدة مطمئنة بأن الصين لن تدخل هذه الاتفاقية، وبهذا ستُعزل عن محيطها.

وفي المقابل بدأت المفاوضات حول اتفاقية «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة» في عام 2011، بمبادرة من دول «الآسيان». وفي سبيل المقارنة، يشرح ويلسون أن هذه الاتفاقية تعطي دول «الآسيان» دور «المحور» الذي ستدور حوله ترتيبات التجارة الحرة المتعدّدة الأطراف. وبهذا تكون دول «الآسيان» - وهي بالمناسبة الأقل نمواً بين الدول الموقّعة - العمود الفقري للنزعة الإقليمية لاقتصادات الدول الأعضاء في الاتفاق، بما يتناسب مع موقع «الآسيان» في التجارة الإقليمية اليوم. ويعود هذا إلى بنود الاتفاقية التي لا تفرض الكثير من المعايير الموحدة، ولا تشترط الحدّ من الدعم الحكومي للقطاعات التي ستتحرّر تجارتها. بينما في المقابل ستقوّض اتفاقية «الشراكة العابرة للمحيط الهادئ» الموقع المركزي الذي تحتله دول «الآسيان» رغم جاذبية هذه الاتفاقية لها من الناحية الاقتصادية البحتة (بسبب وجود الولايات المتحدة وسوقها فيها).

انجل بوليغاف ـ المكسيك

وفي الحقيقة، إن الحماسة الصينية لاتفاقية «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة» كانت ضعيفة بداية، وخصوصاً أن الضغط الأميركي لدفع دول «الآسيان» باتجاه الانضمام إلى اتفاقية «الشراكة العابرة للمحيط الهادئ» كان سيجعل من الاتفاقية الأولى غير ذات جدوى. ولكن قرار ترامب بإيقاف العمل باتفاقية «الشراكة العابرة للمحيط الهادئ» قلّص من منفعتها الاقتصادية في ظل غياب الأسواق الأميركية. وهذا فتح الباب أمام الصين للاستفادة من حجم سوقها لإقناع الدول المفاوضة على اتفاقية «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة» بتقديم تنازلات تحفظ الموقع الصيني في منظومة التجارة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتفتح الباب لتطوير هذا الموقع وتعزيزه في المستقبل ضمن أطر تجعل فك ارتباط هذه الاقتصادات شبه مستحيل وعالي الكلفة. علماً بأن الهدف الأول للولايات المتحدة من اتفاقية «الشراكة العابرة للمحيط الهادئ» كان فكّ ارتباط اقتصادات شقّي المحيط الهادئ عن الاقتصاد الصيني. وفي هذا السياق، إن أحد أهم بنود اتفاقية «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة» هو البند الذي يحدّد قوانين بلد المنشأ. فهذا البند يقدّم قوانين فضفاضة لتحديد دولة المنشأ، فيمكن لدولة عضو في الاتفاقية أن تعتبر منتجاً مصنّعاً محلياً حتى ولو كانت نسبة محتوياته المصنّعة محلياً أقل من 50% (40% أدنى مستوى مسموح به). وهذا سيصعّب عزل الصين ويقدّم حلولاً لتنويع سلاسل التوريد من المواجهة، أي أن الصين لا يترجم نفسه من خلال هيمنة لا جدال فيها، ولكن من خلال تقسيم مؤاتٍ لمجالات النفوذ، التي تسهّل الشحن والتوثيق وتحرّر الكثير من السلع من القيود الجمركية، ستُسهم في ربط اقتصادات الدول الأعضاء بالاقتصاد الصيني الأقوى والأقدر على استيعابها. وفي المقابل، محاولة عزل هذه الكتلة التجارية عن الولايات المتحدة والغرب مكلفة، فالدول الموقّعة على اتفاقية «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة» تحتوي على 30% من سكان العالم و30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (26,2 تريليون دولار) في عام 2020.

عوامل النجاح

في الإطار العام تخدم اتفاقية «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة» النطاق الأوسع للاستراتيجية الصينية لتفكيك الأقواس التي تحاصرها وتشكّل تهديداً على مشروعها لتسيّد منظومة عالمية في شرق آسيا. فالارتباط الذي ستخلقه هذه الاتفاقية بين اقتصادات الدول الأعضاء سيتمدد ليصبح نفوذاً سياسياً ستعمل الصين على ترجمته مع الوقت لطرد الولايات المتحدة من شواطئ شرق آسيا والمحيط الهندي. ويبقى أن تستغل الصين بشكل صحيح العوامل المتعدّدة التي تعطيها التفوّق في المنطقة حتى تتمكن من تحقيق ذلك. وأهمّها أنّ للصين عمقاً بريّاً أوراسيّاً يعطيها فضاءً جغرافياً واسعاً؛ وأنّها أصبحت القوة البحرية الثانية في العالم؛ وأنّ الأسواق الصينية هي الثانية من حيث الحجم بعد الولايات المتحدة، ما يجعل عزلها (بالأخص عن محيطها) مكلفاً جداً، بينما أصبحت الصين «مصنع العالم». وربما أهمّ عامل هو تركيز الصين على اكتساب النفوذ في الدول النامية عن طريق التنمية عبر ما تسميه نموذج «جنوبي - جنوبي» حيث المنفعة متبادلة. بالنسبة إلى الصين، النجاح ليس نتيجة استراتيجية قصيرة الأمد، بل نتيجة إجراءات متعدّدة في خدمة إستراتيجية كبرى واحدة، والتركيز أكثر على إستراتيجيات العلاقات وأقل على إستراتيجيات المواجهة، أي أن النصر لا يترجم نفسه من خلال هيمنة لا جدال فيها، ولكن من خلال تقسيم مؤاتٍ لمجالات النفوذ، هدفه النهائي تسيّد منظومة محورها شواطئ المحيط الهندي وغرب المحيط الهادئ.

احتكارات الملكيّة الفكريّة تمنع وصول اللقاح *

آليس شودري وجيومو كوامي سوندارام

قبيل اجتماع منظمة الصحّة العالمية، وجّه قادة وخبراء عالميون رسالة مفتوحة كُتبت في 18 آيّار، إلى الحكومات لحضّها على ضمان تحرير كل اللقاحات والعلاجات والفحوصات المتصلة بفيروس كوفيد-19 من براءات الاختراع، وتوزيع الخدمات بشكل عادل لتكون متاحة لجميع البشر مجاناً

وعود كاذبة

دعا قادة: إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، النروج، والمفوضية الأوروبية، إلى أن يكون اللقاح «من إنتاج العالم كلّه، وللعالم أجمع... كعمل علمي صالح في القرن الواحد والعشرين»، أما رئيس الصين فقد تعهّد بأن يكون اللقاح الذي ستنتجه الصين عملاً صالحاً لعامّة الناس على الكوكب. كذلك أصرّ الأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة وصول اللقاح عند توافره، إلى الجميع. وطالبت منظمة الصحة العالمية، بالإجماع أن تكون اللقاحات والعلاجات والاختبارات منافع عامة عالمية، لكن رسالتها كانت غامضة بشأن الآثار المترتبة على هذه اللقاحات والعلاجات.

لكن مع توافر لقاحات كوفيد-19 الآن، هناك نحو 70 دولة فقيرة لم تحصل عليه، تحالف الناس للّقاحات» حذّر من أن عدداً أكبر من الأشخاص قد يموتون بعد الإصابة بالفيروس بسبب عدم حصولهم على لقاحات داعيا إلى تسهيل وصول اللقاح بشكل عادل وقليل الكلفة للجميع.

الدول الثرية وذات النفوذ ستضمن حصولها على اللقاح، بينما ستعجز الدول الفقيرة عن تأمين لغالبية الفقراء من شعوبها، إذ إن شخصاً واحداً فقط من بين كل عشرة أشخاص سيتمكن من الحصول عليه في سنة 2021. هذا الأمر يثير السخرية من «أهداف التنمية المستدامة»، التي تدّعي المؤسسات الدولية أنها تعمل من أجل تحقيقها، والتي يقول أحد مبادئها الأساسية «عدم التخلّي عن أحد».

التخلّي عن قواعد منظمة التجارة العالمية

نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية مقالاً بعنوان «هل تريدون لقاحات سريعاً؟ علّقوا حقوق الملكية الفكرية». ذكر معدو المقال، بأن حقوق الملكية الفكرية هي حجر العثرة الرئيسي أمام حصول الناس على اللقاحات. وفي الوقت نفسه، اقترحت الهند وجنوب أفريقيا أن تتخلى منظمة التجارة العالمية عن قواعدها بشأن حقوق الملكية الفكرية التي تحدّ من وصول الأدوية والأدوات والمعدّات واللقاحات الخاصة بكوفيد-19 إلى الجميع. هذا الاقتراح، نال ترحيباً من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، ولاقى الدعم من 100 حكومة والكثير من منظمات المجتمع المدني حول العالم، وهو يتجاوز محدودية مرونة «إعلان الدوحة» في مواجهة حالات الطوارئ الوطنية والظروف الملحّة القصوى. لكن البرازيل، وهي أحد أكثر البلدان تضرّراً من الوباء، عارضت الاقتراح ومعها: الولايات المتحدة، سويسرا، النروج، كندا، أستراليا واليابان، وتصرّ هذه الدول على أن «إعلان الدوحة» كافٍ لمواجهة الأزمة.

الإمبراطورية ترد الهجوم

تصرّ الولايات المتحدة على أن حماية الملكية الفكرية هي الطريقة الأمثل لتأمين «التوزيع السريع» للّقاح، أما الاتحاد الأوروبي فيدّعي أنه «لا يوجد إثبات أن حقوق الملكية الفكرية تشكل عائقاً أمام وصول الأدوية والتكنولوجيا المتعلّقة بكوفيد-19 إلى جميع البشر». كما ترفض بريطانيا اقتراح التخلي عن الملكية الفكرية بحجّة أنه «إجراء متطرّف موجّه إلى حل مشكلة غير مثبت وجودها».

ويدّعي المدير العام للاتحاد الدولي لرابطة صانعي الأدوية، أن هذا الاقتراح «سيعرّض الابتكار الطبي المستقبلي للخطر، ما يجعلنا أكثر عرضة للإصابة بأمراض أخرى». كما استنكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الاقتراح ووصفته بأنه «سرقة عالمية لحقوق لقاح كوفيد-19»، محذّرة من أن «هذا الأمر سيضرّ الجميع، بمن فيهم الفقراء» ونقلاً عن اتفاقية شركة AstraZeneca مع معهد Serum في الهند وشركات برازيلية، يؤكد المعارضون أن الآليات الطوعية كافية، ويصرّون على أن مبادرة COVAX بين القطاعين العام والخاص تضمن التوزيع العادل والمنصف للّقاح.

لكن الولايات المتحدة رفضت الانضمام إلى مبادرة COVAX، وهو جزء من برنامج (ACT-A) «مسرّع الوصول إلى أدوات كوفيد- 19» الممول من منظمة الصحة العالمية، والذي يبدو أنه ملتزم بـ«الوصول العادل إلى الأدوات المبتكرة المتعلّقة بكوفيد-19 للجميع».

الاحتيال في الملكية الفكرية

يغطي «إعلان الدوحة» براءات الاختراع فقط، متجاهلاً التكنولوجيا المسجّلة الملكية لتصنيع اللقاحات بشكل آمن، علماً بأنه لا يوجد اهتمام أو قدرة كافيان لإنتاج لقاحات تكفي جميع الناس بشكل آمن وبكلفة معقولة قبل عام 2024. فرغم «إعلان الدوحة»، لا تزال الدول النامية واقعة تحت ضغط كبير من قبل الاتحاد الأوروبي وأميركا. فالقواعد التي تسمح بـ«الترخيص الإجباري» مقيّدة بشكل كبير، إذ تطلب من الدول التفاوض مع الشركات على عقود تشمل الأسعار والمهل الزمنية والأغراض من هذه العقود.

دولة جنوب أفريقيا تُعدّ مثالاً حول هذا الأمر من خلال تجربتها مع شركتي Regeneron و Eli Lilly، اللتين خصّصتا معظم لقاحات الأجسام المضادة لكوفيد-19 إلى الولايات المتحدة. والهند حجبت شركة Pfizer عبر أحكام قضائية للقاحات المكورات الرئوية البديلة من منظمة أطباء بلا حدود (MSF). أما في كوريا الجنوبية، فقد أجبرت شركة Pfizer شركة SK Bioscience على التوقف عن إنتاج لقاح المكورات الرئوية المتقارن (PCV).

ومن المؤكد أن براءات الاختراع ليست عاملاً ضرورياً للابتكار، فقد أظهرت مجلة Harvard Business Review أن قانون حقوق الملكية الفكرية يخنق عمليّة الابتكار. وفي الوقت نفسه، أدانت مجلة «إيكونوميست» عمليات استعمال براءات الاختراع بهدف الحصول على أرباح فقط، من خلال مقاضاة مخالفي قوانين براءات الاختراع أو ما يُعرف بـ«Patent Trolling» التي أدّت إلى تقليل مساهمة الصناديق الاستثمارية في الشركات الناشئة في هذا المجال وفي الإنفاق على الأبحاث والتطوير في الشركات الصغيرة.

الدعم الحكومي

لقاحات وتقنيات علاج كوفيد-19 مدينة بالكثير للاستثمار الحكومي، كما هو حال معظم العلاجات واللقاحات الأساسية. حتى إدارة ترامب خصّصت 10,5 مليارات دولار للشركات التي تعمل على تطوير لقاحات كوفيد-19.

كما تم تطوير لقاح شركة Moderna من خلال الشراكة مع المعهد الوطني للصحّة في أميركا. الأبحاث المموّلة حكومياً، في مختبرات المعهد، ومختبرات وزارة الدفاع بالإضافة إلى مختبرات أخرى تابعة لجامعات، تُعدّ عاملاً مهماً في عمليّة تسريع تطوير اللقاح في أميركا.

شركة Pfizer تلقّت 455 مليون دولار من الحكومة الألمانية، إضافة إلى التزامات شراء من قبل أميركا والاتحاد الأوروبي مقابل نحو الـ6 مليارات دولار. أما AstraZeneca فقد تلقّت أكثر من 111 مليون دولار من الحكومة البريطانية، وأكثر من مليار دولار من أميركا والاتحاد الأوروبي من أجل الأبحاث. هذه المساهمات أتت على شكل طلبات شراء مسبقة للّقاحات.

لكن رغم هذا التمويل الحكومي لمعظم الأدوية واللقاحات والذي يُعدّ شيئاً طبيعياً، فإن شركات «الفارما الكبرى» تحتفظ بالأرباح التي تجنيها من الاحتكارات التي تتمتّع بها، عبر بوابة حقوق الملكية الفكرية.

الآليات الطوعية غير كافية

تسعى منظمة COVAX لشراء مليارَي جرعة من اللقاحات لتوزيعها بشكل عادل بين الدول الغنية والفقيرة، لكنها لم تستطع إلا تؤمّن أكثر من 700,000 جرعة حتى الآن. وقد عجزت الدول الأفقر، التي تضم 1,7 مليار شخص، عن تحمّل كلفة صفقة واحدة، في حين أن الدول الغنية حجزت لنفسها 6 مليارات جرعة.

إذاً، حتى لو حصلت COVAX على مليارَي جرعة، فإن أقلّ من مليار منها سيذهب إلى الدول الفقيرة. وفي حال كانت اللقاحات تتطلب جرعتين، كما يتوقع الكثيرون، سيكون هذا الرقم كافياً لتغطية نصف مليار شخص فقط كحد أقصى.

وفي الوقت نفسه، يسعى عمل التشخيص في ACT-A المموّلة من قبل منظمة الصحة العالمية، إلى شراء 500 مليون اختبار، وهو فقط جزء صغير مما هو مطلوب. حتى لو تم تأمين تمويل هذا العمل بالكامل، وهو أمر بعيد عن الواقع، ولن يكون هذا الأمر أكثر من حلّ جزئي في أحسن الأحوال. فمع النقص الهائل في التمويل، لن يتم تحقيق هذه الأهداف المتواضعة. حتى الآن ، تم جمع 5 مليارات دولار فقط من أصل 43 مليار دولار لما تحتاج إليه البلدان الفقيرة لسنة 2021.

> فيما تضمن الدول ذات النفوذ والغنية حصولها على اللقاح، ستعجز الدول الفقيرة عن تأمينه للغالبية الفقيرة من شعوبها

العمل الخيري المربح

حتى منتصف أكتوبر الماضي، لم تنضمّ أي شركة أدوية كبرى إلى تجمع الوصول إلى تكنولوجيا كوفيد-19 التابع لمنظمة الصحة العالمية (C-TAP) لتشجيع المساهمات في الملكية الفكرية والتقنيات والبيانات من أجل توسيع نطاق المشاركة في جميع أنحاء العالم وإنتاج كل هذه الاحتياجات.

وفي الوقت نفسه، تخلّت بعض الشركات «طوعاً» عن بعض حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها، ولو بشكل مؤقت. وعدت شركة Moderna بترخيص براءات الاختراع المتعلقة بكوفيد-19 لمصنّعي لقاحات آخرين ، من دون فرض براءات الاختراع التي حصلت عليها. لكن تعهدها محدود، ما سيسمح لها بفرض براءات اختراعها «بعد الجائحة»، كما اشترطت الشركة.

وإلى جانب الاستفادة من الترخيص على المدى الطويل، فإن تعهد شركة Moderna سيمكنها من تنمية سوق الـmRNA الخيالية التي تعتمد عليه أعمالها، من خلال إنشاء منصّة تحويلية لتعزيز العلاج بلقاحاتها، وتحقيق مكاسب لسنوات قادمة.

وأعلنت شركة AstraZeneca أن لقاحها الذي تم تطويره من خلال الأبحاث التي تمّت في جامعة أكسفورد، سيكون متاحاً بسعر الكلفة في بعض المناطق، حتى تموز 2021 فقط. كذلك، اتفقت شركة Eli Lilly مع مؤسسة Gates على توريد علاجها بالأجسام المضادة لكوفيد-19، من دون المطالبة بحقوق أرباح براءات الاختراع من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، لكنها لم تحدّد عدد الجرعات، علماً بأن هذا العلاج ما زال تجريبياً.

في المحصّلة نذكّر بتحذير «برودون» منذ ما يقارب القرنين من الزمن: «الملكية هي السرقة».

*نشر هذا المقال موقع networkideas.org في 16 كانون الأول 2020

النظام الرأسماليّ في حالة موت سريريّ

الاحتياطي الفيدرالي الأميركي يحافظ الآن على النظام الرأسمالي من خلال خلق طوفان غير متناهٍ من الأموال المصدّرة إلكترونياً. يخلقها من العدم ويجعلها متاحة بأسعار فائدة بالكاد تفوق صفراً في المينة. باختصار، هو يوفّر الأموال بشكل مجاني بسبب عدم قدرة النظام الرأسمالي على العمل من دون عمليّة خلق الأموال هذه. هذا ما أعنيه بأن النظام الرأسمالي يعيش الآن على «دعم الحياة»

لنشرح هذا الأمر: هذه السنة (2020) (الماضية)، بدأ الاحتياطي الفيدرالي بإقراض الأموال للشركات بشكل مباشر. أنت شركة بحاجة إلى المال؟ شركة تعاني من أزمة؟ اتّخذت خياراً خاطئاً؟ لديك تكنولوجيا سيئة؟ تفوّقت عليك الشركات الصينية؟ مهما كانت المشكلة ها هي الطريقة الأسهل والأسرع لمعالجتها: خذ أموالاً مجانية. هكذا يخلق الفيدرالي الأموال ويقرضها للشركات. وهذا ما يُسمّى بـ«السياسات النقدية».

لكنّ الحكومة الأميركية تدعم حياة النظام الرأسمالي بطريقة أخرى، وهي السياسات المالية. بهذه السياسات تخفّض الحكومة الضرائب، فيصبح لدى الأفراد والشركات أموال أكثر لإنفاقها. وفي الوقت نفسه تزيد الحكومة من إنفاقها أيضاً. إلا أنه عندما تخفض الحكومة الضرائب وتزيد الإنفاق، كما فعلت إدارة ترامب، يخلق هذا الأمر عجزاً في موازنتها العامة. ولتغطية هذا العجز تلجأ الحكومة إلى الاستدانة. فما يحصل هو أن الحكومة الفيدرالية تستدين الأموال، بتريليونات الدولارات، فتوزّع سندات الخزينة لكل مموّل (مصارف، شركات، أغنياء، مستثمرين) ثم يقوم هؤلاء بإعادة بيع هذه السندات بعد دقائق من الحصول عليها، إلى الاحتياطي الفيدرالي، الذي بدوره يستعمل المال الذي يخلقه لشرائها. بهذه الطريقة تستطيع الحكومة الفيدرالية أن تنفق أكثر مما تجني من الضرائب وتدعم بهذا الإنفاق اقتصاداً ميتاً. وفي المقابل يجلس الاحتياطي الفيدرالي على جبل من سندات الخزينة التي اشتراها.

هكذا يحافظ الاحتياطي الفيدرالي على الرأسمالية؛ بشكل مباشر من خلال إقراض الشركات، وبشكل غير مباشر من خلال إقراض الحكومة الفيدرالية لتغطية عجزها الضخم.

ما يعنيه كل هذا هو أن هذا النظام الرأسمالي أصبح ميتاً. لا يعمل. هذه حال «الشركة الزومبي» التي تكون أرباحها غير كافية لتغطية الفوائد المترتبة على ديونها فتصبح الطريقة الوحيدة ليقائها هي عبر الاستدانة لتغطية الديون السابقة. هذه حالة الرأسمالية الأميركية الآن. هذا هو الواقع ولا أحد يعترض عليه من جميع الأطراف، سواء الحزب الجمهوري أو الديمقراطي، لأن لا أحد يريد أن يقول بأن هذا النظام انتهى.

لا يمكن للفيدرالي الأميركي أن يدير هذه اللعبة من دون موافقة الحكومة. هي الحكومة نفسها التي تفرض الضرائب على عدد كبير من الناس، وتعود للاقتراض من الفيدرالي لتغطية العجز. لذا، فإن جميع الأطراف موافقة على ما يحدث. والواضح أن هذه السياسات تموّل حالة اللامساواة الأكثر تطرفاً في تاريخ الولايات المتحدة. فأغنى 50 ملياردير في أميركا جنوا الأموال بطريقة خيالية في الأشهر السبعة الأخيرة. كانت جائحة «كورونا» بمثابة أخبار جيدة بالنسبة إليهم. قد يعاني الناس العاديون من المصاعب خلال هذه الأزمة، لكن اللامساواة تنمو بشكل كبير. ونحن (الأميركيين) من خلال الضرائب التي ندفعها، نموّل الحكومة لتجعل كل هذا ممكناً. قد يكون النظام الرأسمالي في حالة موت سريري، لكن الأغنياء لا يزالون يجنون الأرباح بالطريقة نفسها.

ريتشارد ديفيد وولف

هو عالم اقتصاد اميركي يشتهر بماركسيته وبعمله على المنهجيات الاقتصادية والتحليل الطبقي. وهو استاذ فخري للاقتصاد في جامعة «ماساتشوستس امهيرست». وهذا النص هو احد فيديوهاته المصوّرة التي ينشرها على قناة يوتيوب

كتاب

«تأسيس نظام مصرفي من أجل لبنان» ليست عبارة وردت في كتاب - مشروع شربل نحاس «اقتصاد ودولة للبنان». إنما كانت هي الخلاصة التي يمكن استنتاجها من الفصل الخامس بعنوان «الإجراءات المؤسسية العابرة للقطاعات». ما قصده الأمين العام لحركة «مواطنون ومواطنات»، أن لبنان هو كان مسخّر أفي خدمة النظام المصرفي الذي كان سائد أفي إطار نموذج فاشل يعيش على الوهم النقدي المتمثّل بما يسمى «الدولار اللبناني»، وبقتات على ضرائب الاستهلاك ويميّز أرباح الشركات... لذا، حتى لا يبقى لبنان من أجل النظام المصرفي، تجب إعادة هيكلة النظام لتصبح المصارف من أجل لبنان. هذا يتطلب إعادة هيكلة شاملة نقدية وفي المالية العامة والتمييز بين المصارف والأموال المودعة فيها على أساس الغرض من استخدامها.

شربل نحاس في «اقتصاد ودولة للبنان»

تأسيس نظام مصرفيّ «من أجل لبنان»

الحاجة إلى عملة وطنية

ما كان للنظام الاقتصادي الذي استحكم في لبنان منذ التسعينيات أن يقوم ويستمرّ لولا الوهم النقدي المتمثّل بـ«الدولار اللبناني». عندما سقط هذا الوهم انكشف حجم الخسائر المتراكمة. بات البلد بلا سبيل إلى العملات الأجنبية وسوف يبقى كذلك لمدّة طويلة.

المسألة النقدية أساسية. بما أن فقدان العملات الأجنبية أصبح التحدّي الرئيس، لم يعد هناك مفرّ من مواجهة مسألة القابلية على تحويل النقد. فمن خلال الحفاظ على قابلية تحويل الليرة، علينا، على الأرجح، توقّع انخفاض قيمة العملة بشكل مستمرّ مع إمكانية الانزلاق إلى تضخّم متفلّت. المصارف لم يعد لديها عملات أجنبية، وسوف يتولّى الصرافون القيامة بالمهمة.

المصرف المركزي مارس ويمارس ضغوطاً على الصرافين للحدّ من تأثيرهم على تراجع قيمة العملة، لكن عمله يبقى محدود النتائج.

يتوجب أولاً، الإقرار بالحاجة إلى عملة وطنية. لن يكون هذا الأمر سهلاً بالنظر إلى عمق الدولرة في التبادل وفي تقييم الأصول والخصوم. «الليرة» مقابل «الدولرة» باتت أمراً ضرورياً لأنه من دون عملة وطنية، لا سياسة نقدية، ولا قدرة بالتالي على إدارة المفاضلات بين الأجيال وبين الطبقات من أجل الانتقال من نموذج اقتصادي فاشل إلى نموذج متوازن مع مراعاة القيود الاجتماعية والسياسية.

يفرض الاختلال الأساسي في الموازين الخارجية ضرورة إدارة المخزون المتوافر من العملات الأجنبية بدقّة شديدة. اتضح أن هذا المخزون ممسوك بالكامل من قبل المصرف المركزي. نتيجة لذلك، فإن وضع قيود على تحويلات رأس المال ليست له أهمية فوريّة تُذكر.

قبل الأزمة، كانت كل زيادة في الطلب الداخلي تولّد تسرباً هائلاً نحو الاستيراد إلى جانب بعض الزيادة في الإنتاج الداخلي. وتعزيزاً للإنتاج الداخلي، وفي انتظار رفع مستوى الطلب الخارجي، وهو أمر لن يحصل سريعاً لأنه يتطلب مفاوضات سياسية دقيقة في ظل تراجع الاقتصاد العالمي بنتيجة أزمة «كورونا»، يجدر النظر بجدية، إلى إمكانية إصدار سندات نقدية غير قابلة للتحويل ولا توفّر فوائد وبالتالي غير جذّابة للادّخار. يجب أن يكون استخدام هذه السندات مرتبطاً بقابلية تحويل محدودة لليرة من أجل تحسين إدارة مخزون العملات (الذي لا يزال مجهولاً حتى يومنا هذا!) لتجنّب الانزلاق نحو التضخّم أو مواجهة انقطاع في استيراد السلع الأساسيّة.

الضرائب أداة اقتصادية

يتعامل النهج المحاسبي – المالي مع المالية العامة من منظور الدين واستدامته. ولضمان سداد ائتماناته، يفرض صندوق النقد الدولي «شروطه» التي تدور بشكل أساسي حول الرصيد الأولي للسنوات المالية. نرى أن الدور الرئيس للضرائب يجب أن يكون تمويل خدمات عامة مستدامة وذات أفضل نوعية: الخدمات الاجتماعية، وإنما أيضاً الإدارة العامة والقدرة الجديّة على الاستثمار العام، للتعويض عن النقص الهائل المتراكم. هذا في ما خصّ شكل العمل المباشر.

لكنّ للضرائب بُعداً «تحفيزياً» أيضاً. فهي تعيد تشكيل الكلف والعوائد وبالتالي السلوك الاقتصادي. ونتيجة لذلك، يجب النظر إلى الإجراءات المالية (جباية وإنفاقاً) من منظور مزدوج: أولاً منظور جزئي يُترجم بقواعد محاسبية - تلك يتعامل معها دافع الضرائب والمستفيد. وثانياً منظور كلّي يربطها بأثرها الاقتصادي، وهي التي يجب أن تُلهم السلطة العامة في المقام الأول. غنيّ عن القول إن الإيديولوجيا السائدة، تميل إلى صبّ النهج الاقتصادي في قالب النهج المحاسبي، وبالتالي إلى طمس آثاره وإمكاناته، خدمة لمصالح لا تخفى على أحد. لم يعد لبنان يتمتع بهذا الترف.

على صعيد الواردات، لا مبرر لوضع مداخيل الأسر من الإنتاج (مداخيل العمل والمؤسسات الفردية) في سلّة واحدة مع مداخيل الأموال والريوع، وأن تخضع لمعدلات الضريبة نفسها، لو لمعدلات أعلى، بما في ذلك الاشتراكات الإلزامية. لذا يقتضي التركيز على ضرائب الدخل مقابل الضرائب على الاستهلاك. بالنسبة إلى المبلغ نفسه من الإيرادات، فإن ضريبة الاستهلاك تدفع الأسعار المحلية إلى أعلى بينما تدفعها ضريبة الدخل إلى الأسفل، ويفترض أن يعوّض تغيّر سعر الصرف كلا التأثيرين إزاء باقي العالم. لذا يقتضي التركيز في لبنان على ضرائب الدخل مقابل الضرائب على الاستهلاك. نفقات الأجور، التي تعتبرها الأعراف المحاسبية مجرّد بند من بنود أعباء المؤسسات، لا يعود من مبرر لتنزيلها من الدخل لتحديد الأرباح، مثلها مثل سائر بنود الأعباء التي لا توازيها لناحية قيمتها الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما أن العديد من تلك الأبعاد ليست سوى أشكال مستترة من التوزيع. وكذلك يجب تعزيز الأرباح المتأتية من التصدير، أو تلك التي يعاد استثمارها في الإنتاج، وصولاً حتى إلى إعفائها من الضرائب متى استوفت شروطاً محددة وتعاقدية. إن الإدارة الذكية للضرائب، كأداة اقتصادية، وإن كانت ستواجه بمعارضة قوية، ستتطلب كفاءةً أعلى بكثير من تلك التي سادت حتى الآن.

على صعيد الإنفاق، سمته الرئيسية هي الحجم الاستثنائي لنفقات إعادة التوزيع على حساب الإنفاق الاستثماري بالطبع، ولكن أيضاً على حساب الإنفاق الضروري للإنتاج الفعّال للخدمات العامة. تتضمن نفقات إعادة التوزيع (سواء ظهرت في الحسابات العامة أو بقيت مخفية في ظلام حسابات البنك المركزي).

1- إنفاق الفوائد، بهدف دعم المصارف ومن خلالها الحفاظ على مخزون وعلى تدفق رؤوس الأموال التي تجذبها من الخارج.

> «إعادة هيكلة» النظام المصرفي أو بالأحرى تأسيس نظام مصرفي يؤدي الوظائف التي يحتاج اليها البلد، يجب أن يتم قبل أي تفاوض مع الدائنين، ومع المواطنين لجهة حقوقهم الاجتماعية، ومؤسّسات الادّخار المجتمعية (الضمان، صناديق التعاضد) وأخيراً مع صندوق النقد الدولي بعد أن تمّ التوجّه إليه. يجب أن يتم أيضاً قبل أي عملية لتحويل الذمم المالية إلى الليرة، أو فرض أي ضريبة استثنائية، أو أي اقتطاع من الودائع «هيركات» أو تأجيل للاستحقاقات، أو تحويل للودائع إلى رأس المال، أو أي شكل آخر

2- المشتريات والصفقات العامة المرتبة سلفاً والمشبوهة وما تتضمنه من توزيع مكشوف للمنافع على الزعماء الطائفيين، ولا سيما من خلال عقود الخدمات مع الإدارات العامة وخصوصاً مع الإدارات الموازية.

3- التوظيف الفائض عن الحاجة الفعلية، خصوصاً في الأسلاك العسكرية، للمحظيين، أو من خلال صيغ المياومين أو المتعاقدين، بهدف استيعاب بطالة اللبنانيين ذوي المؤهلات المنخفضة أو المتوسطة.

نفقات التوزيع هذه، التي تُسمى «فساداً» من باب الاستسهال اللفظي، شكّلت العصب الوظيفي للنظام الاقتصادي السياسي المتهاوي. من مفاعيلها إلى جانب تغذية العجز والدين، وهما أيضاً حاجة وظيفية للنظام:

- عجز متنام في الإدارة.
- تقهقر في كفاءة الخدمات العامة من تعليم وكهرباء ومياه ونقل، ما يفرض على الأسر تكبّد كلفة خدمات بديلة توفرها مؤسّسات ترتبط هي أيضاً بالزعماء الطائفيين وتحظى بحمايتهم.
- تعطيل قسم كبير من القوى العاملة.

لعل مواجهة هذا الوضع والموروث تمثّل أشدّ تحدّ أمام إدارة المرحلة الانتقالية. إن تبيان سياسات التوزيع وفصلها عن آليات توفير الخدمات العامة هما عمل ضروري للغاية وسياسي بامتياز.

أيّ نظام مصرفي نحتاج؟

أدّى النظام المصرفي اللبناني وظيفة روّضته تدريجاً، وصولاً إلى إخضاعه بشكل كامل. وقد سقط اليوم، ومعه المصرف المركزي.

ثلاثة أسئلة مترابطة تُطرح اليوم: ما هي الوظائف التي يُطلب من الوساطة المالية القيام بها في المرحلة الانتقالية؟ أي قطع مصرفي سيحتاج إليه لبنان؟ في أي مرحلة من العملية الانتقالية يجب أن تتم إعادة بناء هذا القطاع المصرفي؟

نقف هنا أيضاً، خارج سياق النقاش السائد والمستقطب بين إعادة رسملة المصارف من قبل مساهميها الحاليين (وهو أمر يتوقف، في غياب مصارف تابعة لمؤسسات مصرفية دولية، ليس فقط على قدرة كل من المساهمين الأفراد، بل على رغبتهم أيضاً، وعلى تخطّي النزاعات التي ستنجم بينهم حول تقييم المصرف وبالتالي حول الحصص وتمركز القرار في الإدارة)، وما يسمى «بايل – إن»، أي تغطية الخسائر من خلال حسابات المودعين التي تحوّل قسرياً إلى رأس المال، أو «بايل – أوت»، أي تغطية الخسائر باستخدام الأموال العامة، أي على حساب المكلّفين الدافعي الضرائب، أو عبر نقل أملاك عامة إليها، وهذه الأملاك في أصلها ملكية مشتركة لجميع المواطنين.

الوظيفة المطلوبة من النظام المصرفي هي حشد الادّخار الداخلي والادّخار الخارجي المتاح وتوجيههما صوب الاستثمار، تسهيلاً للانتقال إلى نموذج اقتصادي يحفظ مصلحة المجتمع، بدلاً من استهلاك هذا الادّخار وتمويه ضياعه، كما فعل النموذج المفلس.

للقيام بذلك يجب حسم عدد من المفاضلات الدقيقة، وعلى وجه الخصوص في اتجاه خفض حاسم لحصّة الريوع المالية في القيمة المنتجة الإجمالية.

قبل الأزمة، كانت القروض للقطاع الخاص، بعد تنزيل المؤونات، والدين العام يمثلان معاً 280% من الناتج المحلي، ويرتبان عبء فوائد يمثل 23% منه. متى أضيفت الاعتمادات المستندية والكفالات، والديون التي كُوّنت لها مؤونات وما زالت المصارف تطالب بها، والتمويل الخارجي، والتمويل التجاري غير المصرفي، تفوق الأعباء المالية الناتجة عن الفوائد والعملات الملقاة على الاقتصاد، ربع الناتج بكثير.

وإذا تذكّرنا أن العبء الضريبي وشبه الضريبي يمثل بدوره 30% من الناتج، وحتى 40% منه متى أضيف عجز المالية العامة، تبيّن أن الاقتطاعات الريعية والضريبة قبضت على ثلثي الناتج. كيف نتعجب مع ذلك أن يكون الاقتصاد قد فقد الاستقرار وبات مهترئاً ومُذلاً؟

الدور المطلوب من النظام المصرفي في لبنان، هو نقيض ما قام بتأديته حتى اليوم. هذا يعني لجم عبء الفوائد، عبر اعتماد معدلات فائدة مخفضة تظلّ أقلّ من معدّل النمو الحقيقي. صحيح أن ذلك يستتبع قدرة جذب أدنى للتوظيفات المالية، سواء اتخذت شكل ودائع أو أشكالاً أخرى، أي التكيّف مع مال يصبح نادراً، فكيف التعامل وقتئذ مع الأموال المنتظرة من المهاجرين؟ لا معنى للاكتفاء بالتمييز بين الأموال العالقة في النظام المصرفي على أساس ثنائية مبسّطة قوامها «أموال طازجة» مقابل «أموال قديمة». يجب أن يتم التمييز في التعامل مع الأموال على أساس الغرض من استخدامها.

يترتب على ذلك، أنه يتعيّن النظر في نوعين من المصارف، في طريقتين لإدارة المخاطر، وفي نوعين من المطلوبات ومن الأصول، وبالتالي في نوعين من المهن. تقوم المصارف التي تجتذب المدخرات القصيرة الأجل بتمويل احتياجات رأس العامل. أما تلك التي تجتذب المدخرات الطويلة الأجل، سواء كانت على شكل ودائع أو سندات أتت ضمن خيار أصحابها، أو بحكم طبيعتها كادخارات اجتماعية مؤسسية متراكمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفي صناديق التعاضد للمهن الحرة وللمعلمين وفي نظام تقاعد عام يتوجب إنشاؤه وغيرها، فسوف تتولّى تمويل الاستثمار.

لا حاجة إذاً إلى عدد كبير من المصارف. والمسألة الحقيقية لا تتعلق بإعادة رسملة المصارف أو بتنظيف موازناتها من خلال نقل ديونها أو أصولها المتعثّرة إلى مصرف «نفايات مالية» حتى تعود المصارف إلى تأدية اللحن المجوج نفسه.

تقنيات تمويل المشاريع ستكون أساسية. عمليات هيكلة المؤسّسات، محلياً، وعمليات الاستحواذ على مؤسسات أجنبية يتوجّب التمكّن من إجرائها ببعد النظر وبالكفاءة المهنية اللازمين. ويجب أن تُحظر القروض المستندة على أصول غير متصلة بالنشاط المموّل والتي تؤدّي إلى خلق النقد وتضخيم أسعار الأصول المحليّة.

«إعادة هيكلة» النظام المصرفي أو بالأحرى تأسيس نظام مصرفي يؤدي الوظائف التي يحتاج إليها البلد، يجب أن يتم قبل أي تفاوض مع الدائنين من حملة سندات اليوروبوند ومصارف حالية، وإنما أيضاً مع المواطنين في ما خصّ حقوقهم الاجتماعية، ومؤسّسات الادّخار المجتمعية (الضمان، صناديق التعاضد) وأخيراً مع صندوق النقد الدولي بعد أن تمّ التوجّه إليه. يجب أن يتم أيضاً قبل أي عملية لتحويل الذمم المالية إلى الليرة، أو فرض أي ضريبة استثنائية، أو أي اقتطاع من الودائع «هيركات» أو تأجيل للاستحقاقات، أو تحويل للودائع إلى رأس المال، أو أي شكل آخر.

نحذر بوضوح من أن أي قلب لتسلسل حلقات هذه الإجراءات سيولّد حالات من الأمر الواقع تجعل من الصعب، بل من المستحيل، إقامة النظام المصرفي الذي يحتاج إليه البلد.